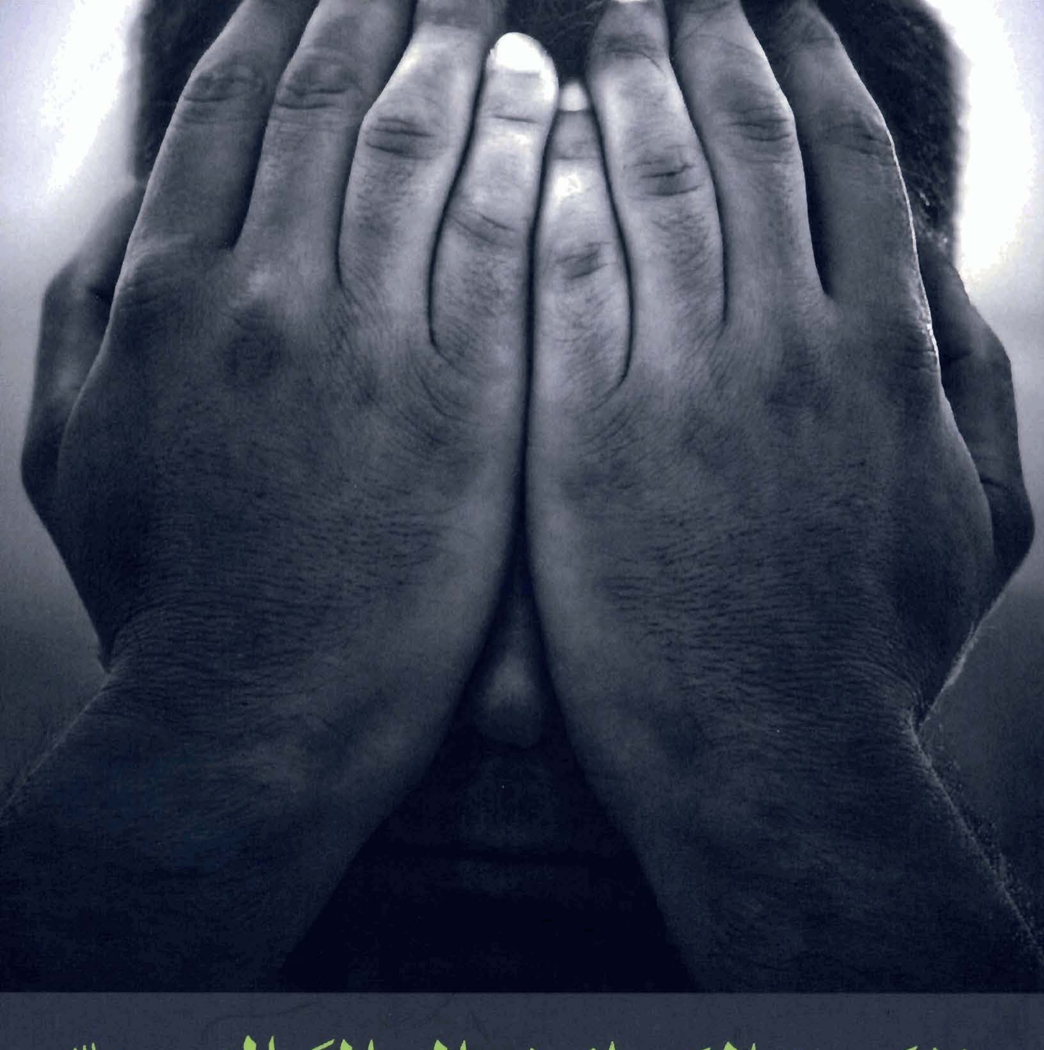


الفَقرُ والفَسادُ في العَالمِ العَربيّ

سمير التنّير

دار الساقي

الفَقرُ والفَسَادُ في العَالَمِ العَرَبيّ

تصميم الغلاف : ماريا شعيب

سمير التنّير

الفقر والفساد في العالم العربيّ

دار الساقي

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

ISBN 978-1-85516-311-9

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣

هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

المحتويات

مقدّمة
الفساد ومكافحته في بلادنا

بقلم: دولة الرئيس سليم الحصّ

ميادين الفساد في المجتمع، أي مجتمع، متعدّدة ومتشعّبة، وأخطر درجاته تتجلّى في تنامي ظاهرته على وجه يبرّر الحديث عن ثقافة الفساد. عندما يعمّ الفساد كما ينتشر الوباء، فيضحي في صُلب ثقافة المجتمع، فإنَّ مكافحته تغدو عصيّة وشديدة التعقيد.

يحكى عن ثقافة الفساد عندما يبلغ المزاج العام حالاً لا يعود فيه المرتكب مداناً في أوساط المجتمع، وتغدو الأخلاقيّات السائدة متقبّلة المخالفات والتجاوزات التي تدخل في تعريف الفساد. فالرشوة تغدو من الممارسات المألوفة لا بل المقرّة، كما لو كانت المقابل المشروع لخدمة معيّنة أو أجراً عن عمل معيّن، والمسؤول أو الموظّف الذي يسخّر صلاحيّاته العامّة لجني منافع خاصّة أو مردود خاصّ يبقى محترماً، فلا يطاوله نقد أو تنديد أو إدانة حتى لا نقول محاسبة، والثريّ يبقى

في منزلة المبجّل والمكرّم بصرف النظر عن مصادر ثروته أو كيفيّة حصوله عليها.

إنَّ كثيراً من المعايير الأخلاقية والسلوكية تغدو مجوّفة مفرغة من معانيها، فتكون الحصيلة ضياع كثير من الضوابط التي تحدّد مفهوم النزاهة والاستقامة والشفافية، وبهبوط المستويات الأخلاقية والسلوكية إلى هذا الدرك يصحّ الكلام عن شيوع ثقافة الفساد في المجتمع. وكانت للمستعمر الأجنبي مصلحة في نشر آفة الفساد في البلاد التي يسيطر عليها وقد لعب دوراً مشهوداً في تغذيتها وتنميتها في سياق استغلاله ثروات البلاد والهيمنة على إرادة الشعب.

إنّنا ننظر إلى الفساد على أنَّه وصمة تلازم أيّ عمل أو نشاط أو تحرّك ينطوي على خرق أو تجاوز أو هتك للقواعد الأخلاقية والسلوكية المألوفة، أو لمضامين القوانين والأنظمة المطبقة نصّاً وروحاً أو للتعاليم الدينية السامية.

يقال إنَّ النفس أمّارة بالسوء إنْ تُرك حبلُها على غاربها. على أنّ هذا لا يصحّ بالطبع في كل الحالات، ولا يجوز تالياً اتخاذه قاعدة معمّمة، فبين الناس كثرة ممّن يتّسمون بمزايا الاستقامة والعفّة والنزاهة والشرف، والرادع لدى هؤلاء لا يكون بالنصوص والتعليمات وإنّما يكون ذاتيّاً نتاجاً لتربية أو تنشئة معيّنة، أو لالتزام ديني أو عقائدي ويتجلّى في وازع الضمير. وأنا شخصيّاً، أعتبر الكذب يستبيح المحرّمات كيفما عرّفناها؛

ومن مشتقّات الكذب الرياء والخداع والنميمة؛ والكذب درع السارق والمرتشي والمختلس، وهو السبيل إلى الإثراء غير المشروع؛ والكذب كما مشتقّاته وروافده على المستوى الدولي سلاح الحملات الدعائية التي تبثّ أضاليل وتتسبّب بكثير من النكبات الإنسانية. هكذا أضحى الفساد مدوّلاً لا بل معولماً. والأمثلة على ذلك لا حصر لها، وأحد عناوينها الكبرى «الإرهاب»، وقد علّمتنا التجارب المُرّة أنَّ وصمة الإرهاب إنّما تعكس وجهة نظر مطلقها، مثال ذلك: العمل المسلّح في حال قام به لبناني أو فلسطيني فهو إرهاب، وفي حال قام به إسرائيلي فهو دفاع عن النفس، وفي حال قام به أميركي، كما في العراق وأفغانستان، فهو في خدمة الحرّية والديموقراطية وحقوق الإنسان.

وهكذا شأن السلاح النووي، إذا استهدف شعب هيروشيما وناكازاكي فهذا إنجاز مجيد لإنهاء الحرب العالمية المتمادية، وإذا كانت إسرائيل تحتفظ بمخزون من القنابل النووية يتجاوز المئتي رأس نووي، فهذا حقّ مشروع ومن مقتضيات الدفاع عن النفس، أمّا أن تفكّر إيران في تطوير الطاقة النووية ولو لأغراض سلمية صناعية، فهذا تحدٍّ للحضارة وللمجتمع الدولي وللدولة العظمى بالذات.

إنَّ تشويه الحقائق دوليّاً هو الكذب بعينه، وإذا وصفته بالفساد فإنَّك تجازف بالتخفيف من وطأته والتقليل من خطورته،

إذ يمكن أن يؤدّي إلى حرب ومجازر ودمار لا حدود له.

في بلدي الصغير لبنان، وسط الخلافات المستحكمة التي تمزّق المجتمع، ضاعت الحقيقة فأضحى الخبر وجهة نظر، فهو يعرض على وجه في صحيفة وعلى وجه مغاير في صحيفة أخرى، وكذلك الرّقم وجهة نظر، فإنْ تسأل عن الدين العام أو عن حركة الهجرة إلى الخارج مثلاً يأتك الجواب متفاوتاً. والدستور أضحى وجهة نظر، كلٌّ يفسّر النصّ على هواه، فلم نعد نتّفق على نصاب معيّن لجلسة انتخاب رئيس للجمهورية. والحرب وجهة نظر، فقد تعرّض لبنان لحرب غاشمة مع إسرائيل في صيف عام ٢٠٠٦، فإذا بقطاع واسع من الشعب يقول بانتصار المقاومة، وقطاع آخر يقول بهزيمة لبنان، مع العلم أنَّ إسرائيل نفسها اعترفت بهزيمتها فكان ما كان من تداعيات داخلية في الكيان الصهيوني.

عندما تضيع الحقيقة يضحي الكذب سيّد الموقف على كل صعيد وفي كل مجال. وإذا كان الكذب درع الفساد فلا غلوّ في القول إنَّ الفساد أضحى في حجم الوباء المتفشّي في بلدنا لبنان، والحال في أقطار عربية أخرى لا يختلف كثيراً عن هذا الواقع البائس.

لذلك فإنَّ مكافحة الفساد باتت قضية في منتهى الحيوية في المنطقة، ولا بدّ أن تطبّق بأوسع معانيها على أوسع نطاق في كل مجال وعلى كل صعيد. ومن مقتضيات المكافحة الفصل بين

السلطات، ولا سيّما بين السلطتين الاشتراعية والتنفيذية، وكذلك بين البرلمانات والمحاكم القضائية والتنفيذية، وهذا من مقوّمات المساءلة والمحاسبة، وأبرز آليّاتها البرلمانات والمحاكم القضائية وسائر هيئات الرقابة المالية والإدارية، وكذلك تطوير نظام تربوي ثقافي صالح وقطاع إعلامي موضوعي مستقلّ وفاعل؛ فماذا لدينا من كل ذلك في الوطن العربي.

إنّ قرارات الإصلاح كلّها قرارات سياسية، ولذلك كان الإصلاح السياسي هو المدخل الطبيعي للإصلاح الشامل، ومفتاح الإصلاح السياسي هو قانون انتخاب عادل وفاعل. هذا حيث يُمارس شيء من الديموقراطية، أمّا حيث لا ديموقراطية فالمنطق ينبغي أن يكون مباشرة الممارسة الديموقراطية.

محاولة في تعريف الفساد

الفساد ظاهرة منتشرة في بلاد المعمورة كافّة، بغضّ النظر عن أنظمتها السياسية، فهو موجود في الجمهوريّات الديموقراطية، والديكتاتوريّات العسكرية على السواء، وفي النظم الاقتصادية المختلفة من الاقتصادات المفتوحة إلى الاقتصادات المغلقة ذات التخطيط المركزي (على قلّتها) كالصين وكوريا الشمالية وكوبا.

وقد تفاقم الفساد مع تصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي واتّساعها، والنشاط المتزايد لرفع القدرة التنافسية للمنتجات، والذي ترافقه حركة الأموال، وحركة غسل الأموال، المتّصلة بالجريمة المنظّمة. وبلغ في التسعينيات درجات غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم. ولذلك تزايد الوعي بضرورة مكافحته. وأظهرت الأبحاث العديدة التي نُشرت من قِبل المؤسّسات المتخصّصة الكلفة الباهظة التي يتطلّبها القضاء على الفساد، كما أظهرت دوره في إعاقة النموّ وتخريب التنمية على المستوى

الاقتصادي، وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في أيّ بلد يعاني تلك الآفة الخطيرة.

إنَّ مكافحة الفساد تقتضي الدعوة إلى إقامة الندوات والمؤتمرات حول هذا الموضوع الشائك والمعقّد، ووضع الأبحاث والدراسات التي تفضح الطرق والأساليب الشيطانية التي يلجأ إليها المفسدون. وهي أساليب مبتكرة في غالب الأحيان. وقد عقد المؤتمر الأخير حول هذا الموضوع في الكويت. وتناول موضوع الفساد من منظور اقتصادي. وذكرت منظّمة الشفافية الدولية على لسان رئيسها أنَّ حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة يقدّر بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار سنويّاً. كما أوضح أنَّ ظاهرة الفساد أصبحت من المظاهر الرئيسية التي تهدّد جميع أشكال التطوّر التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتؤثّر سلباً في مسيرة الدول الاقتصادية وسعيها نحو تحقيق أعلى معدلات النموّ، ورأى أنَّ الفساد في العديد من دول العالم ينطلق أحياناً من ضعف السلطة السياسية أو نتيجة إغفال تطبيق القوانين. وأبدى ذلك المؤتمر اهتماماً خاصّاً بالفساد في البلدان النفطيّة، مشيراً إلى أنَّ الدول التي تعتمد على الثروات الطبيعية تحتاج إلى بناء معايير خاصّة بالشفافية، كما يجب على تلك الدول إعطاء معلومات مفصّلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج والتصدير.

ولكن ما هو الفساد، وما هي أنواعه، وهل هو ظاهرة

يصعب السيطرة عليها أم أنَّه ظاهرة يختصّ بها بلد معيّن في وقت معيّن؟ وكيف يمكن اكتشافه بسرعة وما هي الوسائل المتاحة للقضاء عليه؟ وأيّ دور يلعبه في هذا المجال أصحاب السلطة المرتبطون بالطبقة السياسية والاقتصادية الفاسدة؟

تُعرّف منظّمة الشفافية العالمية الفساد بأنَّه «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصّة». أمّا البنك الدولي فيُعرّف الفساد بأنَّه «إساءة استعمال الوظيفة العامّة للكسب الخاصّ، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظّف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامّة، كما يتمّ عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصّة تقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامّة للتغلّب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن الفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامّة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة».

من خلال هذا التعريف يمكن تبيّن آليّتين رئيسيّتين من آليّات الفساد أوّلها آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظّفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاصّ مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور. أمّا الثانية فهي الرشوة المقنّعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدّمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي. وهذه الظاهرة هي الأكثر انتشاراً في البلاد العربية.

هذا النوع من الفساد يمكن تسميته بالفساد «الصغير»، أمّا الفساد «الكبير» فهو أمر مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السّلاح والحصول على توكيلات الشركات العالمية.

وإذا تركنا موقّتاً الفساد «الاقتصادي» واتجهنا إلى الفساد «السياسي» لرأينا أنَّه أخطر بكثير إذ إنه مرتبط عادة بتفصيل قوانين انتخابات وتمويل حملات إعلامية تضمن لبعض السياسيين الاستيلاء دون وجه حقّ على مناصب حكومية رفيعة لا يستحقّونها لانعدام المواهب القيادية لديهم.

وتتركّز بعض تعاريف الفساد على الجانب الأخلاقي. وهذا الأمر على أهمِّيَّته يتعلّق بجانب نسبيّ وهو يختلف من مجتمع إلى آخر.

لقد أدّت عمليّات الخصخصة التي جرت في كثير من بلدان العالم إلى ظهور نوع جديد من الفساد هو «التوجّه لبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية». ويقع هذا النوع من الفساد في فئة الفساد «الكبير» الذي يخالف القانون والذي يحدث عادة في بلاد لا تحترم قوانينها، ويؤدّي ذلك إلى تسرّب الفساد إلى الجسم القضائي المؤتمن عادة على إحقاق الحقوق وضمان العدالة.

وفي الخلاصة، إنَّ الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في كل دول العالم، وإن كان الأمر متفشّياً في البلدان التي يدعونها العالم الثالث حيث يتم الوصول إلى الحكم

عادة بطرق غير مشروعة. ويتلخّص ذلك الفساد في قيام السياسيين باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصّة.

يحصل الفساد عادة في خطوط التماس بين القطاعين العامّ والخاصّ. وتقول في ذلك الباحثة سوزان روز أكرمان «كلّما كان لدى مسؤول عام سلطة استنسابيّة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاصّ فإنَّ حوافز الرشوة تتولّد».

وقد حصل تطوّر لافت في مفهوم الفساد بعد سيطرة نظام العولمة على الاقتصاد العالمي وأصبح الفساد احترافيّاً يدخل في باب العمولات الكبرى والنسب المئوية والتسهيلات وأصبحت تلك الآفات سمة راسخة من سمات «الاقتصاد الحرّ» ويجاهر المعنيّون بقبضها دون خجل أو حياء ويعتبرونها أمراً عاديّاً.

الآليّات الجديدة للفساد

يعمّ الفساد دوائر الدولة وشركات القطاع الخاصّ من خلال خطوط الاتّصال في ما بينها، وأهمّ آلية له هي الرشوة التي تتعدّد أنواعها، وفي مقدّمها الرشوة التي تدفع من أجل الحصول على منفعة حكوميّة. إذ إنّ الحكومات تقوم بتقديم بعض الخدمات للمواطنين في وظائف تتّسع وتضيق بحسب مستوى تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وهكذا يدفع بعض الأفراد الرشى للمسؤولين لتخطّي القواعد والنظم والإجراءات العامّة. ويبرز هذا النوع من الفساد في حالات المناقصات والمزادات بغرض الفوز بها، وذلك في مراحل تلك العمليّة كافّة، ولا سيّما النواحي المالية والفنية من حيث المواصفات. أمّا في حالة بيع المؤسّسات الحكومية لبعض السلع والخدمات فإنّ فرص الفساد تتّسع. وخاصّة إذا كانت أسعار البيع تقلّ عن التكلفة. وفي حالة منح القروض وتسعير الفائدة بواسطة الدولة، فإنّ الرشى تُدفع مقابل الحصول على الائتمان، كما أنّ أسعار الصرف المتعدّدة

توفّر الحوافز لدفع الرشى من أجل الحصول على النقد الأجنبي بأسعار تقلّ عن أسعار السوق.

وتزيد فرص الفساد في حالة تقديم الدعم والمنافع من قِبل الدولة، وفي حالة استخدام الموظّفين الحكوميين لتقديراتهم الشخصية عند اتّخاذ قرار بشأن من يحقّ له الحصول على استحقاق ما. كما كشفت عمليّات الخصخصة التي جرت في كثير من البلدان عن عمليّات فساد كبيرة، ذلك أنّ مجرّد بيع الدولة لبعض مؤسّساتها الاقتصاديّة يخلق بحدّ ذاته حافزاً كبيراً للفساد.

ويجب ألاّ يلقى اللوم دوماً على الفاسدين والمجرمين، لأنّ قضيّة الفساد أكبر من ذلك بكثير، وهي تتعلّق بعمليّة مدروسة ومخطّط لها سابقاً. ومن يقرأ تاريخ الرأسمالية يرَ أنّها ارتبطت بعمليّات النهب الكبرى لثروات البلدان المستعمرة في الخارج، وعمليّة استغلال العمّال في الداخل وتشغيل النساء والأطفال في ظروف عمل سيّئة للغاية. وعند تحليل الحقائق والوقائع في ما يتعلّق بآليّات تراكم رأس المال والثروات الطائلة نرى أنّ تلك الآليّات قامت أساساً على النهب والإجرام ولم تتمّ تلقائيّاً وعفواً بل كان مخطّطاً لها بعناية واحتراف. ويتركّز الفساد اليوم في العمليّات السريّة التي تقوم بها الشركات المتعدّدة الجنسيّة ومنظّمات الجريمة والمافيات. ويندرج ذلك كلّه تحت عباءة العولمة سيّئة الذكر. ويستخدم المال الفاسد أساساً لإجراء

تغييرات في بنية الدولة وفي قلب المعادلات السياسية.

ويظهر الفساد جليّاً أيضاً في حالة تجنُّب دفع التكاليف أو تخفيض الأسعار. إذ إنَّ من وظائف الدولة الأساسية جباية الضرائب. وتمرّ تلك العملية بمراحل عديدة، بدءاً من موافقة مجلس النوّاب عليها، مروراً بفرض الضريبة، وانتهاء بتحصيلها. وعندما تغيب الرقابة، أو الأسس التنظيمية، بحيث تنشأ اجتهادات بسبب عدم الوضوح، أو عندما يترك الأمر لاستنساب الموظّفين الحكوميين، يجد المكلّف أداء الضريبة فرصة لاستغلال الموظّف، أو سوء أمانته لتجنّب العبء الضريبي كليّاً أو جزئيّاً.

وعندما يصبح الفساد شاملاً وعامّاً في البلد تصبح المناصب والوظائف الحكومية من الأصول الثمينة، ويتوسّع الطلب عليها. ولذلك تُنشأ سوق نشطة لمناصب الدولة التي تدرّ إيراداً جانبيّاً على نحو رشى ومكافآت. وفي المكاتب الحكومية يختلف «الريع» بحسب الموقع الوظيفي. وهكذا عندما يشمل الفساد كل شيء يصبح لكل موقع ثمن يناسب المكانة الوظيفية. وقد لا يقتصر الأمر على الوظيفة الحكومية، بل قد يصل إلى الهيئات التمثيلية مثل البلديّات ومجلس النوّاب. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ من يدفع الأموال للوصول إلى تلك المراكز إنّما يعلم أنّه سيجني أضعاف المبالغ المالية التي دفعها.

وعند التقدّم للحصول على قروض أو معونات خارجية لا

بدّ لأيّ دولة من تقديم دراسة استشارية معتمدة. وقد استطاعت أميركا والدول الأوروبية إقامة نوع من شركات الدراسات الاستشارية تروّج لبرامج المؤسّسات الدولية في الخصخصة والتحوّل إلى الاقتصاد الحرّ واقتصاد السوق، وتحرير التجارة ودمج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية، من دون اعتبار للمصلحة الوطنية. وعن طريق تلك المكاتب الاستشارية يجري إعداد «نُخب» معيّنة تسوّق تلك الأفكار، وهنالك رجال أعمال يرتبطون بمصالح خاصّة مع تلك الفئات من الموظّفين الإداريين ويتمّ عبرهم تسهيل الحصول على العقود الخاصّة بتنفيذ برامج القروض والمعونات التي تمتدّ إلى عقود المشاريع التنموية الكبيرة. وهذا النمط من أشكال الفساد الجديدة يُعتبر خطيراً جدّاً لأنَّه يؤثّر في نزاهة النظام وجدِّية مشاريع التنمية وسلامة اختيار التكنولوجيا الملائمة.

وفي الحروب المثارة حاليّاً وبخاصّة في العراق برزت ظاهرة «بيزنس الحرب» إذ أظهرت الوقائع تلك العلاقة المشتبه فيها بين الصناعات العسكرية والبيوت المالية والمؤسّسات الإعلامية وشركات المقاولات في أميركا ولا سيّما شركة «هاليبرتون» النفطية. وبدت تداعيات الحرب وكأنَّها تجري لمصلحة هؤلاء جميعاً، بقيادة الطغمة اليمينية الصهيونية الحاكمة. وتجري الآن تحقيقات في أكثر من مئة عقد مشكوك في أمرها.

إنَّ العلاقة بين السلطة والثروة أمر معروف جيّداً منذ زمن بعيد. ولكنّ القاسم المشترك بينهما أصبح الآن هو الفساد. وفي ذلك يكتب الأستاذ عادل حمّودة رئيس تحرير جريدة «الفجر» المصرية عن عمليّات النهب المنظّمة التي ضاعت بها مبالغ مذهلة من مدّخرات المصريين الذين عملوا في الخارج، وفي ذلك يقول: «على أنَّ أخطر ما جرى هو نهب أموال البنوك وضياع نحو ١٥٠ ملياراً من الدولارات أخذت بلا حساب وبلا ضوابط، وكأنَّها مغارة علي بابا في الأسطورة الشهيرة. وعلى الرّغم من المحاكمات التي جرت فإنَّ غالبية من حصلوا على القروض التي كانت بمئات الملايين عرفوا طريقهم إلى الخارج. هربوا... وفي بعض الحالات الصارخة كان مسؤولون في الحكومة والشرطة والنيابة العامّة وغيرهم وراء هروبهم».

وتؤكّد دراسة متخصّصة استخدمت فنون الانحدار Panel Regression وجود علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد. بمعنى أنَّ الحكومات الأكثر فساداً تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر، وذلك بسبب انعدام الرقابة الفعّالة على هذا النوع من الفساد. وقد كتب الأستاذ عامر خيّاط في جريدة الحياة (٢٤/ ٤/ ٢٠٠٤) مقالاً عنوانه «تنمية الفساد أم فساد التنمية» نقرأ فيه ما يأتي: «إن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين (١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠) يقدّر بنحو ٣٠٠٠ مليار دولار أي (٣ تريليون دولار) ويقدّر ما صرف على

التسليح من هذا المبلغ بحدود ألف مليار دولار. أمّا عملية إعمار البنى التحتية وما خصّص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية فقد استهلك بحدود ألف مليار دولار أخرى خلال الفترة ذاتها. وأمّا الألف الثالثة فيقدّر أنَّها ذهبت إلى أشخاص ومؤسّسات عملوا وسعوا من أجل «تسهيل» و«تيسير» العمليات والأعمال المطلوبة للشقّين الأولين» وهذا يعني إن صحّت هذه الأرقام أنَّ ثلث ثروة الأمّة نُهبت وحُجبت عن مشروعات التنمية نتيجة الفساد، ممّا أسهم في ضياع فرص التنمية. إنَّ تلك الأرقام تتحدّث عن نفسها، ولا يحتاج الأمر إلى أيّ تعليق!

النتائج السياسية والاقتصادية للفساد

يؤدّي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية في غاية الخطورة. فهو يؤدّي أوّلاً إلى الانخفاض في مستوى الأداء الحكومي، ويشيع أجواء من عدم الثقة، وينشر الإحساس بالظلم، ويؤدّي تالياً إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة. ويترافق الفساد مع تشوّهات يخلقها المسؤولون أنفسهم من أجل الحصول على «ريع» الفساد، الذي يؤدّي إلى الإضرار بالنموّ الاقتصادي وبالتنمية الاجتماعية، ويتبدّى كل ذلك في العقود التي تبحثها الدولة مع الشركات والمقاولين، والتي تحمل في طيّاتها كل ألاعيب الغشّ. هذا إذا وضعنا جانباً عمليّات النهب للمال العامّ الناتجة من إجراءات الخصخصة.

إنّ النتيجة السياسية الأولى للفساد هي التسبّب بإضعاف الدولة وهيبتها. وعند ذاك تتهاوى الرقابة والمتابعة، وينتشر جوّ الفساد. أمّا الحكم على مدى قوّة أو ضعف الدولة فيمكن أن يتبيَّن أوّلاً من مدى الغموض أو الشفافية في معاملات الدولة

الاقتصادية وثانياً من مدى اتّباع الإجراءات والنظم الموضوعة في التعيينات وثالثاً من قصور أجهزة الرقابة أو فاعليّتها.

وقد أوضحت دراسة راوخ وإيفانز Rauch and Evans أنَّه كلّما «كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقلّ على الجدارة والكفاءة انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقياتهم، ودخلت بدلاً منها المحاباة والمجاملات، وزادت معدّلات الفساد وانخفضت من ناحية أخرى الرقابة المؤسّسية، وانخفض بسببها احتمال الوقوع في قبضة العدالة في ظلّ وجود الحكومات الضعيفة».

إنّ انتشار الفساد لا يؤدّي إلى إضعاف موقف الدولة في الداخل فقط، بل يُضعف موقفها الخارجي أيضاً. ففي الداخل يعزف أصحاب الكفاءات العالية من الشرفاء عن وظائف الدولة، ويتهافت عليها الطامحون ذوو الضمائر العفنة الذين لا يضيرهم التفريط بمصالح الوطن. ويؤدّي ذلك كله إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي، وإلى تراجع الإنتاجية.

ومن المفارقات المضحكة المبكية أنَّ هناك من يرى أنَّ للفساد نتائج إيجابية وذلك من خلال تجاوز الروتين الحكومي الذي يؤخّر المعاملات ويؤدّي إلى إضاعة وقت ثمين كان يمكن استغلاله بالتعجيل في إنجاز المشاريع، وبالتالي فإنَّ الفساد يمكن أن يكون محرّكاً للنشاط الاقتصادي. ولكنّ هذه الحجّة هي حجّة زائفة لأنَّها تأتي لتبرير حالة شاذّة وعمل لاأخلاقي.

لذلك يجدر بنا أن نلاحظ أنَّ القيود الحكوميّة الزائدة هي حالات يمكن معالجتها من خلال الأنظمة، أمّا حالات التأجيل والتسويف فهي غالباً ما تنبع من ممارسات يصطنعها الفاسدون أنفسهم للحصول على الرشى.

أمّا المقولة الخاطئة الأخرى فهي التي تقول إنَّ أموال الفساد يمكن أن تُستخدم في الاستهلاك أو حتى في الاستثمار، وبذلك يمكنها أن تساهم في عملية التنمية ونحن نقول إنَّ تلك المقولة خاطئة كلّياً، لأنَّ المرتشين يطلبون من الشركات وضع عمولاتهم في حسابات خاصّة في الخارج. أمّا ما ينفق في الداخل، فلا يعدو كونه استهلاكاً تفاخريّاً وتبذيريّاً. وتسهم أموال الفساد في إفساد أعداد كبيرة من السكّان وفي إشاعة عادات الاستهلاك غير المنتج. أمّا المثل الواضح على ذلك فنجده في القارّة الإفريقية التي تعدّ من أغنى قارّات العالم، ولكن مع وجود الفساد وانتشاره أصبح سكّانها يعيشون في حالة من الفقر المدقع.

إنَّ الفساد لا يعوق الاستثمار فحسب، وإنَّما يعوق التنمية الاقتصادية أيضاً ويرفع من كلفتها. ويلجأ بعض المستثمرين قبل إبرام عقودهم إلى الاطلاع على تقارير منظّمات الشفافية ذات الصدقية. أمّا المستثمرون الذين يهمّهم الربح السريع والعالي فيسألون عن «مفاتيح» الفساد وعن رجال الأعمال المحلّيين من أصحاب النفوذ. ثمّ إنَّ الفساد يفرض على المستثمرين ضريبة إضافية سيّئة، لأنَّها ضريبة عشوائيّة وذات كلفة عالية جدّاً، كما

أنَّها تضيع الكثير من الوقت والمال، فهناك كلفة البحث عن الموظّفين المسؤولين، إضافة إلى الوقت المضيَّع في المفاوضات. وهكذا يزيد الفساد عائدات البحث عن «الريع» بدلاً من الحافز على العمل المنتج. وهذا الأمر يُغري بالاتجاه نحو الأعمال التي تدرّ ربحاً سريعاً وعالياً دون النظر إلى ما يسبّبه ذلك من ضرر لمعدّل النموّ الاقتصادي.

ويمكن إضافة العناصر السلبية الآتية إلى النتائج الاقتصادية للفساد:

١ ـ يسبّب الفساد انخفاض الإيرادات العامّة ويزيد من النفقات، ويمكن ملاحظة ذلك في حالة التهرّب من دفع الضرائب، ومن زيادة الوقت في تنفيذ المشاريع.

٢ ـ يقلّل الفساد من النوعية والجودة والكفاءة، ويلاحظ ذلك في معرض رسوّ المناقصات على المورّدين الذين لا يتمتّعون بالكفاءة اللازمة، ويظهر الأمر في السلع التي يقدّمونها إذ تكون رخيصة بسبب عدم التقيّد بالمواصفات اللازمة.

٣ ـ يتدخّل الفساد في تركيب النفقات العامّة ويزيدها. فكثير من الموظّفين يتّجهون إلى المشاريع العملاقة، وإلى شراء أسلحة متطوّرة عالية الكلفة. ولا شكّ أنَّ تلك المشاريع تحمّل خزينة الدولة قسماً كبيراً من إيراداتها. ولذلك يجب إيجاد أجهزة رقابة عالية الكفاءة وشفّافة، وإلاَّ فإنَّ معنى

ذلك هو حجب الإنفاق العامّ عن مجالات مطلوبة وتهمّ المجتمع بأسره.

٤ ـ يسبّب الفساد الارتباك في تخصيص الموارد، من خلال انخفاض قدرة الدولة على فرض الرقابة، والفشل في إدارة السوق.

٥ ـ تضطرب إجراءات التوظيف والترفيع والتعيين في الدولة وفي القطاع العامّ، وهي تقوم عادة على أسس المحسوبية. ويؤدّي ذلك إلى تخفيض نوعية الإدارة وتشويه سوق العمل.

٦ ـ يسبّب الفساد المزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل. وتؤدّي إشاعة الفساد إلى تقليل فرص الفقراء في الحصول على حقّهم الطبيعي في وظائف الدولة، لعدم حصولهم على «الدعم» المعروف المصدر. وفي هذا يقول بيتر آيغن «Peter Eigen» إنّ الفساد يمثّل الشرّ الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمِّية تقريباً، أو يحول دون حلّها على الأقلّ، ويحدث آثاره المدمّرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية.

٧ ـ إنَّ ثقافة الفساد، إذا ما شاعت، تعتبر «الرشوة» أمراً طبيعيّاً،

لا بل هي حقّ، أو أنَّها اقتسام للمغانم. كما أنَّ الموظّفين ذوي الأجور المنخفضة قد يعتبرون أنَّ الرشوة هي بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج. وهذه الثقافة خطيرة على المجتمع وعلى علاقات الأفراد.

وتُضعف ثقافة الفساد ثقة الناس بعضهم ببعض وتُظهر ضعف الدولة تجاه الخارج كما تُظهر هشاشة الوضع الداخلي فضلاً عن النتائج السياسية القاسية لكل ذلك.

مدخل إلى الفساد السياسي

الفساد السياسي هو إساءة استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاصّ ومن أجل زيادة قوّتهم وثروتهم. ولا يحتاج الفساد السياسي إلى دفع الأموال مباشرة، بل قد يتخذ شكل «تجارة النفوذ» لمنح الأفضليّات التي تسمّم الحياة السياسية والديموقراطية.

ويشمل الفساد السياسي مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة السياسيّون خلال تولّيهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم لها. وتختلف هذه الجرائم عن التجاوزات الإدارية التي يرتكبها الموظّفون الرسميّون، الذين يمثّلون إلى حدّ ما المصلحة العامّة. ولكنّ هناك فساداً آخر أكثر فداحة يقوم به السياسيّون، وهو دفع الرشى للحصول على منافع محظورة.

ويشكّل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامّة. كما أنّ فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية يمثّل تحدّياً قويّاً للقِيَم الديموقراطية، وهي أمور تعمّقت في معظم بلدان العالم، في العقود الماضية. وفي البلدان النامية يهدّد

الفساد مناعة الديموقراطية، إذ يعرّض المؤسّسات الديموقراطية للأخطار ولفقدان الفاعلية.

ويُحدث الفساد السياسي موجات من الصدمات في المجتمع. وعلى الرّغم من تعالي الصيحات في طلب العدالة فإنَّ من الصعب إثبات تُهم الفساد على القادة السياسيين وإدانتهم، فقد يترك بعضهم مركزه الرسمي، أو قد يتوفّى قبل أن تظهر جرائمه إلى العلن. وتشمل إجراءات الحدّ من الفساد السياسي الرقابة الشعبية المؤثّرة على السياسيين وعلى الأحزاب السياسية. كما يشمل ذلك أيضاً دعوة الأحزاب السياسية لتنظيف صفوفها من الانتهازيين الذين ينضمّون إليها بغرض تحقيق مصالحهم الخاصّة. ولذلك يجب توجيه رسالة إلى الأحزاب السياسية كافّة في الدول الديموقراطية، لكي تبقى على مصداقيّتها بواسطة أجهزة الرقابة الدائمة على أعضائها الذين يتولّون مناصب حكومية.

يترك الفساد آثاره أيضاً على رجال الأعمال، إذ تلعب التبرّعات والرشى للسياسيين دوراً كبيراً في الإفساد السياسي ممّا يترك نتائج وخيمة على الاقتصاد. ويعدّ الفساد السياسي أيضاً تهديداً لحقوق الإنسان، وذلك بمنعه العدالة من أخذ مجراها، كما أظهرت ذلك ماري روبنسون المفوّضة السابقة لمنظّمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وتشمل وسائل مكافحة الفساد السياسي الإجراءات الآتية:

وضع قواعد للتمويل السياسي، ووضع قوانين لمراقبة الإنفاق السياسي، وبخاصة في ما يتعلق بشراء الأصوات في الانتخابات العامّة، ووضع رقابة خاصّة على القطاع الخاصّ في ما يتعلّق بصفقات الأسلحة والنفط. كما تشمل الإجراءات التدابير الآيلة إلى خفض تضارب المصالح، ووضع رقابة على الموظّفين الذين يتمتّعون بالحصانة وخصوصاً في مؤسّسات القطاع العامّ.

وقد وضعت منظّمة الشفافية الدولية في الصفحة ٢٣ من تقريرها الصادر عام ٢٠٠٤ قائمة بأسماء عشرة من رؤساء الدول الذين نهبوا المال العام كما يأتي:

١ ـ محمّد سوهارتو (رئيس جمهورية إندونيسيا من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٨) استولى على مبالغ تراوح ما بين ١٥ و٣٥ مليار دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في إندونيسيا ٦٩٥ دولاراً.

٢ ـ فرديناند ماركوس (رئيس الفليبين من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٦) استولى على مبالغ تراوح ما بين ٥ و١٠ مليارات دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في الفليبين ٩١٢ دولاراً.

٣ ـ موبوتو سيسي سيكو (رئيس زائير من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٧) استولى على مبلغ ٥ مليارات دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في زائير ٩٩ دولاراً.

٤ ـ ساني أباجا (رئيس نيجيريا من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨) استولى على مبالغ تراوح ما بين ٢ و٥ مليارات دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في نيجيريا ٣١٩ دولاراً.

٥ ـ سلوبودان ميلوسوفيتش (رئيس صربيا من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٠) استولى على مبلغ مليار دولار. أمّا متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في صربيا فهو غير متوافر.

٦ ـ جان كلود دوفالييه، (رئيس هايتي من ١٩٧١ إلى ١٩٨٦) استولى على مبالغ تراوح ما بين ٣٠٠ مليون و٨٠٠ مليون دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في هايتي ٤٦٠ دولاراً.

٧ ـ ألبرتو فيجوموري (رئيس البيرو من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠) استولى على مبلغ ٦٠٠ مليون دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في البيرو ٢٠٥١ دولاراً.

٨ ـ بافلو لازارينكوا (رئيس وزراء أوكرانيا من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧) استولى على مبالغ تراوح ما بين ١١٤ و٢٠٠ مليون دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في أوكرانيا ٧٦٦ دولاراً.

٩ ـ أرنالدو ألامان (رئيس نيكاراغوا من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠)

استولى على مبلغ ١٠٠ مليون دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في نيكاراغوا ٤٩٠ دولاراً.

١٠ ـ جوزيف استرادا (رئيس الفليبين من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١) استولى على مبالغ تراوح ما بين ٧٢ و٨٠ مليون دولار. ويبلغ متوسّط دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في الفليبين ٩١٢ دولاراً.

وبالعودة إلى توضيح مسألة التمويل السياسي، لا بدّ من الإشارة إلى وجود عقبات وموانع كثيرة لإمكانية التحقّق من وجهة صرف الأموال. ولا بدّ حينئذ من وضع قوانين وقواعد جديدة لكيفيّة صرف الأموال، والوجهة التي تتوجّه إليها وذلك بالاستعانة بسلسلة القوانين والإجراءات التي طبّقتها بعض الدول المتقدّمة. وأهمّ تلك الإجراءات كيفية الإعلان عن وجهة الصرف ومراقبة الأحزاب السياسية والمرشّحين للانتخابات. ويتعيّن في هذه الحالة توخّي الشفافية التامّة بشأن المال السياسي. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ الإعلان عن الأموال مهمّ جدّاً بالنسبة إلى الناشطين والسياسيين على السواء. إلاّ أنّ الإعلان يجب أن يتبعه الفرض، لأنَّ هناك وسائل عديدة للتهرّب وإخفاء الحقائق.

ولذلك ففرض التطبيق واجب على السلطات، لأنَّ أفضل القوانين لا قيمة لها إذا لم تُطبَّق. وتطبيق القوانين في ما يخصّ

المال السياسي صعب التحقيق إذا لم يلازمه الفرض الذي يمنع وحده الفساد السياسي. وكي يتحقّق تطبيق القوانين لا بدّ من إنشاء دوائر مراقبة، وجهاز قضائي، تلازمه الإرادة السياسية.

وإلى جانب مراقبة الأحزاب السياسية والمرشّحين لا بدّ من مراقبة القطاع الخاصّ، الذي يلعب دوراً مهمّاً في الفساد السياسي، وفي هذه الحالة يجب إيلاء الخبراء مهمّة مراقبة صفقات الأسلحة وصفقات النفط. ويجب في هذه الحالة أيضاً وضع قوانين تمنع فساد القطاع الخاصّ.

إنّ الفساد السياسي لا يتعلّق فقط بالتمويل، بل هناك مجال أخطر من ذلك هو شراء الأصوات في الانتخابات، لذلك يجب دراسة وسائل وطرق شراء الأصوات ونتائجها المدمّرة والعلاقة بين النوّاب المنتخبين والذين صوّتوا لهم، لأنَّ النتيجة تؤثّر في السياسة العامّة للدولة. ويأتي هنا دور العدالة ودوائر التحقيق. إذ لا بدّ من الإشارة إلى الصعوبة في تطبيق العدالة في تلك الظروف بسبب الحصانات والقوانين الموضوعة لحماية أصحاب المراكز العليا.

من أجل بناء الإصلاح السياسي وتنقية الأجواء السياسية يجب وضع قواعد وإجراءات تختصّ بالآتي: مراقبة التبرّعات المخصّصة للأحزاب السياسية وللسياسيين، منعاً لحصولهم على أفضليّات تخوّلهم الحصول على الربح السياسي. كما يجب الالتزام بالشفافية التامّة بواسطة الإعلان عن المال السياسي

والتحقّق من وجهته. ويجب كذلك التحقّق من فاعلية أنظمة الرقابة وأنظمة فرض تطبيق القانون. كما يجب وضع حدود للدخل والإنفاق السياسي الخاصّ بالأحزاب السياسية ورجال السياسة. ثمّ إنَّ العدالة تقتضي منح فُرص متعادلة للمرشّحين في وسائل الإعلان وفي الوسائل الإعلامية من تلفزيون وإذاعات وصحف. ولا بدّ أخيراً من إشراك منظّمات المجتمع المدني غير الخاضعة للدولة في مراقبة الأنشطة المذكورة آنفاً.

لقد طبّق كثير من الدول تلك القوانين والنُّظم والإجراءات، الرامية إلى مكافحة الفساد السياسي، فهل نطمح يوماً أن تصل إلى وطننا لبنان؟ أم أنَّ الأمر هو كحلم إبليس بالجنّة! نرجو أن نكون مخطئين.

المال السياسي والفساد

يؤثّر المال في الممارسة الديموقراطية التي لا فاعلية سياسية من دونها. غير أنّ إساءة استعمال المال في السياسة تترتّب عنها مشاكل كبيرة للدول الديموقراطية، لأنَّ ذلك يهدّد القوانين القاضية بالمساواة في العدالة وفي التمثيل الصالح. ويؤدّي الأداء المشوّه للأحزاب السياسية وللأفراد حين إساءة استعمال المال إلى انعدام الثقة بالمجالس السياسية وبالنشاطات التي تقوم بها.

إنّ التمويل السياسي والفساد أمران منفصلان من حيث المبدأ، ولكن عندما يختلط الأمران معاً فإنّ الفساد يبرز حتماً. وإجمالاً فإنّ الفساد في التمويل السياسي يتمثّل بإساءة استعمال الأموال في النشاط السياسي وذلك بواسطة الأحزاب أو بعض المسؤولين فيها أو المنتسبين إليها، أو المرشحين للبرلمان أو المجالس المحليّة، وذلك لمصلحة أي من هؤلاء. وندرج هنا أهمّ النشاطات الخاصّة بإساءة استعمال الأموال في المجال السياسي:

١ ـ الإنفاق غير المشروع بما فيه شراء الأصوات. الفئة المستهدفة: المقترعون وممثّلو المرشّحين ـ يمكن للحزب السياسي أو المرشح رشوة المقترعين مباشرة أو غير مباشرة. وتتخذ تلك الرشوة أشكالاً مختلفة، كالهدايا، والطعام، والمشروبات، أو الاستخدام الموقّت في مهنة معيّنة. وبعد الانتخابات تقوم سوق أخرى للأصوات تتمثّل بشراء أصوات النوّاب عند التصويت على القرارات.

٢ ـ التمويل من مصادر غير معروفة. الفئة المستهدفة: المرشّحون والأحزاب السياسية ـ يمكن للأحزاب السياسية والمرشّحين أن يقبلوا الأموال من الخلايا الإجرامية (كمهرّبي المخدّرات مثلاً) أو من الحكومات الأجنبية. كما أنَّ تلك المجموعات يمكن لها أن تؤلّف أحزابها الخاصّة.

٣ ـ بيع المقابلات الدعائية، أو الوصول إلى الإعلام الأكثر انتشاراً. الفئة المستهدفة: الموظّفون الرسميّون والمرشّحون. يمكن للمانحين إعطاء بعض الرشى على شكل وظائف موقّتة (في الأجهزة الإدارية أو الدبلوماسية أو القضائية للدولة) كما يمكن بيع الأوسمة والألقاب. ويمكن للأموال أيضاً أن تستعمل في شراء مقعد في البرلمان، أو الترشيح إليه.

٤ ـ إساءة استعمال مصادر الدولة المالية. الفئة المستهدفة: القطاع العامّ ـ يمكن لبعض مصادر الدولة المالية، أو تلك

المتعلّقة بالبنية التحتية الواقعة تحت نفوذ بعض الموظّفين، أن يُساء استخدامها وأن تؤدّي دوراً كبيراً خلال عملية الاقتراع. ويمكن للأحزاب السياسية وللمرشّحين استعمال مصادر الدولة المالية عبر القنوات غير المشروعة للمال العامّ، مثل الشركات والمؤسّسات والأفراد.

٥ ـ الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال. الفئة المستهدفة: المرشّحون والسياسيّون ـ يمكن للمرشّحين أن يتلقّوا تبرّعات كبيرة من الأموال المخصّصة للأحزاب السياسية، أو الأموال التي يمكن تخصيصها للحملات السياسية والإعلامية، ويمكن للأحزاب السياسية أيضاً الحصول على أموال يمكن أن تخصّص للانتخابات المقبلة وذلك بواسطة الحصول على نسب مئوية من مصادر مالية غير معروفة، كما يمكنهم أيضاً قبول الرشى من أيّ مصدر كان.

٦ ـ طلب الحصول على الدعم من الموظّفين الحكوميين. الفئة المستهدفة: موظّفو الدولة أو القطاع العامّ ـ يمكن للأحزاب السياسية أو المرشّحين المحتاجين إلى الأموال فرض «خوّة» على موظّفي الدولة أو القطاع العامّ. وفي بعض الأنظمة السياسية يُجبر بعض الموظّفين على الانتماء إلى الحزب الحاكم ليُصار بالتالي إلى الاستيلاء على قسم من رواتبهم لتمويل الحملات السياسية للحزب المعنيّ.

٧ ـ النشاطات الخارجة على قواعد التمويل السياسي. الفئة

المستهدفة: الأحزاب السياسية ـ يمكن للأحزاب السياسية أو المرشّحين قبول التبرّعات الممنوعة أو تخطّي السقف المحدّد للإنفاق المخصّص للانتخابات. وهذه الأموال يمكن إخفاؤها بواسطة تزوير الحسابات، أو إخفاء الأرقام الحقيقية للإنفاق، أو انعدام الشفافية، وهي أعمال يمكن أن تتحوّل بعد ذلك إلى فضائح.

٨ ـ التمويل السياسي من أجل الحصول على أفضليّات أو عقود أو للتوصّل إلى تغيير السياسات. الفئة المستهدفة: القطاع الخاصّ ـ إنَّ أحد دوافع التبرّع للأحزاب السياسية أو السياسيين هو إمكانية دفع الأثمان من خلال الحصول على رخص وعقود حكومية. أو يمكن للتبرّعات أو دفع الأموال الكبيرة أن تخصّص لإحداث تغييرات في السياسات الحكومية، أو في القوانين لمصلحة فئة رأسمالية معيّنة.

٩ ـ إجبار القطاع الخاصّ على دفع أموال للحماية من إجراءات الدولة. الفئة المستهدفة: القطاع الخاصّ ـ ويُمارَس هنا نوع من الابتزاز، وذلك بواسطة استعمال الضرائب، أو عمليات تدقيق أرقام الحسابات من أجل إجبار أصحاب رؤوس الأموال على دفع قسم من أرباحهم إلى الحزب السياسي الحاكم.

١٠ ـ تخفيض الأموال المخصّصة لأحزاب المعارضة. الفئة المستهدفة: الأحزاب المعارضة والسياسيّون المعارضون ـ

يمكن في الأنظمة الاستبدادية وغير الديموقراطية أن يفرض الحزب الحاكم تخفيضاً كبيراً في النفقات المخصّصة للأحزاب المعارضة.

إنّ التعريفات الضيّقة للفساد لا توفّر نظرة شاملة إليه. فالقول إنَّ «الفساد السياسي هو إساءة استعمال المنصب الحكومي لتحقيق ربح شخصي» لا يشير إلى أنواع أخرى من الفساد السياسي تتعلّق بالمال وبالإنفاق. وعلى سبيل المثال فإنَّ أيّ منصب سياسي في الحزب الحاكم لا يعتبر منصباً حكومياً. ثمّ إنَّ الممثّلين غير المعروفين للأحزاب السياسية يلعبون أدواراً أكثر أهمِّية، في حالة إساءة استعمال الأموال والدخول في المنافسات السياسية، وذلك من أجل إحداث تغييرات في السياسة العامّة للدولة ووضع قوانين وتشريعات لمصلحة الفئة الحاكمة.

إن الحصول على الفائدة السياسية غير المبنيّة على العدالة من قِبل الأحزاب السياسية والمرشّحين قد يكون له في النهاية تأثير قويّ في نسبة توزيع الناتج المحلّي الإجمالي على أفراد الشعب. كما أنَّ الأنظمة الموضوعة من قِبل بعض الحكومات تؤدّي إلى إساءة استعمال الأموال في الصراع السياسي وخصوصاً في الانتخابات، ولا تعني بالضرورة تحقيق المساواة التامّة بين الفئة الحاكمة والأحزاب المعارضة.

بعد هذا التوضيح الشامل لآليّات الفساد السياسي باستعمال

المال السياسي نتساءل عمّا إذا كانت الفئة الحاكمة في لبنان، منذ نهاية الحرب الأهلية قبل ١٧ سنة، قد مارست بعضاً من تلك الأساليب المذكورة آنفاً؟ ونقول بثقة إنَّها مارست تلك الأساليب كافّة ولم تترك أيّ واحد منها، وقد حقّقت بذلك أعلى مراتب الفساد السياسي.

جغرافية الفقر في الوطن العربي

تواجه البلدان العربية في بداية القرن الواحد والعشرين جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي يعدّ قسم منها من موروثات القرن العشرين. وفي البدء تتصدّر ظاهرة الفقر المشهد الاجتماعي، وترافقها فجوة اللامساواة بين الفقراء والأغنياء التي لا تزال تتسع. والسبب الأهمّ لتلك الظاهرة يكمن في تخلّي كثير من البلدان العربية عن دولة الرعاية الاجتماعية، تبعاً لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي نفّذتها معظم البلدان العربية وأدّت إلى زيادة أفراد المجتمع الذين يمكن تصنيفهم تحت خطّ الفقر. وإذا راجعنا النشرات والتقارير التي تصدرها المنظّمات الدولية التي تتابع التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية رأينا أنَّ تلك المؤشّرات مقلقة جدّاً. إذ لا نلاحظ إحصاءات تشير إلى التقدّم، بل إلى ظواهر توصف بالاستبداد وعدم الشفافية والفساد. وهذه المؤشّرات تعدّ دالّة في قياس الفقر بصوره المختلفة.

إنَّ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها معظم

البلدان العربية لم تساهم فقط في تعميق ظاهرة الفقر، بل أصبحت البيئة الحاضنة للسياسات الاقتصادية الخارجية، التي ساعدت في تنامي ظاهرة الفقر. ومن الجدير ذكره أنَّ نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في بداية السبعينيّات كان أكبر من المستوى الذي بلغه في التسعينيّات. وقد ارتفع معدّل الفقر إلى ما يزيد عن ثلث السكّان (٣٤ ـ ٣٦ في المئة). من هنا يجب الانطلاق إلى بناء استراتيجية تحدّ من ظاهرة الفقر ذات الجذور العميقة في التاريخ العربي.

يُعرّف الفقر بأنَّه تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد الحصول على حدّ أدنى مقبول من الرفاه الإنساني. على أنّ تعريف أمارتيا سن Amartya Sen هو الأكثر شمولاً، إذ إنَّ الفقر باعتقاده يتألّف من «توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيّرات أوّلية مثل جودة التغذية إلى أمور مركّبة مثل احترام الذات، ومن ثم فإنَّ الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حدّ ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولّد منها القدرة الإنسانية للفرد».

شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين تغيّرات مهمّة على الصعيد الاقتصادي كان من نتيجتها تنامي اللامساواة في توزيع الثروة، وذلك لمصلحة رأس المال دون العمل المتمثّل بالأجر. وقد تفاقمت بسبب ذلك التبعية الاقتصادية للدول النامية إلى الغرب الصناعي والمتقدّم. وإذا راجعنا

الإحصاءات نرى أنَّ البلدان المرتفعة الدخل، والتي لا تتجاوز نسبة سكّانها ١٨ بالمئة من سكّان العالم (عام ١٩٥٠) قد حازت ما نسبته ٦٧ بالمئة من الدخل العالمي، وفي عام ١٩٩٩ انخفضت نسبة سكّان البلدان المتقدّمة إلى ١٤,٩ ٪من سكّان العالم، ولكن دخلهم ارتفع إلى ٧٩ بالمئة من الناتج العالمي في السنة المذكورة. أمّا البلدان النامية منخفضة الدخل والتي تعدّ ٦٧ بالمئة من سكّان العالم، فقد حصلت على ١٥ بالمئة فقط من الناتج العالمي وذلك في عام ١٩٩٩. وإذا راجعنا عدد السكّان نرى أنَّ سكّان البلدان المتقدّمة يؤلّفون ١٤,٩٪ من سكّان العالم، في حين أنَّ النسبة الباقية (٨٦,١٪) هم سكّان البلدان المنخفضة الدخل. أمّا التطوّرات الاقتصادية الحالية فتشير إلى اتّساع الفرق بين مستويات المعيشة في البلدان الرأسمالية مرتفعة الدخل والبلدان النامية منخفضة الدخل.

اتّسعت اللامساواة في المقدرة الشرائية لأفراد المجتمع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالبلدان الأوروبية المنضوية إلى منظمة التعاون والتنمية (OECD) وذلك خلال آخر عقدين من القرن المنصرم، وهي الفترة التي شهدت ارتفاع نشاطات اقتصاد العولمة. فقد بلغ متوسّط نصيب الفرد في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٩,٧ بالمئة في مطلع عقد الثمانينيّات وانخفض إلى ٧,٣ بالمئة في النصف الثاني من العقد المذكور، ثم إلى ٦,٨ بالمئة في النصف الثاني من عقد التسعينيّات، وذلك

نسبة إلى نظيره في البلدان مرتفعة الدخل. ويشير ذلك كلّه إلى أنَّ فجوة متوسّط الدخول بين الدول الأوروبية الأغنى ونظيرتها الشرق أوسطيّة كانت آخذة بالاتساع خلال العقدين الماضيين وليس هناك من أيّ تغيير في المدى المنظور على كل حال.

إنَّ ظاهرة الفقر في الوطن العربي يمكن تتبّع مساراتها من خلال تتبّع تاريخها. والفقر ليس له حدود إقليمية يحصر فيها، واتساعه راجع إلى ندرة الموارد الطبيعية، وسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، التي تضع نمط توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. ويتمركز الفقر في الوطن العربي عادة في المناطق الريفية. وبذلك تتسع اللامساواة في القوّة الشرائية بين الريف والمدينة. وتعرف بعض المناطق في الوطن العربي زيادة في ظاهرة الاقتصاد الثنائي (Dualism) التي تساهم في زيادة الفروق في الدخل بين المدينة والريف.

إذا راجعنا التوزيع الجغرافي للفقر في الوطن العربي، نرى أنَّه الأكثر انتشاراً في البلدان منخفضة الدخل وهي: السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن. وهو ينخفض نسبياً في البلدان مرتفعة الدخل (النفطيّة). أمّا في البلدان العربية متوسّطة الدخل فقد تباين توزيعه. ولمّا كان الفقر دالّة معادلة للتنمية البشرية، أظهر الرقم الدليلي للتنمية البشرية تطابقاً لتوزعّه في البلدان العربية ذات الدخل المتوسّط. ويظهر مؤشّر التنمية البشرية ارتفاعاً في البلدان مرتفعة الدخل (البلدان النفطية)

وانخفاضاً في البلدان العربية منخفضة الدخل. وتظهر مختلف المؤشّرات الاقتصادية أنَّ الفقر يتّسع في البلدان العربية الفقيرة. أمّا في البلدان النفطيّة آخذة بالانحسار (باستثناء العربية السعودية). وفي البلدان العربية متوسّطة الدخل ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المدن. ويمكن إظهار ذلك باستعمال مصفوفة معقّدة من المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية.

إنَّ التباين في النظر إلى أهمِّية الفقر يعود إلى التباين في توزيع الدخل، ولاسيّما ذلك الجزء الذي يسمّى «الفائض» والذي يتحقّق من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية متوسطة الدخل، ومن «الريع» في البلدان النفطية. ويقود الفقر إلى تفشّي ثقافته، التي تؤدّي في النهاية إلى إحساس غالبية المهمّشين ولا سيّما الشباب منهم بالغربة عن وطنهم وتطلّعهم إلى الهجرة منه. كما يؤدّي عدم المساواة إلى صراعات تقيّد حركة المجتمع في سعيه إلى الحداثة والتقدّم، بسبب استبعاد كتلة بشريّة ضخمة هي مجموع الفقراء والتي تؤلّف الغالبية من عدد السكّان في أيّ بلد عربي (ما عدا البلدان النفطية).

حين ينتشر الفقر على نطاق واسع جدّاً تسود ثقافته، ويصبح من بعد ذلك مستحيلاً القضاء عليها. وفي إطار اقتصاد السوق تصبح الفئات الرأسمالية هي المسيطرة على العملية الاقتصادية برمّتها.

وفي ظلّ العولمة القادمة رياحها من البلدان الصناعية

المتقدّمة سيطرت الطبقة الرأسمالية العربية القليلة العدد نسبيّاً على الحكم في أكثر البلدان العربية وطبّقت مبادئ الليبرالية الجديدة وأفكارها. وبسبب ذلك انقسم المجتمع العربي إلى فئتين الأولى تُسهم في تنمية الاقتصاد العالمي وتنامي احتكاراته، والثانية قاصرة عن تنمية اقتصاداتها المحلِّية، وكلا الأمرين يؤدّيان في النهاية إلى تفعيل إنتاج آليّات الفقر وتوسيعه. وتسيطر الفئة الغنية على إدارة مرفق النفط في البلدان النفطية، وفي البلدان العربية متوسّطة الدخل. وبسبب ذلك يستبعد الفقراء من المشاركة في إدارة الاقتصاد ممّا يؤدّي إلى تنامي الصراعات والعنف في المجتمعات العربية.

أسباب انتشار الفقر في الوطن العربي

تعود ظاهرة الفقر في الوطن العربي إلى جملة أسباب ومتغيّرات معقّدة يمكن إجمالها بالعوامل الداخلية والخارجية. ولو أعدنا النظر في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لمسنا تحسّناً في المؤشّرات الخاصّة بتوزّع الدخل والضمانات الاجتماعية. ذلك أنَّ تلك البرامج لم تنطلق من رؤى وحاجات داخلية، بل أتت في سياق تنفيذ استراتيجية اقتصادية كونية، وضع أُسسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن الغريب أنَّ مستويات المعيشة في السبعينيّات كانت أفضل ممّا هي عليه في التسعينيّات.

وقد لعبت أسعار النفط الدور الأبرز في مجال الإنفاق الحكومي، سواء أكانت الدولة ريعية أم غير ذلك. فالتقلّبات والتراجع في أسعار النفط انعكست على النموّ مما أدّى إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاجتماعي.

ولا بدّ من الملاحظة أنَّ أيّ اقتصاد لا يخلو من ظاهرة الفقر. ولكنّ اتّساع تلك الظاهرة هو الأمر المقلق نظراً إلى

ارتباطه بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وتُعتبر السياسات الاقتصادية الموجّهة لمصلحة الطبقة الغنيّة إحدى أهمّ آليّات إنتاج الفقر. وأهمّ السياسات المسبّبة للفقر هي السياسة النقدية من خلال التأثير في سعر الفائدة. ويؤثّر سعر الفائدة في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار المحلّي أو الأجنبي على السواء، مما يؤدّي إلى انخفاض الطلب على العمالة. وقد ارتفع متوسّط معدّل البطالة في البلدان العربية إلى ١٥ بالمئة، وهي نسبة مرتفعة جدّاً بالمفهوم الاقتصادي، ويُعزى ذلك إلى انخفاض النموّ الاقتصادي العربي إذ لم تتجاوز نسبة النمو ١,٢ بالمئة، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠.

إنّ زيادة فرص العمل تتطلّب معدّل نموّ يتجاوز ٥ بالمئة. ويكن لمعدّلات النموّ المرتفعة تخفيض معدّل الفقر، ولكنّها لن تحقّق الرفاهية. ويشير أمارتيا سن إلى أنَّ «ارتفاع الدخل لا يعطي دلالات على ارتفاع رفاهية هؤلاء الأفراد لمحدودية خياراتهم في الحياة».

تؤدّي بعض السياسات النقدية إلى ارتفاع معدّلات التضخّم، وذلك في العديد من البلدان العربية، ولاسيّما منخفضة الدخل منها مثل السودان واليمن، والصومال، وموريتانيا. ويؤثّر ذلك بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائية. ويؤدّي تقييم العملات في بعض البلدان العربية إلى تباطؤ في معدّلات النموّ، وخصوصاً في البلدان العربية متوسّطة الدخل

ومنخفضة الدخل. وقد توجّهت سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى خفض قيمة العملة. وفي هذه الحالة يتضخّم الدين الخارجي (مقيساً بالعملة المحلِّية) كما ترتفع أيضاً قيمة خدمة الدين.

أمّا السياسات المالية للدولة فتؤثّر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال آليّات توزيع الدخل ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتؤدّي الأوضاع غير التنافسية إلى التطرّف في توزيع الفائض الاقتصادي لمصلحة رأس المال. كما أنَّ تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري أدّى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية، كما أدّى إلى تراجع الاستثمار. وهكذا تراجعت دولة الرعاية الاجتماعية، وفقاً لسياسات الإنفاق المتّبعة. وقد أدّت الأزمات الاقتصادية في بعض البلدان العربية إلى هروب رؤوس الأموال الدولية. وأسهمت تلك الأزمات في إنتاج الفقر، من خلال انخفاض الطلب على العمل، فضلاً عن تدنّي الأجور.

ترتّب على السياسات الاقتصادية في البلدان العربية ذات الدخل المتوسّط والمنخفض ضعف مساهمة الفقراء في هيكل السلطة. كما أنَّ انحياز السلطة إلى الفئة الغنية دون الفقيرة أدّى إلى اتّساع مقاييس اللامساواة في كلّ البلدان العربية إجمالاً.

ولا تقتصر أسباب انتشار الفقر على ندرة الموارد الطبيعية وعلى السياسات الاقتصادية للدولة بل تشمل أيضاً اتجاهات

الاقتصاد العالمي والمتغيّرات الخارجية المؤثّرة في ظاهرة الفقر أو في الحدّ منها، ولاسيّما أنَّ الحكومات العربية سارعت إلى توسيع حالة الانفتاح الاقتصادي، والتجاوب مع أجواء العولمة التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين. وأدّى تطبيق تلك السياسات إلى نشوء أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر. كما أنّ تطبيق آليّات الرأسمالية لا بدّ له من إنتاج عوامل الفقر. ومع اتّساع العولمة باتت إزالة الفقر أمراً صعباً جدّاً، لأنَّ آليّات العولمة تعمل في جغرافية واسعة جدّاً، وتضطرّ المجتمعات إلى التكيّف قسريّاً مع المتغيّرات والحقائق الجديدة، وعندئذ يجب التطلّع إلى وسائل للتحكّم في الآثار الجانبية الناجمة عن ذلك، وهذا ما يسمّونه شبكات الأمان الاجتماعي التي ترفق عادة مع تلك السياسات الاقتصادية غير العادلة.

إنَّ الليبرالية الجديدة هي الخلفية النظرية لخطاب المنظّمات الدولية المتمثّلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظّمة التجارة العالمية، والتي تحاول أن تنزع من الدولة دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد نتج من تطبيق سياسات تلك المنظّمات الدولية مضاعفة أرباح المراكز الاحتكارية في العالم مما أدّى إلى اتّساع دائرة اللامساواة وإعادة إنتاج الفقر في البلدان العربية النامية. وتشير نتائج البرامج الداعية إلى الإصلاح الاقتصادي من قبل المنظّمات الدولية إلى أنَّ هناك ارتباطاً بين

الانفتاح الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان منخفضة الدخل، في حين يحدث عكس ذلك في البلدان مرتفعة الدخل حيث تضيق فجوة اللامساواة.

يرتبط اتساع الفقر في البلدان العربية برياح العولمة التي سيطرت على الاقتصاد العالمي ولا سيّما الموجة الثالثة في أوائل التسعينيّات. ويشير بعض الدراسات إلى أنَّ الفقر قد ازداد في الدول التي باشرت إجراءات تطبيق مبادئ العولمة في وقت متأخّر، إذ إنَّ تطبيق تلك المبادئ يضعف بعض جوانب الحكم وإدارة الدولة، ومن ثم تصبح بعض سياسات الدولة غير فاعلة ممّا يؤدّي إلى اتساع ظاهرة الفقر.

ويشير بول كروغمان Paul Krugman إلى أنّ «التطوّرات الحديثة في المعرفة والتكنولوجيا، وما يرتبط بها من إعادة تقسيم للعمل الدولي، والتطوّرات الاجتماعية في مجال التوزيع ولاسيّما في ذلك الجانب المرتبط بتراجع دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية، قد ترتّب عليها تراجع الطلب لدى أفراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود». وهناك عامل آخر يفاقم معضلة الفقر في المجتمعات العربية وهو الزيادة السكّانية الكبيرة التي لا يقابلها ارتفاع في النموّ الاقتصادي.

ويعدّ تحرير التجارة والتوسّع في الانفتاح الاقتصادي إحدى آليّات إنتاج الفقر على نطاق واسع، لأنَّ البيئة الاقتصادية العربية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية والتنافسية. وذلك

أنَّ البلدان العربية التي طبّقت مبادئ الليبرالية الجديدة، أي الجانب الاقتصادي للعولمة، لا تملك القدرة على المنافسة لتصريف سلعها سواء على الصعيد المحلّي أو العالمي. وقد أدّى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة نتيجة تراجع الشركات غير القادرة على المنافسة في الأسواق المذكورة. كما أدّت السياسات الخاصّة بالأسعار والهادفة إلى التماثل مع الأسعار العالمية إلى رفع الدعم عن كثير من الأنشطة والخدمات، ونجم عن ذلك ارتفاع في الأسعار لم يكن بوسع الفقراء التجاوب معه وكانت النتيجة حرمانهم من بعض الحاجات الأساسية.

والخلاصة أنّ اتّساع ظاهرة الفقر في البلدان العربية يعود في جانب أساسي منه إلى تبنّي سياسات الليبرالية الجديدة، دون النظر إلى الواقع والتاريخ الاقتصادي لتلك البلدان. ولعلّ الحلّ يكمن في اعتماد الانتقائية في تطبيق مبادئ العولمة، فليس محتّماً على كل اقتصاد عربي اتباع نظريّات وتوصيات لا تتّفق ومسار الحياة الاجتماعية فيه.

ثنائية الفقر والبطالة في الوطن العربي

الفقر هو أحد أكبر التحدّيات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي. ومفهوم الفقر متعدّد الوجوه، وهو يعني إلى حدّ بعيد نقص الدخل الكافي لشراء ما يلزم من غذاء للتمتّع بحياة عادية. ومن خصائص الفقر أيضاً عدم الحصول على ما يكفي من خدمات الرعاية الصحِّية الأساسية والحرمان من التعليم. ويمكن تقسيم الفقر إلى شكلين من الحرمان، هما الحرمان الفيزيولوجي، والحرمان السوسيولوجي. ويرتبط الفقر أيضاً بالإقصاء الاجتماعي الذي يعني ضياع الحقوق الذي يمنع الأشخاص من المشاركة كلِّياً في مجتمعهم وتنميته. ويرتبط الفقر أيضاً بالإنصاف الذي يعني توزيع الثروة ضمن مجموعة من السكّان.

وقد ساهم عدم الاستقرار السياسي والصراعات الدولية وبطء النموّ الاقتصادي في تقويض التنمية الاجتماعية في الوطن العربي. هذا فضلاً عن أنّ تفشّي البطالة وتزايد الهجرة يفضيان إلى اليأس والاضطراب الاجتماعي.

ويقيّم الفقر عادة استناداً إلى الدخل أو الاستهلاك. وإذا كان ضعف الدخل يقع في صلب هذا الموضوع، فإنَّه يتجلّى أيضاً في غياب الحقوق وفي العجز وفي الإقصاء وفقدان الكرامة.

والفقر الاقتصادي، يعني في ما يعنيه، غياب السياسات المالية والنقدية الملائمة، وهذا أحد العناصر المهمّة التي تؤدّي إلى زيادة الفقر. ويرتبط الفقر أيضاً بضعف الرؤية الوطنية للتخفيف منه، وبنقص في آليّات التنفيذ الملائمة. وتعاني بلدان كثيرة في الوطن العربي العجز الحادّ في الميزانية مثل مصر والمملكة العربية السعودية واليمن. وبلغ عجز الميزان التجاري في مصر عام ٢٠٠٢ ما يقارب ٧,٥ مليارات دولار. وفي السنة نفسها شهدت المملكة العربية السعودية أكبر عجز في ميزانيّتها قدّر بـ ١٢ مليار دولار (انقلب العجز الآن إلى فائض بسبب ارتفاع أسعار النفط). وبلغ عجز الميزانية في اليمن ٣٧٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٣. علماً بأنَّ نفقاتها وعائداتها قدّرت في تلك السنة بـ ٤,١٠٧ مليارات دولار. ويساهم العجز المالي في بلدان الوطن العربي في خفض تراكم رأس المال وإضعاف الإنتاجية.

أمّا الفقر الاجتماعي فهو يقوم على معايير متعدّدة ترتبط بالتغيّرات السكّانية وعدم المساواة بين الأفراد، وخصوصاً لجهة الحصول على خدمات الرعاية الصحِّية. فالتفاوت في نيل

الخدمات الصحّية يبدو أنَّه في ازدياد، عوضاً من أن يتضاءل في بلدان كثيرة من الوطن العربي، خلافاً لنظائرها في البلدان الغنية. وقد اتخذت بعض البلدان العربية إجراءات لتوفير خدمات رعاية صحِّية شبه مجّانية للفقراء. ولكنّ ذلك لا ينفي ضرورة تكثيف الجهود للحدّ من الفقر الاجتماعي. ويلاحظ أيضاً أنَّ ضعف البيئة الاجتماعية يعوق القدرة على تمويل الأنشطة الاجتماعية، ويمكن أن يؤدّي في آخر المطاف إلى إقصاء شريحة كبرى من السكّان. ونتيجة لذلك تزداد درجة تشكّل الأقطاب في البنية الاجتماعية، ممّا يؤثّر سلباً في النموّ الاقتصادي والرخاء الاجتماعي.

إنَّ الخوف من الوقوع في براثن الفقر ينمّ عن شعور بعدم الاستقرار وانعدام الأمن لدى المواطنين، ويعقّد القضايا المرتبطة بالتخفيف من حدّته. كما أنّ ازدياد تمركز السكّان في المدن يعقّد مشكلة الفقر، إذ يؤدّي إلى ارتفاع مفرط في عدد طالبي العمل الذين يتنافسون على وظائف متدنية المهارة.

يرتفع معدّل الفقر نسبيّاً في الجمهورية العربية السورية وعُمان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. كما أنَّ الفقر البشري الذي يرتبط بعدد متنوّع من العناصر، ولا سيّما التعليم والصحّة والدخل، يبلغ أعلى مستوياته في صفوف النساء في أغلب بلدان الوطن العربي. ويلاحظ أيضاً أنَّ صحّة الأطفال دون الخامسة من العمر هي مشكلة كبرى في بعض تلك

البلدان، وأنَّ معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب والبالغين منخفضة ولا سيّما في مصر واليمن.

يقرّ المجتمع الدولي حاليّاً بعيوب تطبيق سياسات التكيّف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على البلدان النامية. وكان الاعتقاد السائد هو ضرورة النظر إلى أيّة خسائر اجتماعية بوصفها نتائج فرعية موقّتة وقصيرة الأجل سيتمّ تصحيحها عن طريق المكاسب التي سوف تتحقّق نتيجة التحسينات الدائمة والطويلة الأجل. ولكن لم يتحقّق شيء من ذلك في الواقع. فاستعراض حالة البلدان في الوطن العربي التي مرَّت بتجربة التكيّف الهيكلي يدلّ على أنَّ أحوال الطبقتين المتوسّطة والدنيا وغيرهما من الفئات الضعيفة تزداد سوءاً بصورة مذهلة، حيث أنَّه في الواقع وباعتراف البنك الدولي «عند تنفيذ برامج التكيّف الهيكلي لم يُلحظ اهتمام كبير بآثار تلك البرامج على الفقراء».

وكانت أشدّ البلدان فقراً، وأكثر القطاعات فقراً، هي الأكثر تضرّراً من جرّاء تطبيق برنامج التكيّف الهيكلي. وأدّى ذلك إلى زيادة الفقر، وزيادة أوجه التفاوت واللامساواة. وقد خضعت سياسة التكيّف الهيكلي أخيراً لإعادة تقييم جذريّة، مع وجود محاولات للتصدّي لمسألة الفقر. وفي ذلك يقول البنك الدولي: «وفي حين بيّنت الأبحاث أنَّ النموّ العريض القاعدة هو أهمّ عامل في الحدّ من الفقر والجوع، إلاَّ أنَّه يمكن لكثير من

التدخّلات المحدّدة الأهداف والفعّالة التكاليف أن تعجّل إلى حدّ كبير من الإقلال من الفقر والجوع، ولا بدّ من تنفيذها جنباً إلى جنب مع سياسات النموّ العريض القاعدة. وتحدّد ظروف كل قطر على حِدة، والسمات الخاصّة للفقراء والتدخّلات الأكثر ملاءمة».

إنَّ القضاء على الفقر يتطلّب تضافر عنصرين مترابطين هما النموّ الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك أوجه التقدّم ذات الصلة بالسكّان. أمّا التحدّي حاليّاً فيتمثّل في محاولة تفادي المنحنى المقلوب (على شكل U) الذي تزداد فيه اللامساواة قبل أن تبدأ في التناقص، وتفادي استمرار الفقر المُدقع كذلك، ويرى بعض الخبراء أنَّ أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي إشراك الفقراء مباشرة في هذه العملية.

وحين النظر إلى خصائص سوق العمل في الوطن العربي نرى زيادة في البطالة ونقصاً في العمالة، نتيجة لغياب الآليّات اللازمة لاستيعاب القوى العاملة الجديدة ونتيجة لفائض اليد العاملة القادمة من القطاعات المنكمشة، مثل القطاع الزراعي. وتتفاوت معدّلات البطالة في بلدان الوطن العربي تفاوتاً هائلاً. فقد وصل معدّل البطالة في البحرين مثلاً خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ إلى ٥,٥ بالمئة، بينما بلغ هذا المعدّل ١٥,٣ بالمئة في الأردن و٢٥,٥ بالمئة في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك فإنَّ معدّلات البطالة بين الشباب بلغت ٤٨,٩ بالمئة و٣٥,٦١ بالمئة

في عُمان وفلسطين بالترتيب. وهنا يتعيّن لفت انتباه الحكومات العربية إلى ضرورة اعتماد تعليم أساسي ملائم واستراتيجيّات مناسبة للتدريب المهني.

وتشمل الأسباب الرئيسية لارتفاع معدّلات البطالة في الوطن العربي زيادة الدين الداخلي والخارجي، وإلغاء التدابير الرامية إلى حماية الصناعة المحلية، وانخفاض معدّلات النموّ في عدد من القطاعات ولا سيّما القطاع الزراعي، وارتفاع معدّلات التضخّم وانخفاض النموّ الاقتصادي، وانخفاض قيمة الاستثمارات المحليّة والأجنبية المباشرة. وإضافة إلى ذلك أدّى ارتفاع معدّلات النموّ السكّاني في الوطن العربي، وبخاصّة في مصر والسعودية واليمن، إلى إشباع أسواق الوظائف المحليّة بسرعة. ولذلك لا بدّ من إنشاء صناعات جديدة. فالتحوّل مثلاً إلى النماذج التكنولوجية ـ الاقتصادية أساسي لتسخير التكنولوجيا، ولا سيّما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

استراتيجية محاربة الفقر في الوطن العربي

لم تؤدِّ نشاطات المنظَّمات الدولية الاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى الحدّ من الفقر واللامساواة في البلدان النامية ولاسيّما في البلدان العربية المنخفضة والمتوسّطة الدخل، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أنَّ تلك المنظّمات تتبنّى النظام الرأسمالي في صيغته الجديدة وهي الليبرالية المنفلتة من أيّ قيد. إنَّ تلك الأجواء لا تتوافر في البلدان العربية التي لم تبلغ مرحلة متقدّمة في تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن أنَّ مضامين التوجّهات والسياسات التي تشير المنظّمات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية باتباعها تفضي حتماً إلى الدخول في اقتصاد العولمة، على الرّغم من أنَّ ذلك الدخول إلى ذلك العالم المترامي الأطراف قد لا يكون في معظم الأحيان لمصلحة البلدان النامية وفي مقدّمها البلدان العربية. إنَّ فرض نماذج للإصلاح من خارج البيئة العربية والمحلية قد يفضي إلى حدوث تناقض بين ما هو معتاد وتقليدي في الاقتصادات العربية وما هو جديد تفرضه آليّات العولمة. وتسعى الرأسمالية العالمية

إلى فرض تكوينات جغرافية معيّنة في منطقة الشرق الأوسط تكون مرتبطة بمراكز صنع القرار الاقتصادي الدولي، في وقت تسعى الوطنية القومية لبعض الأنظمة العربية إلى معارضة تلك المسارات للرأسمالية العالمية ومناهضتها. وتعتبر تلك الأنشطة المعادية للعولمة علامة على تنامي الوعي القومي والوطني.

اعتماداً على ما تقدّم فإنَّ خفض الفقر واللامساواة في الوطن العربي يتطلّب من البلدان العربية وضع برامج إنمائية خاصّة تنسجم مع البيئة الاقتصادية والثقافية المحليّة، والتمسّك بدولة الرعاية الاجتماعية. وهذا الشرط ضروري في مرحلة الانتقال من الاقتصاد التجاري المتخلّف الذي يسود معظم الاقتصادات العربية إلى الاقتصاد المتقدّم المعتمد على الصناعة والمعرفة. وعند تبنّي ذلك الاختيار نرى أنَّه من الأفضل أن يصار إلى تحسين مناخ الاستثمار سواء المحلّي منه أو الأجنبي. ولتحقيق ذلك كله على الشعوب العربية أن تفرض سيادة القانون والحكم الصالح الذي بدونه تبقى السياسات والبرامج كافّة بلا فائدة تذكر.

ولا يزال التكامل الاقتصادي العربي هدفاً بعيد المنال على الرغم من جميع المحاولات التي جرت لتطويره من إنشاء السوق العربية المشتركة التي ظلّت مشروعاً على الورق، والوحدة الاقتصادية العربية التي تسعى إحدى منظّمات جامعة الدول العربية إلى نشر ثقافتها، ومنطقة التجارة العربية الكبرى التي لا

تزال محاولاتها في بدايتها. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى ارتفاع أرقام التجارة العربية البينية في السنوات الأخيرة. إنَّ المنطقة العربية يتوافر لها قدر كبير من متطلّبات التكامل الاقتصادي. وعند تحقيق ذلك تتقارب مستويات الدخل وتتراجع ظاهرة اللامساواة. إنَّ التباين في الموارد الاقتصادية على الصعيد القطري في الوطن العربي، يُمكّن تلك البلدان من الوصول إلى حالة من التكامل الاقتصادي تكفل تعاظم المنافع وخفض الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي سيؤدّي حتماً إلى اتساع أسواق العمل، وارتفاع قيمة الأجور في البلدان العربية المنخفضة الدخل. ويُحدث ارتفاع الأجور خفضاً في الفقر. ومن ناحية أخرى يزداد النموّ نتيجة الاستخدام المتفوّق للموارد المتاحة وفقاً لميزتها النسبية. كما أنَّ تطوير التجارة العربية البينيّة سيؤدّي حتماً إلى تقليل التباين واللامساواة في ما بين الأقطار العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ آليّات التكامل الاقتصادي العربي، في حال تحقّقها لا تنسجم مع نظريّات المؤسّسات الاقتصادية الدولية، إذ إنَّ الأهداف الاستراتيجية لتلك المؤسّسات (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظّمة التجارة العالمية) هي فتح القسم الأكبر من العالم أمام الاستثمارات لأغراض التجارة. أمّا التكامل الاقتصادي العربي، فهو يركّز على فتح المجال أمام رؤوس الأموال كي يتمّ انتقالها في المجال العربي أوّلاً. أمّا المنظّمات

الاقتصادية الدولية فهي تركّز على تراكم رأس المال في البلدان الصناعية التي تتبنّى الليبرالية الجديدة. ولا تأخذ تلك النظريّات مسألة خفض الفقر في البلدان العربية بعين الاعتبار، إذ إنَّ تركيزها يبقى على اعتبارات أخرى.

وتتّصل بمسألة خفض الفقر في البلدان العربية اعتبارات خفض الدين العامّ الخارجي، ولاسيّما في البلدان العربية منخفضة الدخل. إذ إنّ تخفيف أعباء الدين الخارجي لا بدّ من أن ينعكس خفضاً للفقر وتحسيناً للأوضاع الاجتماعية في بيئة ملائمة. ويمثّل خفض الفقر نوعاً من المساعدات الإنمائية للبلدان المنخفضة والمتوسّطة الدخل. ويقترن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بالتوسّع في المساعدات المباشرة من الدول الأكثر غنى إلى الدول الأكثر فقراً. أمّا المساعدات الغذائية العينية من البلدان الصناعية الغنية إلى البلدان العربية الأشدّ فقراً فهي لا تأخذ بالاعتبار قضيّة خفض الفقر في تلك البلدان، بقدر ما تهدف إلى المحافظة على أسعار تلك السلع من قمح وذرة وما شابه من المنتجات الغذائية، وذلك بالعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وفي حالة وجود فوائض في العرض في مجال الحبوب، كمثال، فإنَّ بعض الكمّيات يجري اجتزاؤها وترسل كمساعدات ليس للبلدان التي تحتاج إليها بل إلى البلدان الموالية سياسيّاً لها. وقد شهدت تلك المساعدات تقلّبات سواء من ناحية الحجم أو القيمة. وقد ارتبطت أساساً

بالعلاقة بين أسعارها في مواقع الإنتاج والأسعار العالمية، والهدف هو تحقيق الربح الأقصى وليس العائد المجزي.

شهدت المساعدات المقدّمة من قبل ٢٢ دولة من الدول المانحة إلى البلدان النامية تراجعاً نسبياً خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وقد سجّلت تلك النسب الأرقام الآتية: ٠,٣٦ بالمئة من إجمالي الناتج القومي لتلك الدول عام ١٩٨٧، وتراجعت إلى ٠,٢٢ بالمئة عام ٢٠٠١. وطرأ عليها تحسّن نسبي عام ٢٠٠٤ فبلغت ٠,٤٥ بالمئة. ولكن تلك المساعدات تبقى أقل من الرقم المستهدف وهو ٠,٧ بالمئة الذي حدّدته الأمم المتحدة منذ أكثر من نصف قرن.

ويبقى على البلدان النامية ومنها البلدان العربية وضع برامج لخفض الفقر وتقييد آليّات إنتاجه. وفي مقدّمها توفير المناخات الملائمة لتدفّق الاستثمار الخارجي سواء في شكل معونات أو قروض خارجية. ويخلص بعض الدراسات إلى استنتاجات مفادها أنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتلقّى القدر الأكبر من المعونات من البلدان المانحة، ولكن خفض الفقر ليس هو السبب الرئيسي لتقديم تلك المعونات، بل هي على الأغلب مرتبطة بالاعتبارات السياسية لتلك الدول. كما أنّ سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تلعب دوراً حاسماً في مسألة تقديم القروض للبلدان العربية المنخفضة الدخل والمتوسّطة الدخل، وذلك لعوامل

التأييد السياسي، ومدى القرب والبعد من توجّهات السياسة الأميركية.

إنَّ الحاجات الاقتصادية وهي هنا خفض الفقر لا تفسّر مسألة توقيع القروض مع المؤسّسات النقدية الدولية، بل إنَّ مسألة السلام مع إسرائيل وتأييد السياسة الأميركية هما من العوامل الحاسمة لمنح القروض إلى البلدان العربية. وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي سيعدّل جذريّاً هذه المعادلة غير الملائمة وسيعطي دفعاً كبيراً جدّاً لاستراتيجية خفض الفقر في الوطن العربي.

هجرة العرب إلى الخارج

حين تضيق أسباب الحياة، ويضمحلّ الأمل، ويضيع الأبناء، تصبح كلمة «الهجرة» هي الخلاص والبحر هو الوسيلة. ويصبح البحر المتلاطم مركباً للباحثين عن الرزق والهاربين إلى الحرِّية.

نستطيع أن نؤرّخ بداية الهجرة العربية إلى البلاد الأجنبية في القسم الثاني من القرن التاسع عشر. وقد ذكر المؤرّخ فيليب حتّي أنَّ الهجرة إلى أميركا الشمالية سبقت سائر الهجرات. وكان رائدها أنطوان البشعلاني (اللبناني) الذي وصل إلى نيويورك عام ١٨٥٤. أمّا المهاجر الأوّل إلى أميركا الجنوبية فكان المطران باسيليوس حجّار وذلك عام ١٨٧٤. ومنذ ذلك الوقت أخذت قوافل المهاجرين تؤمّ البلاد الأجنبية. وقد كانت غالبية المهاجرين في ذلك الوقت من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين، ولمّا كان معظمهم يحمل جوازات سفر تركية أطلقت عليهم الشعوب التي هاجروا إليها تسمية «التوركو» نسبة إلى تركيا. ولا تزال تلك التسمية شائعة حتى الآن.

ويمكن تتبُّع الهجرة العربية إلى أميركا الجنوبية بعد العام ١٨٦٠ وتقسيمها إلى أربع مراحل. الأولى امتدّت من العام ١٨٦٠ إلى العام ١٩١٤، والثانية من بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ إلى العام ١٩٣٩، والثالثة استغرقت سنوات الحرب، أمّا الرابعة فتمتدّ من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم.

امتازت تلك الهجرات بتنوّعها وكثافتها، واختلفت أسبابها بدءاً بنكبة العرب عام ١٩٤٨ مروراً بالحروب العربية الإسرائيلية، وبالصراعات السياسية، والحروب الأهلية وخاصّة الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠). وشكّل اللبنانيّون والسوريّون والفلسطينيّون العدد الأكبر من المهاجرين العرب في أميركا الجنوبية. ويبقى عدد العرب والمسلمين في أميركا الجنوبية غامضاً وغير محدّد لعدم توافر المصادر المؤرّخة لهجرتهم، ولندرة الدراسات العربية أو العالمية المختصّة بذلك، لكن المتوقع أن يكون العدد التقريبي نحو ١٧ مليون نسمة.

كانت الأعداد الأولى من المهاجرين رجالاً بوجه عام، اهتمّوا على الأغلب بتحسين وضعهم الاقتصادي من خلال اعتماد طريقة البيع المتجوّل، كما كان البيع يتمّ في المتاجر. وكان المهاجرون الأوائل من الذكاء بحيث مكّنهم ذلك من التفوّق على التجّار المحليين. إذ سرعان ما لاحظوا أنَّهم لن

يستطيعوا منافسة التجّار المحليين المستقرّين، فقرّروا استحداث مذهب جديد في التجارة أَلا وهو البيع في الشارع، أي البيع المتجوّل، من بيت إلى بيت ومن حيّ إلى حيّ، وبأسلوب جديد على المستوى العالمي. وقد استطاعوا بهذا الأسلوب التفوّق على نظرائهم من التجّار المحليين، وغدوا الأوائل في تجارة الجملة وهيمنوا على معظم تجارة أميركا الجنوبية في مجالات الأقمشة والألبسة والأحذية والعطورات وغيرها من لوازم الحياة اليومية.

وإذا انتقلنا إلى دراسة أحوال الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي نرى أنّها هجرة حديثة بدأت بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تناولت دراسة موسّعة قام بها «بنك الاستثمار الأوروبي» التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون في دول الاتحاد الأوروبي إلى دول حوض البحر المتوسّط. وقد شكّلت تلك التحويلات ما بين ٩ و١٥ بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان، وما بين ٢٠ و٢٢ بالمئة في الأردن بين عامَي ١٩٩٨ و٢٠٠٣. ويدخل كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب وتركيا ضمن لائحة أوّل عشر دول تتلقّى تحويلات مالية تشكّل نسبة عالية من دخلها الإجمالي. وأضافت الدراسة: «أصبح شائعاً اليوم أنَّ تحويلات العمّال المهاجرين إلى دولهم تساهم في دعم التنمية المحلّية» مستشهدة بتقرير التوقّعات الاقتصادية الدولية الأخير الصادر عن البنك الدولي الذي أشار

إلى أنَّ التحويلات المالية العالمية من العمّال المهاجرين المسجّلة رسميّاً ارتفعت من ١٣١ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، لتشكّل المصدر الأهمّ لرأس المال الخارجي المتوافر لدول نامية عدّة.

يشكّل المهاجرون المغاربة ثاني أكبر جالية في أوروبا (١,٦ مليون) بعد الأتراك. وهم يرسلون تحويلات مالية هامّة إلى بلدهم الأمّ حيث تشكّل أكبر مصدر للعملات الصعبة (تضاهي صادرات الفوسفات والقطاع السياحي) وتمثّل نحو ستة إلى تسعة بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي.

أمّا في خصوص تونس فاختار التقرير قناة التحويل من فرنسا إلى تونس (في فرنسا ١٥٠ ألف مهاجر تونسي أي نحو نصف عدد المهاجرين التونسيين في أوروبا) وأضاف وفقاً لأرقام المصرف المركزي التونسي أنَّ التحويلات المالية الإجمالية للتونسيين إلى البلاد بلغت نحواً من ١,١ مليار يورو من أوروبا، في حين شكّلت التحويلات الوافدة من فرنسا حوالى ٥٨ بالمئة منها (أي نحو ٥٥٨ مليون يورو) موضحاً أنَّها تبلغ نحو ٤ إلى ٥ بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي في تونس. في حين توقّع التقرير أنّ التحويلات غير الرسمية تشكّل نحو ٥٠ إلى ١٠٠ بالمئة من قيمة التحويلات الرسمية.

أمّا الجزائريّون فهم بحسب التقرير من أكبر الجاليات عدداً

في أوروبا وفي فرنسا تحديداً (٤٧٧ ألف مهاجر) وهم بحسب المصرف المركزي الفرنسي حوّلوا عبر قناة فرنسا ـ الجزائر نحو ٢٨٢ مليون يورو إلى الجزائر في عام ٢٠٠٣، بواسطة المصارف وشركات البريد وشركات تحويل الأموال.

من ناحية أخرى، تناول التقرير المهاجرين المصريين إلى أوروبا، موضحاً أنَّ عددهم قليل فيها (نحو ١٠٥ آلاف من أصل ١,٩ مليون مهاجر في أميركا والدول العربية) مقارنة بنظرائهم من شمال إفريقيا. وأشار في شكل مختصر إلى أنَّ تحويل الأموال إلى مصر من إيطاليا (قدّرها المصرف المركزي المصري بنحو ٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٤) عالي الكلفة نسبيّاً (يكلّف نحو ٧ بالمئة) ويتركّز بواسطة شركات تحويل الأموال العالمية.

وبخصوص لبنان أشار التقرير إلى أنَّ تحويلات المهاجرين اللبنانيين قيّمة وتشكّل ما بين ٩ إلى ١٥ بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي، إذ قدّرها صندوق النقد الدولي بنحو ٢,٤ مليار يورو في عام ٢٠٠٢ ما يضاهي دخل البلاد من الإيرادات السياحية والصادرات. وأشار التقرير إلى أنَّ عدد اللبنانيين قليل في أوروبا، وذكر أنَّ التحويلات من ألمانيا (حيث يقيم ٤١ ألف لبناني) بلغت نحو ١٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، بحسب أرقام المصرف المركزي الألماني.

أمّا بالنسبة إلى الأردن فتحويلات المهاجرين إليه كبيرة، إذ

بلغت نحو مليارَي يورو في عام ٢٠٠٣، أي حوالى ٢٠ بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي بحسب التقرير الذي أوضح أنَّ المهاجرين الأردنيين في أوروبا محدودو العدد (١٩ ألف مهاجر) وهم يستخدمون شركات تحويل الأموال والمصارف، علماً أنَّ كلفة تحويل الأموال بواسطة الشركات تراوح ما بين ٥,٣ و٦,٥ بالمئة من المبلغ، والكلفة بواسطة فرع المصرف نحو ٥ إلى ٩ بالمئة. أمّا تلك الأموال فيتمّ استخدامها في الاستهلاك المنزلي وفي الاستثمار في القطاع العقاري. كما يلجأ بعض المهاجرين العائدين إلى تأسيس شركات صغيرة ترتكز على التكنولوجيا غير المتطوّرة.

أمّا بالنسبة إلى سورية حيث نسبة المهاجرين إلى أوروبا ضئيلة (نحو ٦٦ ألف مهاجر نصفهم في ألمانيا) فتفيد أرقام المصرف المركزي السوري أنّ التحويلات الرسمية إلى القطاع الخاصّ السوري بلغت نحو ٤٤٧ مليون يورو في عام ٢٠٠٣ (شكّلت نحو ٢ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي) منها سبعة ملايين يورو من ألمانيا. وأشار التقرير إلى أنَّ كلفة التحويلات مرتفعة جدّاً بسبب غياب وسائل التحويل إلى داخل البلاد. وبرغم عدم توافر معلومات كافية عن وجهة استخدام الأموال محلّياً أشار التقرير إلى مشاريع يقوم بها القطاع الخاصّ مثل إنشاء جامعتين في غرب البلاد ومصنع لعلف الحيوانات شمال شرقي البلاد.

وإذا كان لا بدّ لنا من تقديم اقتراحات حول نشاط المهاجرين العرب إلى الخارج فلا بدّ من إنشاء موقع إلكتروني رسمي لهم يشرح وسائل تحويل الأموال وكلفتها، وأدوات تطوير استثمار هذه الأموال وذلك ضمن محافظ تهدف إلى التطوير الاقتصادي في البلدان العربية.

لماذا تهاجر الأدمغة؟

تُعتبر هجرة الكفاءات والخبرات أو ما اصطُلح على تسميته هجرة الأدمغة أو هجرة العقول واحدة من أكثر المشكلات حضوراً على قائمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها البلدان العربية، منذ أن باشرت هذه البلدان وضع البرامج للنهوض بأوضاعها الموروثة عن حقب طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية.

وتمثّل هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية إلى الدول الغربية أخطر أنواع الهجرات على تطوّر المجتمعات العربية وتقدّمها. وقد اتّسعت تلك الهجرات كثيراً في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل متعدّدة سياسية واقتصادية وعلمية. وقبل ذلك كانت البلدان العربية تصدر بشكل متبادل العقول والأدمغة، ولم تكن لذلك أيّ آثار سلبية، لأنَّ تلك الخبرات كانت توظّف في خدمة تطوّر المجتمع العربي.

إنّ نزف العقول أو هجرة الأدمغة من مواطنها الأصلية مشكلة مزمنة تعدّدت الآراء بشأنها، وبلغ بعضها حدّ اعتبار أنَّ ما

تقوم به الدول المتقدّمة حالياً من نهب للثروات البشرية لا يقلّ في بشاعته عمّا قامت به الدول الاستعمارية من قبل في نهب الموارد الطبيعية لمستعمراتها. ومع النقلة النوعية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية صوب اقتصاد المعرفة وتسارع حركة العولمة زاد نهم الدول المتقدّمة لالتهام نخبة عقول البلدان النامية. وبذلك تتضاعف حدّة المشكلة وتصبح ساحة ساخنة لتنافس الكبار وقيداً ثقيلاً يحدّ من قدرة الصغار على اللحاق، أو النضال من أجل البقاء. ولا غرابة في ذلك فالعقل هو صانع المعرفة، وصاحب القدرة على تحويلها إلى أصول وسلع وخدمات.

والارتباط الوثيق بين هجرة العقول والعولمة يبدو متّسقاً مع نزعتها الاحتكارية. فكما أدّت العولمة إلى تزايد هجرة رأس المال المادّي بحثاً عن أكبر عائد استثماري أينما كان، كذلك أدّت إلى تزايد هجرة رأس المال الفكري إلى حيث يتاح له أكبر فرص لاستثماره.

يدقّ كثير من المفكّرين العرب اليوم ناقوس الخطر ويحذّرون من المفاعيل السلبية لاستمرار تلك الهجرات. وتعقد المؤتمرات التي تبحث وسائل الحدّ من تلك الظاهرة الخطرة، وكيفيّة استعادة بعض تلك العقول المهاجرة. فما هو واقع هذه الهجرة بالأرقام، وما هي الأسباب التي أدّت ولا تزال تؤدّي إلى هجرة الأدمغة العربية؟ ثم ما هي النتائج والتداعيات؟

تشير التقارير التي أصدرتها جامعة الدول العربية، ومنظّمة العمل العربية والأمم المتحدة عبر تقارير التنمية البشرية، إلى وقائع وأرقام حول هجرة الأدمغة العربية إلى الخارج. وتشدّد تلك التقارير على أنَّ المجتمعات العربية أصبحت بيئة طاردة للكفاءات العلمية إلى الخارج. وتشكّل هجرة الأدمغة العربية ٣١ بالمئة ممّا يصيب البلدان النامية. فهناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة يعملون في البلدان المتقدّمة، وتضمّ أميركا وأوروبا ٤٥٠ ألف عربي من حملة الشهادات العليا وفق تقرير منظّمة العمل العربية. وتؤكّد تلك التقارير أيضاً أنَّ ٥,٤ بالمئة من الطلاّب العرب الذين يدرسون في الخارج يعودون إلى بلادهم فيما يستقرّ الآخرون في الخارج. ومن الأرقام الدالّة أيضاً أنَّ ٣٤ بالمئة من الأطبّاء الأكفاء في بريطانيا ينتمون إلى الجاليات العربية، وأنَّ مصر وحدها قدّمت في السنوات الأخيرة ٦٠ بالمئة من العلماء والمهندسين المصريين إلى الولايات المتحدة. وكانت مساهمة العراق ولبنان ١٥ بالمئة. وشهد العراق ما بين أعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٨ هجرة ٧٣٥٠ عالماً تركوا بلادهم بسبب الحصار الدولي الذي كان مفروضاً على العراق آنذاك. أمّا المجالات التي يعمل فيها العلماء العرب فهي اختصاصات حسّاسة، ومنها الجراحات الدقيقة، والطبّ النووي، والهندسة الإلكترونية، والهندسة النووية وعلوم الليزر وعلوم الفضاء وغيرها من الاختصاصات العالية التقنية.

إنّ الأسباب التي تدفع الأدمغة العربية إلى الهجرة متعدّدة، منها ما يعود إلى عوامل محلّية داخلية، ومنها ما يعود إلى ظروف موضوعية تتعلّق بالتقدّم التكنولوجي الذي يحقّقه الغرب، ذلك التقدّم غير الموجود في البلاد العربية. ومن الأسباب أيضاً ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إمّا عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصهم. ومن الأسباب أيضاً ضعف المردود المادّي لأصحاب الكفاءات، وانعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية. ومنها أيضاً عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكالات التي تعتري الأنظمة العربية والتي تؤدّي في بعض الأحيان إلى شعور أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرِّية وأكثر استقراراً. وإلى جانب هذه الأسباب الأساسية توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إضافة إلى أسباب شخصية فردية.

ويشكّل الواقع السياسي عنصراً مهمّاً من عناصر هجرة الأدمغة إلى الخارج، إذ تعاني غالبية البلدان العربية اضطرابات سياسية وحروباً أهليّة تطاول أوّل ما تطاول أهل العلم والثقافة والمعرفة. ويتسبّب عدم الاستقرار السياسي بهجرة العلماء

العرب، إذ إنَّ العمل الفكري يحتاج إلى استقرار يمكّنه من الإنتاج. وقد نجمت عن حالة الاضطراب موجات نزوح هائلة ولا سيّما من مصر والعراق والجزائر ولبنان. وهذا النزف لا يزال ممتدّاً حتى الآن، بل هو إلى تصاعد بالنظر إلى تواصل الاضطراب. كما أنَّ مناخ القمع السياسي السائد في ظل العديد من الأنظمة العربية يسرّع هجرة العلماء، حيث أنَّ الباحث يحتاج إلى مناخ الحرِّية في البحث والتحقيق والابتكار وتعيين المعطيات وإصدار النتائج. ولا يزال بعض الأنظمة في الوطن العربي يتعاطى مع الأرقام بحساسية شديدة، ويعتقد أنَّها تستهدف نظام الحكم. كما أنَّ عدداً من الأنظمة يمنع إصدار نتائج أبحاث ودراسات، تكون الدولة نفسها هي التي موّلتها، وذلك خوفاً من أن تؤثر نتائج تلك الأبحاث في الوضع السياسي السائد. وتسبّب التقاليد والأعراف أحياناً، فضلاً عن تدخل رجال الدين، عوامل إعاقة أمام نجاح البحث العلمي وإعلان نتائجه.

وربّما يثير الحديث عن هجرة الأدمغة العربية حفيظة بعض المسؤولين في الوطن العربي، على أساس أنَّها هجرة فرضت على أصحاب تلك العقول، فلو بقوا في أوطانهم لما أنجزوا أيّ شيء لعدم وجود البيئة المؤاتية وغياب الطلب الاجتماعي على البحث العلمي والتكنولوجي. وهم في مهجرهم يشاركون في النشاط الإنساني بما يعود بالنفع على الجميع. ولا يمكن نكران

وجاهة هذا الرأي إذ يكفي أنَّ كثيراً منهم يقدّم وجهاً مشرقاً للعقل العربي المتهم بالتخلّف.

ولا بدّ من الإشارة هنا أيضاً إلى أنَّ الدول المتقدّمة تتصارع في ما بينها لاقتناص أكبر قدر من غنائم الثروة البشريّة للبلدان النامية. ولهذا مبرّراته الاقتصادية القوية حيث تخصّص تلك الدول نسباً عالية من إجمالي ناتجها المحلّي في الاستثمار في مجالات المعرفة، ومن الطبيعي أن يؤمّنوا لها عناصر البنية التحتية وعلى رأسها العنصر البشري.

إنَّ موقف الدول المتقدّمة في هذا الخصوص يمثّل تناقضاً صارخاً. فالبرغم من أنَّها تدرك تماماً قيمة الموارد البشرية، وما سيؤدّي إليه امتصاصها لموارد الدول النامية، فإنَّها في الوقت نفسه ترفض تعويض هذه البلدان عمّا لحق بها من ضرر جسيم، وتكتفي بتقديم معونات لا تغني ولا تسمن من جوع.

وتلجأ الدول المتقدّمة حاليّاً إلى استخدام الإنترنت لاجتذاب علماء البلدان النامية وهم قابعون في أوطانهم دون الحاجة إلى هجرة دائمة كانت أم موقّتة. حيث يمكن لأولئك العلماء المشاركة عبر الإنترنت مع فريق العمل الجماعي للشركات الأجنبية وهو ما يمكن أن نسمّيه: «نزف العقول عن بعد». ومن المتوقّع أن تتوسّع الشركات الأجنبية في هذا التوجّه القليل الكلفة والذي يحمي ديموغرافية بلدانها من العمالة الوافدة إليها من البلدان النامية والتي يرى فيها بعضهم نوعاً من التلوّث السكّاني.

إنَّ المستفيد الأكبر من كل ذلك هو الدول المتقدّمة التي تمتلك القاعدة التكنولوجية التي تستطيع من خلالها تحويل الإنجاز العلمي إلى تطبيقات عملية تدرّ عائداً استثمارياً.

وأخيراً نقول بأن لا أمل في إحداث تنمية عربية مستدامة دون توافر أهمّ عناصر بنيتها التحتيّة أَلا وهو العنصر البشري ولا سيّما عمالة المهارات العليا. ولذلك لا بدّ من وضع استراتيجية عربية للتنمية تقوم على أساس مبدأ المشاركة في الموارد وتوفير الحوافز المادّية لاستبقاء ذوي المهارات العليا والعلماء في الوطن العربي الكبير.

الهجرة اللبنانية.. أرقام ووقائع

بدأت الهجرة من لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، لكنّها شهدت فورات متعدّدة، هرباً من الأوضاع الاقتصادية في البلاد. ويرى بعض الباحثين الاجتماعيين اللبنانيين أنَّ تلك الهجرة التي بدأت منذ قرن ونصف القرن هي من أبرز خصائص ومزايا لبنان الذي يبلغ عدد مهاجريه أضعاف المقيمين فوق أراضيه.

توجّهت أولى طلائع الهجرة ناحية مصر والولايات المتحدة. وعشيّة الحرب العالمية الأولى وما رافقها من مآس ومجاعة هاجر حوالى ربع سكّان جبل لبنان. وفي بداية الانتداب الفرنسي تباطأت الهجرة ثمّ ازدادت في منتصف العشرينيّات. ومنذ الاستقلال عام ١٩٤٣ ونهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٥ تاريخ بدء الحرب الأهلية اللبنانية، استؤنفت الهجرة، لكنّها اتّجهت خصوصاً نحو البلدان العربية المصدّرة للنفط. وأثناء سنوات الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) تسارعت الهجرة وطاولت نحو ثلاثين بالمئة من اللبنانيين، وتوجّهت نحو العديد من البلدان في أميركا الشمالية والجنوبية،

وأوروبا الغربية، والبلدان العربية، والبلدان الأخرى في إفريقيا وأستراليا. ولكن الدور الأهمّ على الصعيد الاقتصادي كان للهجرة إلى البلدان العربية النفطية، من حيث حجم التحويلات المالية التي أسهمت في صمود اللبنانيين.

ليس هناك من أرقام مثبتة وواحدة حول عدد المهاجرين اللبنانيين ولا أماكن انتشارهم، فثمّة من يزعم أنَّ عددهم ١٦ مليون نسمة، ولكن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً، والاعتقاد السائد هو أنَّ عددهم يبلغ ١١ مليوناً في حين أنَّ المقيمين في لبنان من اللبنانيين لا يزيدون عن ٤ ملايين.

كذلك لا توجد أرقام دقيقة للذين هاجروا بعد الحرب الأهلية منذ العام ١٩٩٠ إلى الآن. فقد قدّرتهم جريدة الأنوار بنحو ٦٠٠ ألف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، في حين قالت المجلّة الاقتصادية الناطقة بالفرنسية Le commerce du Levant إنَّ عددهم من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥ هو ٧٨٦,٦ ألف نسمة وعدد الذين هاجروا أثناء الفترة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ هو بحدود ٩٥٠ ألف شخص. ويشكّل الفرق بين عدد اللبنانيين المغادرين وعدد الوافدين إليه المؤشّر الأصدق إلى عدد المهاجرين السنوي.

تراجعت الهجرة عام ١٩٩١ بعد انتهاء الحرب الأهلية وعادت نسبة ضئيلة من المهاجرين إلى الوطن للعيش فيه. وبلغ رصيد الهجرة بين عامَي ١٩٩١ و١٩٩٤ حوالى ٤٨ ألف

شخص. لكن مع دخول البلاد الأزمة الاقتصادية الحادّة وتباطؤ النموّ وتفشّي البطالة ازدادت أعداد الذين يسعون إلى الهجرة بحثاً عن المستقبل ولقمة العيش.

لم تعد ظروف الهجرة حاليّاً سهلة كما كانت في السابق. لقد أصبحت الشروط أصعب بكثير وتوقّف إعطاء اللبناني تأشيرة الهجرة بوصفه لاجئاً سياسيّاً ينشد الأمن بعد انتهاء الحرب الأهلية، وتتركّز الهجرة حاليّاً في اتّجاه كندا وأستراليا والولايات المتحدة.

إنَّ أسوأ ما في السنوات العشر الأخيرة هو أنَّ الهجرة طاولت فئة الشباب، وهم في معظمهم جامعيّون وأطبّاء ومهنّدسون. ويقول الدكتور بطرس لبكي إنَّ أكثر من نصف المهندسين المتخرّجين في الجامعة الأميركية كانوا خارج لبنان عام ١٩٨٥ (٢٤,٣٪ من مجموع المهندسين المنتسبين إلى النقابة عام ١٩٨٢).

ويحتلّ لبنان حاليّاً أعلى نسبة مهاجرين في العالم. وبحسب الأستاذ في الجامعة اللبنانية د. عصام نور الدين ثمّة ١١ مليون لبناني في جميع أنحاء العالم من أصل ١٥ مليوناً. وعلى صعيد آخر تشير دراسة المنظّمة العالمية للهجرة إلى أنَّ لبنان قد يشكّل البلد الأوّل في العالم من حيث كثافة الهجرة مقارنة بعدد سكّانه. كما تشير الدراسة إلى أنَّ عدد اللبنانيين المقيمين في البرازيل يفوق ستّة ملايين شخص، ويصل العدد في كل من

أميركا الشمالية وباقي بلدان أميركا الجنوبية إلى ستّة ملايين مهاجر. بينما تتقاسم كل من أوروبا وأفريقيا والبلدان العربية ولا سيّما الخليجية منها نصف مليون مهاجر.

وقد لجأ لبنان في المقابل إلى تعويض هذه اليد العاملة المهاجرة بيد عاملة مستوردة أقبل أكثرها من سوريا ومصر. كما ساهمت موجات إعادة البناء في لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية في جلب أعداد من المهاجرين اللبنانيين من ذوي الجنسية المزدوجة إلى الإقامة مجدّداً في البلد. وتتحدّث التقديرات الحالية عن ٤٠ ألفاً من حاملي الجنسية الكندية وعن ٣٠ ألفاً من حاملي الجنسية الفرنسية، و٢٠ ألفاً من حاملي الجنسية الأميركية.

ويشير مسح المعطيات الإحصائية للسكّان والمساكن الذي أعدّته وزارة الشؤون الاجتماعية بين أعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٤ إلى أنَّ عدد المهاجرين هو نحو ٤٤ ألف لبناني سنويّاً. بيد أنَّ هذا العدد ارتفع منذ عام ٢٠٠٥ إلى ما بين ٦٠ ألف مهاجر و٦٥ ألفاً سنويّاً، وبلغ ذروته خلال حرب تمّوز/يوليو عام ٢٠٠٦. ويؤدّي هذا النموّ المطّرد في عدد المهاجرين بطبيعة الحال إلى ارتفاع معدّل الشيخوخة في مقابل انخفاض عدد الفئات الشابّة.

وتشير مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني في جامعة سيّدة اللويزة غيتا حوراني إلى دراسة أعدّها المركز عن تأثير حرب تمّوز/يوليو ٢٠٠٦ على الهجرة، تفيد بأنَّ ٦٠,٥ بالمئة من

اللبنانيين المقيمين الذين أعطوا آراءهم أبدوا رغبتهم في الهجرة، و٨٠ بالمئة من الذين قالوا نعم للهجرة هم من حملة الإجازات والماجستير. وأكّد ٦٨,٤ بالمئة من الراغبين في الهجرة أنَّ الحرب ساعدتهم على اتخاذ قرار الرحيل. أمّا بالنسبة إلى أسباب الهجرة فإنَّ ٣٩,٣٪ من الذين استُطلعت آراؤهم قالوا إنَّهم سيهاجرون لضمان مستقبلهم، فيما عزا ٢٥,٣٪ السبب إلى الوضع السياسي السيّئ في لبنان.

ولاحظت الدراسة تزايد هجرة العائلة النواة، أي التي تضمّ إلى الأهل طفلاً أو اثنين، وأنَّ الهجرة تطاول الطوائف دون فارق يذكر، إضافة إلى تزايد هجرة الفتيات.

وأشارت حوراني إلى دراسة أخرى لمركز دراسات الانتشار في آذار/ مارس ٢٠٠٥ تحدّد عدد اللبنانيين المولودين في لبنان والذين يتمتّعون بالكفاءات ويعملون في بعض الدول الأجنبية بنحو ٤٠١,٣٨٨ لبنانيّاً حيث أنَّ نحو ٣٦ ألف كفاءة لبنانية عالية في أميركا وكندا والمكسيك، ونحو ٣٦ ألف كفاءة متوسّطة ونحو ٢٩ ألف كفاءة منخفضة، أمّا في أوروبا فنحو ٦٧ ألف كفاءة لبنانية عالية، ونحو ٤١ ألف كفاءة متوسّطة ونحو ٧٨ ألف كفاءة منخفضة. وفي آسيا وأستراليا نحو ١٨ ألف كفاءة عالية و٢٠ ألف كفاءة متوسّطة، و٢٦ ألف كفاءة منخفضة. وتلفت إلى أنَّ لبنان في المرتبة الثانية بين الدول بالنسبة إلى عدد المتخرّجين العاملين في الولايات المتحدة، حيث أنَّ ٤٠ بالمئة

من الأطبّاء والمتخرّجين في كلّيات الطبّ في لبنان يعملون في الولايات المتحدة.

وتشير دراسة أخرى للدكتور علي فاعور عن هجرة الشباب إلى هجرة ٣٥٠ ألفاً من فئة الشباب بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠. وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ هاجر ٢١٠ آلاف من الشباب، فيما هاجر خلال تمّوز/يوليو ٢٠٠٦ أكثر من ١٢٠ ألفاً. وتتوقّع الدراسة أيضاً أن يتغيّر التوزيع النسبي لسكّان لبنان المقيمين حيث تنخفض نسبة السكّان دون الـ ٣٥ عاماً من ٣١,١ بالمئة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٤,٧ في المئة عام ٢٠٢١، وسترتفع نسبة السكّان بعمر ٦٥ وما فوق من ٧,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٦ إلى ٨,١ عام ٢٠٢١. وتلفت إلى أنّ انخفاض عدد الأطفال في الأعوام الـ ٢٥ الأخيرة سيؤدّي إلى انخفاض معدّل الإعالة بالنسبة إلى القوى العاملة من ٦٣ بالمئة عام ١٩٩٦ إلى ٤٩ بالمئة عام ٢٠٢١. ثمّ إنَّ الهجرة المتزايدة ستقلّص قاعدة السكّان الشبابيّة من ١٩ بالمئة عام ١٩٩٦ إلى ١٧ بالمئة عام ٢٠٢١.

وتلفت الدراسة أيضاً إلى انخفاض معدّل الولادات من أكثر من ٩ آلاف مولود حتى شهر آب/أغسطس من عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٧ آلاف مولود في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥. وترى أنَّ نسبة العزوبية المرتفعة بين الفتيات تؤثّر سلباً في الزيادة الطبيعية للسكّان. وتشير الدراسة إلى أنَّ متوسّط حجم الأسرة انخفض من ٤,٦ أفراد في عام ١٩٩٦ إلى ٤,٣ أفراد في عام ٢٠٠٤.

ممّا تقدّم ذكره وبيانه تفصيليّاً نرى أنَّ الهجرة من لبنان أصبحت كارثة كبرى، وأنَّ المشاكل السياسية التي لا حلول لها في لبنان هي أكثر ما يدفع الشباب إلى الهجرة. ونرى أنّ تفاقم مشكلة هجرة الشبّان ذوي الكفاءات العالية يهدّد بإفراغ لبنان من أهمّ ميزة لديه وهي الموارد البشرية ذات التعليم الجيّد.

إنَّ تحويلات اللبنانيين في الخارج تشكّل حوالى ٢٥,٨ بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي بالاستناد إلى حسابات ميزان المدفوعات عام ٢٠٠٦، إذ بلغ حجم هذه التحويلات ٥,٦ مليارات دولار. ولكن لبنان ليس بلداً مستقبلاً للتحويلات فقط بل هو مرسل لها أيضاً، إذ إنَّ العمّال الأجانب فيه قاموا بتحويل ٤,٢ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦ وهو ما يشكّل ١٩,٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. كما أنّ الأسر اللبنانية قامت بإنفاق ٤٠ مليار دولار منذ عام ١٩٧٥ لتهيئة أبنائها للهجرة!

إنَّ الحلّ المنطقي لكل ذلك يكمن في إلغاء الطائفية السياسية والقضاء على الفساد وتوفير البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب كفاءات الشباب اللبنانيين العالية، بدل أن يكون الوطن اللبناني مجرّد آلة لطردهم إلى الخارج!

انهيار الطبقة الوسطى وزوالها

تتعرّض الطبقة الوسطى في العالم، كما في البلدان العربية، لعدد كبير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية تهدّد وجودها، وتنذر بانهيارها وتراجعها، إن لم نقل بزوالها واختفائها تماماً.

وكانت الطبقة الوسطى تُعتبر العمود الفقري في بناء المجتمعات الحديثة، وذلك بفضل الدور الذي تقوم به. وتحمل الطبقة الوسطى قيماً اجتماعية وأخلاقية تتمسّك بها، ومُثُلاً عليا تقود أفرادها نحو أهداف معيّنة مستمدّة من التراث الثقافي والاجتماعي للأمّة، ومن الرؤية الواضحة لمجتمع الغد.

وقد أدّت التطوّرات الأخيرة التي حدثت في العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادي إلى تدهور أوضاع تلك الطبقة، وذلك أوّلاً في المجتمع الغربي الذي كان يُعتبر البيئة الفضلى التي أفرزت تلك الطبقة وساعدت على نموّها وازدهارها. ولكن المتغيّرات الاقتصادية التي حدثت أدّت إلى زيادة البطالة، وتناقص فرص العمل وانخفاض الأجور، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة إلى مستويات غير مسبوقة. وذلك إلى جانب

انتشار «ثقافة الفساد» التي استباحت كل شيء، ممّا أدّى إلى سيادة أفكار وأخلاقيّات كانت تعتبر منبوذة من المجتمع، كما أدّى إلى النيل من تماسك الطبقة الوسطى، ومثّل مصدراً خطيراً يهدّد كيانها. ويُطرح السؤال اليوم عمّا ستؤول إليه تلك التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية، والنتائج الوخيمة التي قد تترتّب على الاختفاء المحتمل والمتوقّع لتلك الطبقة.

ومن الصعب الحصول على تعريف محدّد للطبقة الوسطى، نظراً إلى تعدّد الملامح الخاصّة التي تميّز تلك الطبقة. ولكن يمكن الإشارة إلى أنَّها تقف بين حدّي الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية. وتتعقّد الأمور أكثر إذا نظرنا إلى الفئات التي تتكوّن منها الطبقة الوسطى والتي تضمّ بالإجمال أصحاب المهن المميّزة مثل أساتذة الجامعات والأطبّاء والقضاة والمحامين، وأصحاب الأعمال الحرفية، وأصحاب المخازن الصغيرة، وصغار التجّار وغيرهم.

وفي الوقت الحالي تلقى ثقافة الطبقات الاجتماعية اهتماماً بالغاً من الباحثين في كل أرجاء العالم. وقد كتب عالم الاقتصاد الأميركي أوسكار لويس عن ثقافة الفقر في الثلاثينيّات من القرن الماضي. أمّا الآن فإنَّ كثيراً من الباحثين يتناولون موضوع ثقافة الطبقات ومنهم ريتشارد سينت أستاذ علم الاجتماع في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية الذي صدر له كتاب لافت بعنوان «الجروح الخفيّة للطبقات» Hidden Injuries of Class.

ويلقي هذا الكتاب مزيداً من الأضواء على المشكلات التي تواجهها الطبقة الوسطى وما يتهدّد وجودها، مثل الديون المتراكمة، وعدم توافر الأعمال الدائمة والمناسبة التي تكفل لها التعليم العالي. ويُذكر في هذا السياق أنّ دولاً أوروبية عدّة فتحت أبواب التعليم العالي أمام كل أفراد الشعب دون استثناء، ممّا عبّد الطريق أمام الطبقة الفقيرة للارتقاء إلى مستوى الطبقة الوسطى، إذ أتاح لها التعليم العالي مجالات جديدة للعمل والارتفاع بمستواها الثقافي والاقتصادي.

وفي إطار رصد الغرائب في عصر العولمة نرى أنَّ بعض المجتمعات والدول تراكم ثروات طائلة، مع تضخّم مبالغ فيه جدّاً في مستوى الثراء المادّي والمعنوي. إلى جانب ذلك نرى أنّ الطبقة الوسطى في بلدان العالم كافّة تعاني صعوبات الحياة وتصارع من أجل الحفاظ على مستواها الاقتصادي والاجتماعي. لقد تركّزت الثروة في المجتمعات الرأسمالية، وفي عصر العولمة على الأخصّ بأيدي قلّة من الناس بينما تعاني الملايين قسوة الحياة وشظف العيش. وتزداد وطأة معاناة الطبقة الوسطى لأنَّ أفرادها يلتزمون أنماطاً معيشية وأخلاقية معيّنة كانت على الدوام مصدر فخر واعتزاز لها. ويشير ريتشارد لفينيس أستاذ الاقتصاد بجامعة مينسوتا الأميركية، إلى أنَّ المزارعين الفقراء لا يهتمّون فقط بكمّية الطعام، بل بالمائدة وكيفية ترتيب الأغراض فوقها. لذلك يبدو أنَّ الغرب الصناعي متّجه إلى الانقسام إلى مجتمع

ثنائي يتألّف من طبقتين اثنتين هما الطبقة العليا الصغيرة الحجم والمتّصفة بالثراء الفاحش والطبقة الدنيا الفقيرة، التي تضمّ باقي أفراد المجتمع، دون أن يكون بينهما خطّ وسطي، كانت تشغله الطبقة الوسطى من قبل.

ويُجمع كثير من الكتّاب في الغرب على أنَّ الطبقة الوسطى للقرن الواحد والعشرين باتت ترزح تحت أعباء مادّية، وتعيش في مستويات قريبة من مستوى الأفراد في المجتمعات النامية. إذ إنَّ دخل العمل لديها يكاد لا يكفي لسدّ مطالبها الضرورية، كما أنَّ أوضاعها المالية لا تبتعد كثيراً عن مستوى الفقر. ويلاحظ الخبراء الاقتصاديّون الغربيّون أنّ المجتمع الأميركي ينقسم اليوم إلى طبقتين هما الطبقة العليا والطبقة الدنيا، وهو في ذلك يشبه بلدان أميركا اللاتينية. وفي الاقتصاد الجديد تصبح الطبقة العليا هي الطبقة الرابحة التي تعمل عمداً لتحويل الطبقة الوسطى والفقيرة في مجتمعها إلى شكل من أشكال الجماعات المعدمة والمقهورة في بلدان العالم الثالث. كما يُراد إعادة تشكيل الدولة وفق نموذج جمهوريّات الموز في أميركا الوسطى. ويبدو أنَّ هذا الأمر مستمرّ على هذا النحو في المجتمع الأميركي وسيؤدّي إلى انقسامه إلى طبقتين: الطبقة العليا المسيطرة على المال والسلطة السياسية، أمّا بقيّة السكّان فيحتلّون المستوى الأدنى، بما في ذلك الطبقة الوسطى التي تنهار وتكاد تزول من المجتمع. وليس أدلّ على هذا الأمر من ملاحظة المستوى المعيشي الراهن لربّ

أسرة من الطبقة الوسطى، كان في الماضي يكتفي بممارسة عمل واحد يضمن له ولأسرته دخلاً مادّياً معقولاً يكفي لتلبية جميع المتطلّبات مع تخصيص مبلغ معيّن للادّخار.

لقد ألقت العولمة أعباء كثيرة على عاتق الطبقة الوسطى التي يعتبرها معظم علماء الاقتصاد في الغرب العمود الفقري للديموقراطية السياسية. وقد أفادت العولمة بحدود ضئيلة جدّاً الطبقة الفقيرة بما أتاحته من خدمات تعليمية وصحّية. أمّا الغنيمة الكبرى والاستثنائيّة فقد كانت من نصيب الطبقة الغنية، بما وفّرته لها من فرص مكّنتها من تكديس الثروات الطائلة. أمّا الطبقة الوسطى فلم تحظَ بنصيب عادل من تلك الفوائد، بل إنّها على العكس من ذلك واجهت صعوبات كبرى. وأدّى ذلك إلى تدهور دورها الاقتصادي والاجتماعي، بحسب ما أشار إليه عالم الاقتصاد الأميركي جيوفري غاريت في مقال له نشر في مجلّة Foreign Affairres، عنوانه العولمة والطبقة الوسطى المنسية Globalization Missing Middle.

يثير تراجع الطبقة الوسطى قلق المجتمع المعاصر، وذلك بسبب الدور الذي تلعبه تلك الجماعة في المحافظة على التوازن بين مكوّنات المجتمع الحديث الذي يتألّف من طبقات اجتماعية ثلاث، هي الطبقة الغنية والطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة. وعند فقدان عنصر التوازن هذا لا بدّ من إعادة البحث في التيّارات الاقتصادية والاجتماعية التي حملتها رياح العولمة إلى العالم.

ولكن هل زالت الطبقة الوسطى من الوجود تماماً على ما تذهب إليه بعض الآراء؟ أم أنَّ هناك أملاً في أن تستردّ الطبقة الوسطى ما فقدته، وذلك بعد حين من الوقت. نعتقد أنَّ الأمر يتطلّب تغييرات جوهرية في بناء مجتمع الغد، لأنَّ أيّ مجتمع غير مبنيّ على المساواة والعدالة هو مجتمع معرّض للسقوط حتماً.

نعود هنا إلى أطروحة ثقافة الطبقات ونتساءل هل للطبقة الوسطى ثقافة تميّزها من غيرها؟ وهل لتلك الثقافة من الملامح والخصائص الأساسية ما يؤثّر في سلوك أفرادها وتفكيرهم؟ ولا بدّ هنا من الاعتراف بأنَّ للطبقة محدّدات تتعلّق بالبيئة الجغرافية والعرق واللّون والدين والانتماء السياسي والقومي. ويلعب العامل الاقتصادي الدور الأهمّ في تحديد مزايا الطبقات الاجتماعية. ولكن هذا العامل لا يمكن التعويل عليه لفترة طويلة بسبب السرعة في التغيّرات، ممّا يؤدّي أحياناً إلى تداخل ثقافة الطبقات بعضها ببعض.

ومع ذلك يسود الاعتقاد بعودة نموّ الطبقة الوسطى إلى الظهور القوي مجدّداً في مختلف المجتمعات، لأنَّ تراجع دورها موقّت وعابر بسبب اعتمادها على مستوى عال من التعليم والثقافة، ولأنَّ الدخل المادّي وحده ليس هو العامل الأبرز في تطوّر الطبقات والمجتمعات.

الاتجاهات الاستراتيجية للاقتصاد العالمي

عرف الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٦ نموّاً قويّاً كانت ملامحه بدأت في عام ٢٠٠٤. وقد بلغ معدّل النموّ الحقيقي للناتج العالمي ٥,١ بالمئة. ويعدّ معدّل ذلك النموّ الأفضل منذ ثلاثين عاماً. وقد حافظت الدول المصدّرة للنفط على معدّلات مرتفعة من النموّ، وحافظت على ذلك المستوى الجيّد في عام ٢٠٠٦. أمّا دول أوروبا الشرقية التي انضمّت إلى الاتحاد الأوروبي فقد حقّقت نموّاً معتدلاً في عام ٢٠٠٦ مقارنة مع ما حقّقته في عام ٢٠٠٥. أمّا معدّل النموّ في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان فقد حقّق على التوالي نسبة ٣,٤ بالمئة و٢,٤ بالمئة و٢,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٧، مقارنة بنموّ ٣,٤ بالمئة و١,٣ بالمئة و٢,٦ بالمئة بالنسبة إلى الدول المذكورة وذلك عام ٢٠٠٥.

وكانت التوقّعات قد أشارت إلى أنَّ معدّل نموّ الناتج العالمي عام ٢٠٠٧ سيبلغ ٤,٩ بالمئة. كما ستتابع الاقتصادات الناشئة نموّها القوي لتصبح محرّكاً قويّاً للنموّ الاقتصادي

العالمي. بينما لن تعرف النموّ الذي تحقّق للدول الصناعية المتقدّمة للعام ٢٠٠٧، وذلك على ضوء الارتفاع الكبير في أسعار النفط والذي حدث ابتداء من الفصل الثالث لسنة ٢٠٠٧.

أمّا مستوى أداء الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٦ فقد عرف المؤثّرات الآتية:

١ ـ استمرار الاقتصاد الهندي في انطلاقته القوية، وتمكّنه من استيعاب أسعار النفط المرتفعة، حيث بلغ معدّل النموّ الحقيقي للناتج المحلّي الإجمالي ٨,٣ بالمئة. وهو من أقوى مستويات النموّ في العالم.

٢ ـ استمرّ العجز الهائل في الموازنة العامّة للولايات المتحدة. كما استمرّ العجز في الميزان التجاري وفي الحسابات الجارية حتى وصل إلى درجة الخطر. ولكنّ ما يُبقي الاقتصاد الأميركي قويّاً هو وضع الدولار كعملة احتياط عالمية.

٣ ـ توسّع السوق التجاري في الاتحاد الأوروبي أمام المنتجين الأوروبيين. وقد أدّى ذلك إلى تعزيز حوافز الاستثمار وبالتالي توسّع الجهاز الإنتاجي في دول الاتحاد.

٤ ـ سوف يتراجع النموّ الحقيقي للناتج المحلّي الإجمالي في سائر الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان خلال عام ٢٠٠٧. وذلك لإقدام تلك الدول على رفع معدّلات

الفائدة، من أجل خفض معدّل التضخّم وتشجيع الادّخار.

٥ ـ شهد العام ٢٠٠٦ ارتفاعاً بسيطاً لمعدّلات التضخّم في الدول الصناعية بلغ ٢,١ بالمئة. أمّا في الدول النامية فقد عرفت تراجعاً طفيفاً لتبلغ ٥,٢ بالمئة مقارنة بـ ٥,٣ بالمئة عام ٢٠٠٥. وقد حدث ذلك التراجع في الدول التي كانت منضوية إلى الاتحاد السوفياتي، ودول الشرق الأوسط والصِّين، ودول أميركا الجنوبية، فيما زاد في البلدان الآسيوية ودول شرق أوروبا ووسطها وإفريقيا.

٦ ـ أمّا صادرات التجارة الدولية ووارداتها فقد ارتفعت إلى ١١٧٢١ مليار دولار وذلك بنسبة زيادة ١٥,١ بالمئة عن عام ٢٠٠٥. وازدادت تجارة الخدمات إلى ٣٧٤٣ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ٩,٨ بالمئة عن عام ٢٠٠٥. أمّا أسعار السلع الغذائيّة المقدّرة بالدولار فقد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٤٠ بالمئة في نهاية عام ٢٠٠٦، كما سجّلت أسعار المعادن ارتفاعاً بنسبة ٥٥ بالمئة في السنة نفسها.

ويمكن أن نردّ السبب في زيادة أسعار السلع إلى تراجع قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية في العالم، رغم التباين في حركة المجموعات المختلفة من السلع. ولكنّ السلع الزراعية غير الغذائية تعرّضت لتراجع كبير، إذ لم تزد أسعارها إلاّ بنسبة ٣,٦ بالمئة.

وفي حركة الاستثمارات الدولية المباشرة استمرّ تدفّق

الاستثمارات الأجنبية ووصلت إلى نحو ١٢٣٠ مليار دولار، كان نصيب البلدان الصناعية المتقدّمة منها نحو ٦٥ بالمئة. وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية أكبر دولة مستقطبة للاستثمارات حيث بلغت قيمتها نحو ١٧٧,٣ مليار دولار. بينما بلغت قيمة الاستثمارات المتوجّهة نحو البلدان النامية، ٣٦٧,٧ مليار دولار، وهو رقم قياسي لم تبلغه من قبل.

وبالانتقال إلى السياسة الاقتصادية السيّئة التي طبّقها المحافظون الجدد على الاقتصاد الأميركي (وهو اقتصاد يؤثّر في مجمل الاقتصاد العالمي) من ناحية خفض الضرائب عن الأثرياء، نجد أنّ هذه السياسة أدّت إلى إفقار شريحة واسعة من المجتمع الأميركي. هذا فضلاً عن التكاليف الباهظة للحرب العدوانية على العراق، والتي لو قدّر لها أن تتوجّه إلى الفقراء الأميركيين الذين يبلغ عددهم نحو ٣٠ مليون شخص لحصل كل واحد منهم على نحو عشرة آلاف دولار زيادة على مدخوله البالغ ٧٨٠٠ دولار.

أمّا التداعيات الأخرى لسياسة المحافظين الجدد الفاشلة فقد شملت العجز في الميزان التجاري الأميركي الذي بلغ مستوى كبيراً جدّاً، إذ قُدّر ذلك العجز بنحو ٨٥ مليار دولار في سنة ٢٠٠٦. كما بلغ العجز في الحساب الجاري نحو ٨٣٧,٢ مليار دولار. وهي مستويات هائلة يمكن لها أن تطيح أيّ اقتصاد في العالم، وتؤدّي كذلك إلى انهيار العملة وانفجار التضخّم الجامح

الذي يحدث عادة في البلدان النامية. ولكن ما ينقذ الاقتصاد الأميركي هو كون الدولار عملة احتياط دولية، يتمّ بها تسديد القسم الأكبر من المعاملات الدولية التجارية. ولكنّ هذه الحماية يمكن أن تفقد فعاليّتها تدريجاً مع تطوّر قيمة العملات الدولية الأخرى مثل اليورو والينّ.

وإذا انتقلنا إلى المشكلات الدولية الكبيرة التي تحاصر الولايات المتحدة، ومنها الملفّ النووي الإيراني، نجد أن الدول النفطية الأخرى لا يمكنها تعويض النفط الإيراني، إذا فرض الحظر عليه، لأنّها تقوم الآن بإنتاج النفط بالطاقة القصوى التي تمتلكها. كما أنَّ الاستغناء عن النفط الإيراني سيرفع الأسعار مجدّداً إلى أرقام قياسية. ويبقى أنَّ الاقتصاد العالمي لا يتحمّل أزمات كبرى جديدة تعيد إشعال أسعار النفط، في ظلّ استمرار العوامل المسبّبة لهذا الارتفاع، والتي تشمل في ما تشمله الزيادة المطّردة في النموّ الاقتصادي العالمي، وتعطيل المقاومة العراقية لقسم من صادرات النفط العراقية، فضلاً عن التوتّرات الأمنية والسياسية والعرقية التي تضرب بعض البلدان المصدّرة للنفط، والتي تؤدّي إلى انخفاض الإمدادات النفطية. وتسعى شركات النفط العالمية أيضاً إلى إبقاء أسعار النفط الخام مرتفعة لتحقيق أرباح استثنائية خيالية.

وفي غمرة التحوّلات السياسية والاقتصادية التي تعصف بالعالم، لا يزال الاقتصاد العربي يعاني جملة تحدّيات يمكن

إجمالها بما يأتي: محدودية الناتج المحلّي ونصيب الفرد منه، وتبعية نموّه لأسعار النفط، وتخلّف الاقتصادات العربية وعدم تطوّرها، وتذبذب الادّخار وتدنّي الاستثمار، والبطالة، وضعف التكامل الاقتصادي العربي والضغوط الخارجية، والموارد المائية ومدى كفايتها لمتطلّبات الحياة والتطوّر، والتخلّف العلمي والتكنولوجي، والديون الخارجية للدول العربية، ونزف الأموال العربية إلى الخارج وضعف تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إنَّ ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية يجعل من النفط العربي عاملاً أساسيّاً في تحديد قيمة الناتج المحلّي ومعدّلات نموّه في البلدان العربية. وعلى البلدان العربية النفطية استخدام عوائد تصدير النفط، لتمويل بناء اقتصادات صناعية وزراعية وخدمية، قادرة على بناء اقتصاد يتطوّر ذاتيّاً بدلاً من إخراج الأموال إلى البلدان الأجنبية واستعمالها في المضاربات العقارية والأسهم.

وإذا نظرنا إلى معدّلات البطالة في المنطقة العربية نجد أنَّها من أعلى المعدّلات في العالم، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل فيها ١٥ مليون شخص. ويعدّ ذلك تجسيداً لضعف معدّل الاستثمار انطلاقاً من أنّ الاستثمارات الجديدة، والتوسّع في الاستثمار القائم، هما العامل الرئيسي في تحديد مستوى التشغيل والعمالة في أيّ اقتصاد. كما أنَّ ارتفاع مستوى البطالة يعبّر كذلك عن ضعف الإدارة الاقتصادية، وعجزها عن اتّباع

سياسات اقتصادية ومالية ونقدية محفّزة للنموّ والتوسّع. وتلجأ بعض الحكومات العربية إلى إلقاء اللوم في ذلك على الزيادة في معدّلات النموّ السكّاني، وما تنطوي عليه من إفراز أعداد هائلة من طالبي العمل في مختلف المجالات. إنَّ تلك المعدّلات تتراجع تلقائيّاً مع ارتفاع مستوى المعيشة والتعليم، كما حدث في البلدان الصناعية والمتقدّمة. وهذا ما يجب أن تتنبّه له الدول العربية وذلك بوضع سياسات استيعاب القوة العاملة كلّياً بواسطة زيادة التصنيع والتدريب وتوسيع الأنشطة الاقتصادية الحالية.

تعاني الدول العربية كافّة تخلّفاً علميّاً وتقنيّاً بالغ الخطورة. وهو تخلّف يكبر مع الأيّام في ظلّ تراجع القيمة الاجتماعية للعلم في بيئة اجتماعية غير ملائمة، حيث تسود في المجتمع العربي النشاطات الطفيلية وتجارة النفوذ. كما أنَّ الفجوة لا تزال كبيرة بين مراكز البحث العلمي ومؤسّسات الإنتاج، ممّا يؤدّي إلى عدم تحويل البحث العلمي إلى قوّة تقنية فعّالة تساعد على رفع القدرة التنافسية للسلع التجارية العربية، وذلك بواسطة تقليل كلفة الإنتاج ورفع مستوى الجودة. ولكنّ السلوك المعتمد من غالبية الدول العربية ينظر إلى البحث العلمي كمادّة كمالية زائدة وليس كضرورة ملحّة. ويكفي القول إنَّ الدول العربية تنفق ٠,٢٪ فقط من ناتجها المحلّي الإجمالي على البحث العلمي في حين أنَّ المعدّل العالمي لهذا الأمر هو ٢,٣٦ بالمئة من الناتج وذلك خلال الفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٢). أمّا إسرائيل فتنفق على

البحث العلمي قرابة ٥,١ من ناتجها المحلّي الإجمالي. أي أنّ إسرائيل تنفق على البحث العلمي أكثر ممّا تنفقه الدول العربية مجتمعة، برغم أنَّ عدد سكّان إسرائيل لا يتجاوز ٢ بالمئة من عدد سكّان الوطن العربي.

يمكن الحديث الآن عن الصدمة النفطية الثالثة بعد ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، باعتبار أنَّ الصدمة النفطية الأولى حدثت بعد حرب عام ١٩٧٣. وحدثت الثانية في عام ١٩٧٩ بعد نجاح الثورة الإيرانية وفي الأعوام الأربعة الأولى من الحرب الإيرانية ـ العراقية. لقد تمّ خلال الصدمتين تصرّف بالعوائد المالية الطائلة التي نتجت من ارتفاع أسعار النفط، بتسرّبها إلى البنوك الأميركية والأوروبية في صورة ودائع واستثمار في الأسهم والسندات الأميركية نظير فوائد مرتفعة نسبياً. كما وجّهت أموال طائلة أخرى في مجال المضاربة على الذهب، الذي ارتفعت أسعاره آنيّاً، ثم انهارت مخلّفة خسائر فادحة لبعض دول الخليج. كما توجّه قسم من تلك الأموال إلى البورصات العربية التي تتداول أصولاً عينية محدودة في ظلّ ضعف معدّلات الاستثمار الحقيقية، ممّا أدّى إلى صعود الأسعار ثم انفجارها مخلّفة أزمات رهيبة (كارثة سوق المناخ في الكويت نموذجاً). ممّا يقتضي تعديلاً لتلك الاستراتيجية يتوجّه أساساً لبناء اقتصاد صناعي وزراعي وخدمي متقدّم يحمي تلك الأموال من الضياع.

لا بدّ أخيراً من إلقاء نظرة على الوضع المائي في البلدان العربية وخطورة هذا الأمر ولا سيّما في دول حوض نهر النيل، وعملية اقتسام المياه المشتركة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني والأردن ولبنان وسوريا، التي ارتكزت على معايير غير عادلة ومن حيث استعمال إسرائيل للإرهاب والقوّة في فرض الأمر الواقع من ناحية نهب الثروة المائية لتلك الدول العربية.

إنَّ الظروف ملائمة الآن لإعادة تشكيل الاقتصاد العربي وبنائه في جميع الأقطار العربية على أسس العلم والمعرفة، كيلا تضيع الفرصة الحالية كما ضاعت سابقاتها. وهو أمر نرجو أن يتمّ بأقصى سرعة.

القوى الاقتصادية الكبرى: تبادل المواقع

منذ إعادة انتخاب الرئيس الأميركي جورج بوش الابن جرت محاولات عدّة لإعادة توجيه الاقتصاد إلى مناحٍ عدّة لم يعرفها من قبل، أوّلها تخصيص الضمان الاجتماعي وإصلاح نظام الضرائب. ولكنّه واجه من قَبل ويواجه الآن تهديدات اقتصادية بالغة قد تطيح خطّته بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي والاقتصاد الدولي أيضاً. وتقتضي تلك المشاكل إيجاد حلول وسطية، وتعاوناً وثيقاً من قِبل الاقتصادات الرئيسية في العالم.

أولى المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الأميركي هي العجز المتنامي في الميزانية الحكومية، والذي بلغ ٦ بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي، وقد يرتفع إلى ١٠ بالمئة، أي ما يعادل ١٠ بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي (أي ما يقدّر بـ ١٠٠٠ مليار دولار) سنويّاً. ويقتضي ذلك اقتراض مبلغ ٥ مليارات دولار يوميّاً كي تموّل أميركا استثماراتها الخارجية والعجز في الميزان التجاري. والمثير في الأمر أنَّ انخفاض قيمة الدولار الأميركي توالى تباعاً حتى بلغ ٣٠ بالمئة من قيمته الحقيقية. ويأتي هذا

الانخفاض بعد الارتفاع الذي بلغ ذروته عام ٢٠٠٢، ومن شأنه خفض العجز التجاري بنسبة النصف. ولكن ذلك الانخفاض قد يقود إلى هاوية سحيقة ويعيد إلى الذاكرة يوم الاثنين الأسود الذي حدث عام ١٩٨٧. وقد يؤدّي ذلك إلى مشاكل أكبر إذا عمدت البلدان الرئيسية الأخرى إلى إيقاف ارتفاع سعر عملتها.

تعود المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الأميركي إلى قلّة نسبة الادّخار في الداخل، الذي يجبر أميركا على الاقتراض بكثافة من الخارج وتحمّل عجز تجاري كبير جدّاً في الحساب الجاري، مع عدم وجود سياسة لتحفيز الادّخار الداخلي. وكان على جورج بوش وفريقه الاقتصادي أن يجريا إصلاحات اقتصادية عديدة للجم عجز الميزانية الفدرالية بطريقة مؤثّرة. ولكن ذلك لم يحدث. أمّا إعادة الحديث عن الفائض والوفورات التي اكتملت في عام ٢٠٠١ فإنَّ ذلك كان محض خرافة. ويعني الفشل في تحقيق تلك الأهداف فقدان الثقة العالمية بالاقتصاد الأميركي، والانحدار المتواصل في قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى. وإذا اتبّعت الإدارة الأميركية تدابير فعّالة في المجال النقدي فإنَّ باستطاعتها دعوة البلدان الرئيسية وبخاصّة أوروبا إلى القيام بإصلاحات كبرى في السياسات الماكرو ـ اقتصادية لخفض نسبة النموّ في اقتصاداتها، ولخفض الوفورات الناتجة من ارتفاع أسعار عملاتها. وكانت مشاركة أميركا في الإجراءات المقترحة لإنجاز النموّ في الاقتصاد الدولي تساعد تلك البلدان على

مقاومة المعارضة الداخلية التي ترفض اتخاذ مثل تلك الإجراءات. وتبقى الصين الدولة الرئيسية في المجال النقدي الدولي التي تعارض اتخاذ مثل تلك الإجراءات. كما تبقى الصِّين الدولة الرئيسية في المجال النقدي الدولي التي تستغلّ ضعف الدولار لرفع تنافسية بضائعها في الأسواق العالمية. ولكنّ البلدان الآسيوية الأخرى لا توافق على إبقاء الدولار ضعيفاً أمام العملة الصينية، لأنَّ ذلك يعني خسارة مؤكّدة لقدرتها التنافسية. على أنَّ الإجراءات التي قد تتّخذها الصّين في المجال النقدي، والتي يطالب بها صندوق النقد الدولي، تعني خفض نسبة النموّ في الاقتصاد الصيني، وذلك بواسطة خفض الصادرات الصينية إلى الخارج وكذلك بواسطة خفض نسبة التضخّم في الاقتصاد الصيني الذي يحوز استثمارات خارجية هائلة ويحقّق توسّعاً كبيراً في الكتلة النقدية. ولا تزال الصين ترفض اتخاذ إجراءات لتعويم عملتها وتفضّل إجراء تقويم أُحادي لسعر العملة.

إنّ نسبة النموّ الاقتصادي في الصّين هي الأعلى في العالم، وذلك منذ ربع قرن، وهي تراوح ما بين ٦ و٩ بالمئة سنويّاً. وتتضمّن الخطّة الخمسية الجديدة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠) تقديرات بارتفاع الإيرادات المحلّية بنسبة ١٢ بالمئة سنويّاً. وبذلك يرتفع دخل الفرد بنسبة ٦ بالمئة سنويّاً في الفترة المشار إليها، علماً بأنّ دخل الفرد الصيني يقدّر بعشرة آلاف يوان أو ما مقداره

١٢٠٠ دولار سنويّاً وذلك بحلول العام ٢٠١٠. وتتخذ الحكومة الصينية تدابير صارمة كي لا يرتفع مؤشّر البطالة عن معدّله الحالي البالغ ٣,٥ بالمئة.

وتتضمّن التدابير خفض استهلاك الفرد للطاقة بنسبة ١٥ بالمئة والماء بنسبة ٢٠ بالمئة. وذلك أنّ الصّين تمتلك أكبر نسبة سكّانية في العالم، إذ تقارب هذه النسبة ٢٠ بالمئة من سكّان العالم، فهي تحتاج إذن إلى خطط فائقة التقدّم من ناحية التخطيط كي يتمّ خفض الاستهلاك في الطاقة والماء ولحماية البيئة أيضاً. ومن المتوقّع أن يبلغ عدد سكّان الصّين في منتصف القرن الحالي ما يقارب ملياراً ونصف مليار نسمة. وتُعتبر قيادة هذه الكتلة البشرية الهائلة وحكمها مشكلة ضخمة حقاً. إذ على الدولة تأمين فرص التعليم والعمل والعناية الصحّية لهذا العدد الكبير من الناس. ومن أجل ذلك تؤيّد الصين العولمة الاقتصادية دون العولمة السياسية أو العسكرية. ولا يزال النظام في الصّين شيوعيّاً بقيادة الحزب الشيوعي الذي لا يسمح لأيّ حزب آخر بالعمل، في حين أنَّ الاقتصاد أصبح حرّاً ومفتوحاً على الاستثمارات الخارجية.

لقد حقّقت تلك السياسة نجاحاً ملحوظاً، إذ قارب النموّ الاقتصادي ٩ بالمئة عام ٢٠٠٥ وهي من أعلى النسب في العالم. ونتيجة للسياسة المتبعة تضاعف الناتج المحلّي أربع مرّات منذ عام ١٩٧٨. وتواجه الصين مشكلة ارتفاع أسعار الطاقة

وذلك بترشيد الاستعمال والتعاون مع البلدان الأخرى في هذا المجال. أمّا الصناعة الصينية فتواجه مشكلة تحسين جودة المنتجات. فمن المعروف أنَّ البضائع الصينية رخيصة جدّاً مقارنة بأمثالها في البلدان الأخرى، ولا سيّما أميركا وأوروبا. كما أنَّ نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي لا يزال منخفضاً جدّاً.

وضعت القيادة الصينية استراتيجية مستقبلية لتطوير الاقتصاد الصيني تتألّف من مرحلتين بدأت الأولى عام ٢٠٠٥ وتنتهي عام ٢٠٢٠. وهي تركّز على تحسين جودة المنتجات الصينية. أمّا الثانية فستبدأ عام ٢٠٢١ وتنتهي عام ٢٠٥٠ وتتركّز على جعل الاقتصاد اقتصاداً صناعيّاً متقدّماً. فالاقتصاد الصيني بحاجة إلى تراكم الرساميل والخبرات وابتكار التكنولوجيا المتطوّرة لاختراق اقتصاد المعرفة العالمي وتطوير الصناعات الرقمية المتطوّرة. وقد ظلّت مناطق شاسعة في الصّين بعيدة جدّاً عن مستويات البلدان المتقدّمة في مجال الطاقة والمعلومات واقتصاد المعرفة، ولسدّ تلك الفجوة يحتاج الاقتصاد الصيني إلى نسبة نموّ تراوح ما بين ٦ و٨ بالمئة سنويّاً، وذلك لأكثر من ثلاثة عقود.

بحسب الخطط الموضوعة يتوقّع أن يصبح الاقتصاد الصّيني أكبر اقتصاد في العالم وذلك في الفترة ما بين ٢٠٣٠ ـ ٢٠٤٠. ومع ذلك تبقى الصين بحاجة إلى ضمان التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. وتشير تقارير المنظّمات الدولية إلى أنَّ

معالجة الصين للمعضلات التي تواجهها هي التي ستحدّد مكانة الاقتصاد الصيني في العالم ومدى اندماجه في اقتصاد العولمة.

يؤثّر الاقتصاد الصيني واقتصادات آسيا الأخرى في الاقتصاد العالمي من ناحية أسعار المنتجات. فهذه الاقتصادات تدفع بالأسعار العالمية نحو الانخفاض. وذلك في الصناعات الكثيفة العمل. كما أنّ الطلب الصيني على الطاقة سيشكّل نسبة الثلث من الطلب العالمي، وتمثّل البلدان الآسيوية الأخرى ١٥ بالمئة، أمّا حصّة أميركا الشمالية فهي ٢٩ بالمئة من الطلب العالمي على الطاقة.

عام ٢٠٠٣ أنتجت الولايات المتحدة ٣١ بالمئة من الناتج العالمي. أمّا الاتحاد الأوروبي فأنتج ٢٦ بالمئة، في حين بلغ إنتاج اليابان ١٥ بالمئة. وهذه الاقتصادات الثلاثة التي تحوز ٧٢ بالمئة من الناتج العالمي تسيطر على اقتصاد العالم. علماً بأنَّ الصين لا تحوز إلاَّ أقلّ من ٤ بالمئة من الناتج المحلّي العالمي بأسعار السوق.

وكانت منظّمة التعاون والتنمية قد توقّعت في عام ٢٠٠٣ أن تحوز الولايات المتحدة الأميركية ٥٢ بالمئة من الزيادة على الطلب في العالم. وكان الاقتصاد الأميركي قد نما في ذلك الوقت بنسبة ٢,٨ بالمئة، في حين كان النموّ في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٠,٧ بالمئة ودون ١,٤ بالمئة في اليابان. وقد تحسّن الأداء الاقتصادي الياباني اعتباراً من عام ٢٠٠٤، إذ بدأ

الانتعاش حينذاك ينتقل إلى القطاع المنزلي. ويتفق المحلّلون على أنَّ أيّ انتعاش اقتصادي دائم في اليابان يحتاج إلى تحسّن الإنفاق الاستهلاكي، خصوصاً أنَّ الانتعاش القائم حاليّاً يعود في معظمه إلى زيادة الطلب على الصادرات اليابانية وإلى الإنفاق الاستثماري من قبل الشركات. وكان معدّل الإنتاج الصناعي ارتفع بنسبة ٠,١ بالمئة في شهر آذار/ مارس من العام ٢٠٠٤ مؤكّداً أنَّ ثاني اقتصاد في العالم ما زال يستفيد من الطلب القوي للصادرات في الأسواق العالمية.

أمّا بالنسبة إلى ألمانيا فكانت توقّعات منظّمة التعاون والتنمية قد أشارت إلى أنَّ الطلب المحلّي قد تقلّص بنسبة ٠,٨ عام ٢٠٠٣ وإلى ١,١ بالمئة عام ٢٠٠٤. ويمثّل الاقتصاد الألماني نسبة الثلث من الناتج المحلّي الإجمالي لمنطقة اليورو. وبسبب كل ذلك تبقى منطقة اليورو في حالة ضعف اقتصادي. وفي مثل هذه الظروف تبقى محاولات منطقة اليورو غير فعّالة للتغلّب على العجز المالي الذي تعانيه. واعتماداً على الحلف الأوروبي في ما يخصّ النموّ الاقتصادي والاستقرار، فإنَّ الإجراءات العاديّة لن تؤدّي على الأغلب إلى استعادة القطاع الخاصّ لحيويّته، إلاّ في حالة واحدة وهي أن يتبنّى البنك المركزي الأوروبي سياسة نقديّة توسّعية.

ويعمّ الوجوم ألمانيا وهي المحرّك الاقتصادي لأوروبا، فالناس يُقعدهم الخوف من البطالة والفقر في مرحلة الشيخوخة

ومن الانحدار الاجتماعي. وكان الأداء الاقتصادي لألمانيا مخيّباً للآمال في عام ٢٠٠٤. وسجّل إجمالي الناتج المحلّي انخفاضاً بلغ ٠,١ بالمئة وهي السنة الثالثة على التوالي من الركود. ولكن المتفائلين يقولون إنَّ الأمل باق. وأفادت مجموعة مؤلّفة من ستّ لجان دراسة ومشورة في تقريرها نصف السنوي أنَّ اقتصاد ألمانيا سينمو باعتدال في السنتين المقبلتين. ولكن ما يقلقهم هو استمرار الاستهلاك الخاصّ الضعيف.

أمّا فيما يخصّ الهند والصِّين فقد سجّل النموّ الاقتصادي فيهما أرقاماً قياسية في الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن العشرين. وتستمدّ الهند والصّين قوّتهما الاقتصادية من عدد السكّان الهائل فيهما. وإذا أخذنا بالاعتبار الإنجازات الاقتصادية الهامّة التي تحقّقت فيهما، ممّا يرفع نصيبهما من الناتج المحلّي العالمي وسيضعهما في مقدّمة الاقتصادات الناشئة، ومن المتوقّع أن تحلّ الصّين في القريب العاجل، مكان ألمانيا كثالث اقتصاد في العالم.

من المتوقّع أن يعاود الاقتصاد العالمي النموّ من جديد وأن يتخطّى حالة التأرجح بين الركود والازدهار. ولكن من جهة ثانية أبدت مواقع اقتصادية عديدة مخاوفها وهواجسها حيال قابلية تحسّن الاقتصاد العالمي للثبات والاستمرار في المدى المتوسّط، وذلك للأسباب الآتية:

أوّلاً: تفاقم العجزين التوأمين، العجز الخارجي وعجز

المالية العامّة في الاقتصاد الأميركي، وما يرتبط بهما من كوابح للنموّ مستقبلاً.

ثانياً: للاختلال المتزايد في الاقتصادات الأوروبية جرّاء التردّي في أعمار سكّانها وما يرتبط بذلك من اختلالات في ماليّاتها العامّة، وأسواق العمل لديها.

ثالثاً: لكون بواكير التحسّن في الاقتصاد الياباني تحتاج كي تتأكّد إلى إجراءات جريئة في بنيتها المالية والمصرفية، مع ما قد يستلزمه ذلك من تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.

رابعاً: لانعدام المرونة في أسعار الصرف في الاقتصاد الصيني، وهو أكبر اقتصاد ناشئ مدعوّ إلى مائدة العولمة. لكنّ الاقتصاد الصيني يعاند في اعتماد المحدّدات الخارجية، ومنها الاحتياطيّات الكبيرة من العملات المتراكمة لديه نتيجة فوائض موازينه التجارية، وهي المكوّن أو المعطى الرئيسي في تقرير سياساته الماكرو ـ اقتصادية. فالعوامل الداخلية يجب أن تبقى في نظر المسؤولين الصّينيين هي العوامل المقرّرة.

خامساً: إنَّ الوزن النسبي للاقتصادات الناشئة في أميركا اللاتينية، وبخاصّة في جنوب شرق آسيا، والتي من المتوقّع أن تستمرّ في تحقيق معدّلات نموّ مرتفعة ما بين ٥ و٧ بالمئة، مازال متدنّياً في الاقتصاد العالمي. ويصعب أن تشكّل تلك الاقتصادات قاطرة مساعدة له، مقارنة مع أميركا واليابان وأوروبا أي مجموعة الثلاثة الكبار.

هذه المخاوف على صعيد تحقيق اقتصادي قوي قابل للاستمرار وعلى نطاق عالمي واسع هي مخاوف حقيقية، وقد برز وعي عبّر عنه معظم المواقع المسؤولة في المؤسّسات المالية الدولية، وفي الدول الكبرى، بأنّ النموّ الاقتصادي، على أهمِّيته، لا يختصر مسألة التنمية التي تظلّ بالنسبة إلى مناطق واسعة وشعوب كثيرة في العالم، وحتى مناطق وفئات داخل الدول الكبرى، مسألة حيوية. وهذا باعتقادنا ما يجب أن يقود إلى مسار آخر هو البحث عن توازن اقتصادي جديد في العالم. لأنَّ الاختلالات في العالم تتّسع وتزداد باعتبار أنَّ ٢٠ بالمئة من سكّان العالم يحوزون ٨٠ بالمئة من ناتجه وأنَّ ٣ مليارات نسمة سيكونون دون سنّ الخامسة والعشرين ومعظمهم في البلدان النامية. إذ سيزداد عدد سكّان البلدان المتطوّرة ٥٠ مليوناً في السنوات الـ ٢٥ المقبلة وعدد سكان البلدان النامية ملياراً ونصف المليار. ولن يتخطّى ٥٠ بالمئة من الأطفال الذين هم في سنّ الدراسة في إفريقيا المرحلة الابتدائية. أمّا الدعم الإنمائي المقدّم للدول الفقيرة فهو يقلّ عن ٦٠ مليار دولار في السنة.

إنَّ التطوّر الديموغرافي والسكّاني في العالم هو الذي سيحدّد مستقبلاً موازين القوّة الاقتصادية. ونرى أنَّ من الصعب الآن توقّع حدوث انقلاب في المواقع الاقتصادية، أقلّه في المدى الزمني القصير.

الاقتصاد العربي في بداية القرن الواحد والعشرين

يمرّ النظام الاقتصادي الدولي، ومن ضمنه النظام الاقتصادي العربي، بمرحلة انتقاليّة من نظام تقليدي إلى نظام آخر هو «العولمة» المستمدّة أساساً من الفكر الغربي الرأسمالي. وقد اتّجهت العولمة إلى النظام الداخلي لكلّ دولة على حدة، بغية إجراء تغييرات اقتصادية جذرية في نظامها الاقتصادي. أمّا على الصعيد الدولي ككلّ فتهدف العولمة إلى إرساء مبادئ حرِّية التجارة والمنافسة وتوسيع السوق الحرّة، كما تهدف إلى إزالة التباينات بين القوى الاقتصاديّة العظمى مثل الولايات المتحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبي. وقد تجسّد مبدأ التجارة الحرّة في العالم بامتداد التنافسيّة، بحيث لم تعد بعض الكيانات القطرية قادرة وحدها على مواجهة موجات الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول. ومن هنا نشأ التفكير في إنشاء تجمّعات إقليميّة اقتصادية ذات فاعليّة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدوليّة. وقد مثلّت التكتّلات الإقليميّة حلقة وسيطة بين الدولة الوطنيّة والنظام الاقتصادي الدولي.

لقد قامت النظريّة الاقتصادية في تحرير التجارة العالمية على الأسس التي وضعها عالم الاقتصاد آدم سميث، والتي طوّرها من بعده ريكاردو وفق مبدأ النفقات النسبية. أمّا النظرية التي انطلقت منها منظّمة التجارة العالميّة فهي تقول بأنّ تحرير التجارة العالميّة بصورة غير تمييزية هو الوضع الأفضل الذي يؤدّي إلى تخصيص الموارد على الوجه الأفضل، ويوطّن الإنتاج بما يعزّز رفاهية الدول. إلاَّ أنّ قيام منظّمة التجارة العالميّة لم يلغ الميول المتزايدة إلى التكتّلات الإقليميّة. وهكذا ظهرت إلى الوجود التكتّلات الدولية الآتية: الاتّحاد الأوروبي واتّفاقيّة التجارة الحرّة لدول أميركا الشمالية (النافتا) واتّفاقيّة التجارة الحرّة لدول جنوب شرق آسيا (آسيان) والسوق المشتركة لدول جنوب أميركا اللاتينيّة (ميركوسور).

إنّ أبرز معطيات العولمة الاقتصادية هو التحرير التجاري للسلع والخدمات، وتحرير انسياب رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة. لذا فإنّ البلدان العربيّة يستحيل عليها مواجهة احتكارات كبرى وذلك بسبب تخلّفها الاقتصادي والتقني. كما أنّ المواجهة المنفردة لا تحقّق شيئاً. ولا بدّ من البحث عن طرق للعمل الجماعي. ويقتضي الأمر إعادة تشكيل المنطقة العربية انطلاقاً من مسلّمات قوميّة ووطنيّة ووضع الشراكة المتوسطيّة أو الشرق الأوسط الأميركي الجديد جانباً.

لقد فشلت الدول العربيّة في إقامة كيان اقتصادي متكامل في ما بينها عن طريق الاندماج أو تكوين الأسواق المشتركة والمناطق الحرّة. ولأنّ الاقتصاد العربي لا يمكن أن يعزل نفسه عن البيئة الاقتصادية العالمية وجد بعض البلدان نفسه مجبراً على الدخول في تلك الفضاءات العالمية الجديدة، ومن أجل ذلك أقام بعضها شراكات مع تكتّلات إقليميّة كبرى. وقد اعتنق بعض البلدان العربية المتوسطيّة وبعضها الآخر الشرق ـ أوسطيّة.

تسبّب انهيار المعسكر الاشتراكي بحدوث سلسلة من التصدّعات في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية وهيكلها وتركيبتها، ولذلك بدأ يُطرح السؤال: هل للاقتصاد العربي دور يؤدِّيه في اقتصاد العولمة، كبلدان مستقلّة، أو ككيان متكامل، وما مدى تأثير المشروعين الأوروبي والأميركي في ذلك؟

لقد دلّت محاولات إقامة التكامل الاقتصادي العربي على وجود عقبات ومعوقات تعيق تحقيقه، وذلك بسبب الارتباطات الخارجية لبعض الدول العربية، وبسبب الواقع الدولي والإقليمي، ولغياب الإرادة السياسيّة في تحقيق هذا الأمر. ولذلك تبقى البلدان العربيّة واقعة بين حدّي الشرق ـ أوسطية أي المشروع الأميركي، والمتوسطيّة أي المشروع الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط.

تميّز العقد الأخير من القرن العشرين باتّجاه الاقتصاد العالمي نحو العولمة والشمولية، وإلغاء الحواجز التي تحول

دون الحرِّية الكاملة لتدفّق العناصر والمبادلات التجارية، سواء أكانت بضاعة أو رأسمالاً، كما العمالة والتكنولوجيا. ونظراً إلى ارتباط كل بلد بشبكة عالمية، مالية أو تجارية أو تكنولوجيّة، بات أي اقتصاد غير قادر على التطوّر بمعزل عن ظاهرة العولمة، التي غيّرت البيئات الاقتصادية كافّة في العالم.

لا تلغي ظاهرة العولمة مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل وإقامة التكتّلات الاقتصادية الدولية، المعتمدة أساساً على إباحة حرِّية التجارة إلى الحدود القصوى. كما ميّز العصر الحالي للعولمة الاقتصادية ظهور الثورة العلميّة والتكنولوجيّة التي يحتكرها عدد قليل من الدول أهمّها الولايات المتحدة الأميركيّة واليابان وألمانيا وفرنسا وروسيا. وتشير الإحصاءات الدولية إلى أنّ ١٥ بالمئة من علماء العالم ينتمون إلى هذه الدول، وأنّها تنفق على البحوث العلميّة نحو ٨٠ بالمئة من المبالغ التي تنفق على البحوث العلميّة في العالم. ومن خلال الإحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية نرى أنّ حصّة البلدان النامية من التجارة العالمية لم تتجاوز ٢٥ بالمئة منها وذلك في عام ٢٠٠٠. أمّا بالنسبة إلى إجمالي الناتج الصناعي العالمي الذي يشمل التعدين والصناعات التحويليّة والبناء وتجهيزات الكهرباء والغاز فقد بلغ نصيب البلدان النامية ٢٠ بالمئة فقط.

وتميّز العقد الأخير من القرن العشرين بانهيار النظام الاشتراكي الدولي الذي كان يعتمد التخطيط المركزي في بناء

اقتصاده، ونتج من ذلك فتح أسواق مهمّة أمام تجارة البلدان الرأسماليّة التي استغلّت الفرصة للاستحواذ على أسواق جديدة لتصريف منتجاتها. وقد برز في تلك الأثناء أيضاً نشاط المؤسّسات الدولية الاقتصادية التي لعبت دوراً كبيراً في توجيه الاقتصاد العالمي. وارتبطت العولمة في بُعدها الاقتصادي كذلك بالشركات متعدّدة الجنسيّة، وبالمؤسّسات العملاقة للتمويل الدولي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتبيّن أيضاً أنّ المدخل الرئيسي نحو التكامل والاندماج الاقتصادي هو حرِّية التجارة.

وظهر أيضاً في نهاية القرن العشرين أنّ الاستثمار الأجنبي أصبح محرّكاً ودافعاً أساسيّاً للتنمية في العالم. وارتفعت تدفّقات الاستثمارات الأجنبية إلى مستويات خيالية من خلال الدور الذي تؤدِّيه الشركات متعدّدة الجنسيّة في البلدان المتقدِّمة والنامية على السّواء، إذ ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خمس مرات خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠، وهو ما يعادل ١٠ بالمئة من الناتج المحلِّي الإجمالي للعالم الذي يقدّر بما يقارب ٣,٤ تريليون دولار.

وتتضمّن التكتّلات الاقتصادية الإقليميّة أشكالاً مختلفة، منها المعاملة التفضيليّة بالنسبة إلى الرسوم الجمركيّة. ويمكن أن تضمّ إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل التجاري، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكتّل،

وكذلك تطبيق تعرفة جمركيّة على السلع التي تستورد من العالم الخارجي، كما يمكن أن تضمّ تنسيقاً للسياسات الاقتصادية.

والجدير ذكره أنّ التكامل الاقتصادي لا يمكن له أن يحقّق الهدف المتوخّى منه إلاّ إذا توافرت للدول المنضمّة إليه كل المقوّمات المختلفة التي تكوّنه، وإذا كانت لهذه الدول دوافع راسخة تدفعها إلى تبنِّي العمل الجماعي. وأمّا هذه المقوّمات فهي مقوّمات اقتصادية وسياسيّة وثقافيّة وجيوسياسيّة. وتشمل المقوّمات الاقتصادية التخصّص وتقسيم العمل، وتوافر عناصر الإنتاج وتوافر الموارد الطبيعيّة وتوافر وسائل النقل والاتّصال. وأمّا الدوافع فهي ترتكز أساساً على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقّق التكامل.

تبرز في التكتّلات الإقليميّة الحالية ظاهرة تقليص الحماية من جهة، ورفع معدّلات التصدير من جهة أخرى. كما تضمّ التكتّلات الحالية دولاً نامية ومتقدِّمة معاً. إذ تبغي الدول النامية من التكامل تقوية قدراتها التصديرية، وتسعى الدول المتقدِّمة إلى ضمان استيعاب أسواق الدول النامية لصادراتها الصناعيّة والخدمية. وتعود ظاهرة انتشار التكتّلات الإقليميّة إلى أسباب عدّة منها تخوّف كثير من الدول من انغلاق الاتّحاد الأوروبي على نفسه، والتحوّل في سياسات الولايات المتحدة الأميركيّة من سياسة مناوئة للتكتّلات الإقليميّة إلى سياسة مشجّعة لها،

وإلى تفكّك الاتّحاد السوفياتي، وتخلّي غالبية الدول النامية عن سياساتها الصناعية الخاصة بإحلال الواردات. كما زادت رغبة البلدان النامية في الانضمام إلى التكتّلات الإقليمية لكونها وسيلة عمليّة للاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبيّة. وتسعى الشركات الكبرى أيضاً للاندماج مع غيرها، وذلك لإحكام السيطرة على الأسواق، لأنّ العصر الحالي (كما تعتقد تلك الشركات) هو عصر الشركات العملاقة، لا عصر البلدان الصغيرة أو الشركات الصغيرة.

على الرغم من امتلاك البلدان العربيّة مقوّمات التكامل الاقتصادي، أكثر ممّا يتملّكها الاتّحاد الأوروبي، أو بلدان «النافتا» و«آسيان»، فإنّ جميع التجارب لإقامة الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي بقيت في حدود الأمنيات ولم تتحقّق على أرض الواقع. ولكن منذ إقامة منطقة التجارة العربيّة الحرّة الكبرى عرفت التجارة العربيّة البينيّة ارتفاعاً بسيطاً جداً.

يبلغ عدد سكّان الوطن العربي ما يقارب ٢٨٠ مليون نسمة، أي ٤,٥ بالمئة من سكّان العالم، وهم يتوزّعون بين قارّتي آسيا وإفريقيا بمساحة إجمالية تتعدّى ١٤ مليون كلم^{٢}، أي ما يعادل ١٠,٢ بالمئة من مساحة العالم، وتبلغ المساحات الصّالحة للزراعة ٤ بالمئة منها. وتمتّد السواحل العربيّة على مسافة ٢٢٨٢٨ كلم طولياً، بما فيها المحيطات والبحور والخلجان.

ويحوي الوطن العربي أكبر احتياطي للنفط في العالم، بنسبة ٦٥ بالمئة من الاحتياطيّات العالمية، إضافة إلى الغاز الطبيعي الذي تقدّر احتياطيّاته بنسبة تتعدّى ٢٣ بالمئة. كما يزخر أيضاً بالعديد من الموارد الأخرى. ويحقّق الإنتاج الزراعي مبلغ ٨٠ مليار دولار من مجموع الإنتاج القومي العربي.

يقدّر الناتج المحلّي الإجمالي للدول العربيّة بحسب تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحّد بـ ٧٠٩ مليارات دولار بالأسعار الجارية، ويبلغ نصيب الفرد ٢٤٥٠ دولاراً كمتوسط عام. إلاَّ أنّ التفاوت كبير جداً بين البلدان العربية، فهو لا يتعدّى ٥٠٠ دولار سنوياً للفرد في موريتانيا والصومال بينما يتجاوز ٢١ ألف دولار في الإمارات وقطر.

أمّا الصناعة في الوطن فتبقى متخلّفة، ويغطي الإنتاج النفطي أعلى نسبة حيث يصل إلى أكثر من ٨٥ بالمئة من إجمالي الإنتاج في كثير من البلدان العربيّة النفطيّة. ولا يمثّل إجمالي الإنتاج في البلدان العربيّة سوى ٥ بالمئة من حجم الاقتصاد الأميركي.

وإذا انتقلنا إلى الوضع السكّاني في الوطن العربي نجد أنّه سجّل نسبة نموّ بلغت ٢,٣ بالمئة في عام ٢٠٠٠ وهي من أكبر النسب في العالم. وبلغت نسبة الأميّة ٢٥ بالمئة من السكّان أي ٧٠ مليون أمّي. ولا تنفق غالبيّة البلدان العربيّة أكثر من ٧ بالمئة من الموازنة العامّة للدولة. ويقدّر حجم القوى العاملة في

البلدان العربيّة بما يزيد على ٩٣ مليون عامل عام ٢٠٠٣، وهي تنمو بمعدّل سنوي يقدّر بـ ٣ بالمئة. أمّا نسبة البطالة فتراوح ما بين ١٥ و٣٠ بالمئة بين مختلف البلدان، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من ١٨ مليوناً.

وأمّا في ما يخصّ مستويات الفقر، فوفقاً لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يعيش ٢٢ بالمئة من سكّان الوطن العربي على دولار واحد يوميّاً (٦٢ مليون نسمة). وتبلغ تلك النسبة ٥٧ بالمئة من الشعب في موريتانيا، و٢٧ بالمئة في اليمن، و٢٣ بالمئة في كل من مصر والجزائر، و١٩ بالمئة في المغرب، و١٢ بالمئة في الأردن، و٦ بالمئة في تونس. وتنخفض النسبة إلى أقلّ من ١ بالمئة في البلدان النفطيّة. ويعيش ٥٢ بالمئة، أي أكثر من نصف سكّان الوطن العربي، على دخل يومي يراوح ما بين دولارين وخمسة دولارات. ويتّضح نتيجة لذلك أنّ ٧٤ بالمئة من سكّان الوطن العربي (٢٠٧ ملايين) يعيشون بدخل يومي يراوح ما بين ١ و٥ دولارات يوميّاً فقط.

وراوح معدّل النموّ الاقتصادي في الفترة ما بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ بما يقدّر بـ ٤ و٥ بالمئة ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وليس إلى النموّ المحقّق في القطاع الصناعي. أمّا القطاع الزراعي فبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي العربي عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ١١ بالمئة. في حين يبلغ عدد

العاملين في هذا القطاع ٣٥ بالمئة من إجمالي القوى العاملة. وتزيد الفجوة الغذائيّة على ١٥ مليار دولار وذلك وفقاً لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربيّة عام ٢٠٠٣. وتزيد تلك الفجوة ٣ بالمئة سنوياً نتيجة الارتفاع المستمرّ في عدد السكّان. أمّا من ناحية الثروة المائية، فالمنطقة العربيّة تعتبر من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائيّة، إذ لا يتجاوز معدّل الفرد السنوي من المياه ١٠٠٠ متر مكعب، في مقابل ٧٧٠٠ متر مكعّب على مستوى العالم.

وعلى صعيد الديون الخارجية للدول العربية مجتمعة فقد بلغت هذه الديون (عام ٢٠٠٠) نحو ٣٢٥ مليار دولار. وتبلغ خدمة هذا الدين ٣٠ مليار دولار سنوياً. وإذا احتسبنا الديون الداخليّة والخارجيّة معاً نجد أنّها بلغت عام ٢٠٠١ نحو ٥٦٠ مليار دولار بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحّد. أي أنّ كل مواطن عربي مدين بنحو ألفي دولار.

أمّا الصادرات العربيّة فبلغت عام ٢٠٠٠ حوالى ١٩٧ مليار دولار تبلغ الصادرات النفطية منها ٦٥ بالمئة. وأمّا مساهمة البلدان العربيّة في الصادرات العالمية فتبلغ ٣,٢ بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية. وبلغت الواردات ١٥٢ مليار دولار، أي ما نسبته ٨ بالمئة من الواردات العالمية، ويعكس ذلك تخلّف الصناعة في الوطن العربي. ولا تتعدّى التجارة العربيّة البينيّة نسبة ١٠ بالمئة من جميع المعاملات التجارية

للدول العربية. وتوجّه ١٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلّي العربي للانفاق على التسلّح. ولم يتجاوز الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية نسبة ١,٥ بالمئة من حجم الاستثمارات في العالم. واعتبر تقرير تمويل التنمية العالمية لعام ٢٠٠٣ الصادر عن البنك الدولي أنّ عائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان أدنى عائد في العالم.

وفي مجال مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي نلاحظ أن هذه المساهمة متدنيّة جداً، ولا تتجاوز في بعض البلدان العربيّة نسبة ٥ بالمئة من حجم سوق العمل، كما لا تتجاوز نسبتها في الناتج الإجمالي العربي ٦ بالمئة. علامَ تدلّ هذه الإحصاءات؟ إنّها تدلّ وبوضوح شديد على أنّ الاقتصاد العربي ليس في أحسن حالاته، وتبيّن كذلك أنّ الأمر غير طبيعي وأنّ هناك خللاً كبيراً في الأداء. إنّ التنمية الاقتصادية، وهي في البدء عملية معقّدة، وشاملة، وعميقة، غايتها رفع مستوى المعيشة وظروف الحياة، وتتم عن طريق الإنسان ومن أجله، وتهدف في النهاية إلى إجراء تحوّلات عميقة في مختلف المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والبيئية. وهي قضية مصير شعب ووطن في عالم يتغيّر كل دقيقة.

وتعود قضية التنمية لتصبح التحدّي الأكبر الذي يواجه الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين، وذلك من خلال التقدّم العلمي والتكنولوجي، والقضاء على التخلّف بالعلم،

وعلى التبعية بالعمل الجماعي، وعلى التجزئة بتحقيق الوحدة. إنّ الوطن العربي يقف أمام حدّي البقاء أو الفناء، في زمن تغيّر فيه كل شيء. فإمّا أن يؤدّي دور الفاعل والقادر وإمّا أن يجرفه طوفان المتغيّرات المتلاحقة. لقد أصاب التغيّر كثيراً من المفاهيم القديمة، وأصاب الإلغاء العديد من النظريّات والأطروحات، فلا بدّ لهذا الوطن الشاسع والمترامي الأطراف أن يعمل كي ينتزع مكانه في هذا العالم، خصوصاً بعد فشل محاولات التكامل الاقتصادي التي جرت في السابق.

إنّ الفشل لا يلغي صحّة الأفكار، وعلى البلدان العربية الانطلاق من جديد بعد أن خطت منطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى خطوات لا بأس بها إلى الأمام.

ارتفاع أسعار النفط.. إلى أين؟

«يسمّيها بعضهم لعنة، ولكنّهم يجب أن يشعروا بالرضى في هذه اللّحظة، وذلك عندما لامس سعر برميل النفط ٩٠ دولاراً في هذا الأسبوع، قبل أن يعود إلى الانحدار ثانية. ولكنّ المراقبين يتوقّعون زيادة ثانية في المقبل من الأيام: ١٠٠ دولار لبرميل النفط الواحد. وهذا الرقم يثير قلق الكثيرين ولكنّ قلقهم ليس في محلّه». هذا ما كتبته مجلّة الأيكونوميست في ٢٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٧.

يقول الخبراء الغربيّون إنّ هذه الأرقام تمّ كسرها من قبل، وذلك عندما تبلغ حدّها الأقصى. وكان غولدمان ساش، وهو بنك للاستثمارات، قد تنبّأ عام ٢٠٠٥ أنّ سعر البرميل سيتجاوز ثلاثة أعداد في نهاية هذا العقد. ولكنّ الأمر حدث الآن على الرغم من بقاء الإمدادات على حالها. وتتعدّد الأسباب وراء ارتفاع أسعار النفط، ولكنّ السبب الأهمّ يبقى الدولار الأميركي الضعيف. وذلك أنّ البائعين الذين يبيعون النفط بعملات أقوى

من الدولار يطلبون دفعاً فورياً أعلى، وأولئك الذين يشترون النفط بالعملات القوية مثل اليورو والين يريدون تخزين كمّيات أكبر من النفط. وهكذا يرفعون الطلب، وترتفع بذلك الأسعار.

لقد وصلت الدول النفطيّة الكبرى إلى ذروة طاقتها الإنتاجيّة، ولا تتوافر لها احتياطيّات جديدة يمكن استغلالها. ويعزو بعضهم ارتفاع أسعار النفط إلى أسباب اقتصادية منها النموّ المستدام في الصين والهند. وآخرون يشيرون إلى الأيدي الخفيّة في الأسواق التي تنتهز هذه الفرص لتحقيق مكاسب مالية خياليّة كالمضاربين مثلاً. وهناك من يتكلّم عن الطلب على الاستهلاك بسبب كميّات التخزين الإضافيّة قبيل الصدام العسكري بين إيران والغرب. ويحصر بعض المراقبين النفطيين سبب التقلّبات الأسبوعيّة بمستوى المخزون التجاري الأميركي للنفط الخام. وهناك طبعاً مشكلة التأخّر في تشييد مصافٍ جديدة في الدول الصناعيّة. (راجع وليد خدّوري «أسباب الارتفاعات في أسعار النفط الخام وآثارها». جريدة الحياة، ٢٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٧).

تنفي الصين كونها أحد الأسباب الرئيسيّة لارتفاع أسعار النفط، لأنّها كما يقول المسؤولون فيها كانت من الدول المصدّرة للنفط حتى عام ١٩٩٢، وإن بكميّات قليلة منه. إلاّ أنّ النموّ الاقتصادي المستدام فيها، وعدم اكتشاف حقول عملاقة من النفط في أراضيها، حتّما استيرادها ثلاثة ملايين برميل يوميّاً،

الأمر الذي جعلها الدولة المستوردة الثانية في العالم بعد أميركا، وقبل اليابان، إذ يبلغ استهلاكها ٦,٦ ملايين برميل يوميّاً، وهو نقطة في بحر الاستهلاك العالمي الذي يبلغ ٨٥ مليون برميل في اليوم. وقد تحوّلت الصين من دولة مصدّرة للنفط إلى دولة مستهلكة مهمّة، وذلك بسبب الزيادة في الاستهلاك العائد إلى تسارع النموّ الاقتصادي. وغيّرت هذه التحوّلات اتّجاهات العرض والطلب العالمية بصورة رئيسيّة، إذ كانت سوق النفط قبل ذلك تتأثّر بصورة أساسيّة بالمتغيّرات الاقتصادية في الدول الصناعيّة الغربيّة. وانعكس مستوى الاستهلاك الصيني على أسعار النفط العالمية، إذ كان مستوى الأسعار حتى عام ٢٠٠٣ بحدود ٢٠ ـ ٢٥ دولاراً للبرميل. وترافقت الفورة الاستهلاكية الصينيّة مع إضراب عمّالي كبير في فنزويلا، ممّا أدّى إلى نقص كبير في إنتاج هذا البلد من النفط، وتدهورت الطاقة الإنتاجية فيه بواقع ٤٠٠ ألف برميل في اليوم. وفي بدايات عام ٢٠٠٣ شهدت نيجيريا اضطرابات سياسيّة ترافقت مع أعمال حربيّة قامت بها «حركة تحرير النيجر» وشملت تخريب منشآت النفط ممّا أدّى إلى فقدان ٩٠٠ ألف برميل يوميّاً من طاقة نيجيريا الإنتاجيّة. وفي ربيع عام ٢٠٠٣ شنّت أميركا حربها على العراق ممّا أدّى إلى وقف الإنتاج العراقي من النفط أشهراً طويلة، كما أدّت أعمال المقاومة العراقية إلى إيقاف ضخ النفط من شمال العراق نهائيّاً. وساهمت عمليّات السطو والتهريب التي جرت في

جنوب البلاد في انخفاض إنتاج النفط العراقي عن مستوياته العادية.

لا يمكن إنكار حقيقة أنّ النموّ الاقتصادي في الصين يبقى عنصراً مهمّاً من العناصر الكثيرة المتشابكة والمعقّدة، التي تتداخل في تحديد أسعار النفط الخام. ونعتقد أنّ العوامل المذكورة أعلاه ستساعد في ولوج حقبة جديدة لمستوى أسعار النفط، وقد تؤدِّي إلى حدوث «الصدمة النفطيّة الثالثة» بعد الصدمة الأولى التي حدثت عام ١٩٧٣ والصدمة الثانية التي حدثت عام ١٩٧٩.

يترافق صعود النموّ الاقتصادي في الصين والهند مع التهديدات العسكرية التركية لكردستان العراقيّة. لذا يبقى من الصعب التنبؤ بأي تحديد لسعر برميل النفط في المستقبل المنظور، انخفاضاً أم ارتفاعاً، لكثرة العوامل المؤثّرة التي تتداخل في تحديد سعره. كما أن نشوب صراع مسلّح من جانب أميركا مع إيران لا بدّ له من أن يرفع السعر إلى مستويات قياسيّة لا يمكن التنبؤ بها.

وتبقى الصين على الرغم من ذلك كلّه من اللاّعبين الأساسيين في السوق العالمية للنفط، لإنّ هذا العملاق الاقتصادي الجديد يستعدّ لنقل ٣٠٠ مليون نسمة من سكّان الريف إلى المدن وذلك في مدّة أقصاها سنة ٢٠٢٥. ويعني ذلك طبعاً زيادة الاستهلاك النفطي، بسبب تقديم خدمات أكبر من

البنزين والكهرباء، لإنّ الحياة في المدينة تختلف عن تلك المعتادة في الريف، ممّا يحتّم زيادة الاستهلاك من الطاقة التي يولّدها النفط.

ستكون لهذه الزيادات آثار سلبيّة خطيرة على الكثير من البلدان المستهلكة ولا سيّما تلك النامية منها. إذ إنّ العجز في ميزان المدفوعات الذي تعانيه كثرة من البلدان النامية سيرتفع. هذا فضلاً عن الصعوبات التي سيواجهها المواطن العادي، خصوصاً بسبب سعر البنزين الذي سيرتفع حتماً ويرفع معه كلفة أسعار السلع، لإنّ النقل هو واحد من العوامل البارزة في تحديد أسعار التجزئة. وقد قرّرت معظم الدول ومنها لبنان زيادة الضرائب على البنزين ممّا سيؤثّر حتماً في ميزانيّة العائلة المعيشيّة.

تحدث هذه الزيادة في الوقت الذي يرزح الاقتصاد الأميركي تحت أعباء ثقيلة منها أزمة الرهن العقاري واحتمال انخفاض النموّ الاقتصادي بسبب الحروب التي تخوضها أميركا في العالم. **ويؤثّر الاقتصاد الأميركي في الاقتصاد** العالمي، في ما يخصّ قيمة الدولار وأسعار الفائدة وحجم الصادرات من بلدان العالم إليها. وسينعكس ذلك حتماً على حجم الطلب على النفط الخام.

ومن مراجعة الأسباب والعوامل التي أدّت إلى ارتفاع أسعار برميل النفط الخام، نرى أنّ الأمر لم يكن مفاجئاً. وبحسب

الأمين العام لمنظّمة أوبك عبد الله البدري، فإنّ العوامل الأساسيّة المؤثّرة في سعر النفط، لا تدعم سعر البرميل العالي حالياً. ويقول أيضاً إنّ المأزق الحالي سبّبه المضاربون في أسواق النفط. كما أنّ منظّمة أوبك وافقت على رفع الإنتاج بمعدّل ٢٠٠٠ برميل يوميّاً، ولا بدّ أن تكون لذلك آثار إيجابيّة في أشهر الشتاء الباردة.

ولكن، وبرغم كل ذلك، فإنّ الخبراء الغربيين يقولون إنّ الأسعار ستتابع صعودها، ويتساءلون عمّا سيفعله سعر ١٠٠ دولار لبرميل النفط في الاقتصاد العالمي، ويؤكّدون أنّ صدمات الأسعار سينتج منها تراجع في الاقتصاد العالمي. وقد أحدث ارتفاع أسعار النفط في ما مضى فترات «انتظار» لرؤية كيفيّة تراجع السعر، الذي إن لم يحدث فهو سيؤثّر في كل شيء من الإنتاج الصناعي إلى بطاقات الائتمان. كما أنّ ذلك قد يؤدّي إلى حدوث «الركود التضخمي» Stag flation عندما يصعد التضخّم ويتوقّف النموّ. ويقولون أيضاً إنّ الاقتصادات المتقدّمة هيّأت نفسها لمواجهة التضخّم في حال بلغ سعر البرميل ١٠٠ دولار. وهي محصّنة الآن لمواجهة التقلّب في أسعار النفط، وتستعمل أساليب محسّنة لتوفير الطاقة. وقد ارتفعت الأسعار بنسبة ٧٠ بالمئة ولم يؤثّر ذلك على النموّ الاقتصادي في أميركا. ويقولون أيضاً إنّ ارتفاع الأسعار قد يكون مفيداً، خصوصاً بالنسبة إلى البيئة. ولكنَّ الارتفاع يجب أن يكون تدريجاً وليس

فجائيّاً كي تستطيع الاقتصادات المتقدِّمة استيعابه. ثمّ إنّ صدمات الأسعار الكبيرة والفجائيّة هي التي تسبّب تراجع الاقتصادات المتقدِّمة. وفي ذلك يقول الخبير الاستراتيجي في شؤون النفط مايكل لينش إنّ الأسعار كانت منذ سنة منخفضة والاستثمارات عالية. ولكن عندما تمتلئ خزّانات النفط إلى آخرها، فإنّ ذلك سيغيّر السوق. ولكنّ التنبّؤات بأسعار النفط أصبحت الآن كالتنّبؤات بحالة الطقس قد تصحّ وقد لا تصحّ!

أسعار النفط وتحليل مستقبل الطاقة

يشكّل ارتفاع أسعار النفط هاجساً مزعجاً، ومصدر خطر بالنسبة إلى البلدان الصناعيّة الغربيّة. ولكن مهما ارتفعت أسعار النفط فإنّه يظلّ المصدر الأرخص قياساً على البدائل الأخرى. ويرى عالم الاقتصاد شوماخر أنّ سعر النفط مهما ارتفع في الوقت الحاضر فإنّه سيبقى سعراً معتدلاً بسبب عدم توافر البدائل التي تستطيع أن تأخذ دور النفط نوعاً وحجماً. وقبل التطرّق إلى حاضر مشكلة الطاقة لا بدّ من إلقاء نظرة على أشكالها التي يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين هما الطاقة المتجدّدة الموجودة باستمرار في الطبيعة، والطاقة التقليدية المستنفدة التي تكوّنت خلال أحقاب طويلة من الزمن، والتي تشكّل اليوم المصادر الرئيسيّة للطاقة.

تُقسم الطاقة المتجدّدة كما يأتي: الإشعاع الشمسي والهيدروجين والحرارة الجوفية وقوّة الرياح وأمواج البحر والمحيطات.

أمّا مصادر الطاقة التقليدية المستنفدة فتشمل:

الهيدروكاربون السائل، والنفط (البترول وحجر السجيل، والرمال النفطية، والفحم الحجري، والغاز الطبيعي، والذرّة (يورانيوم ٢٣٥، ويورانيوم ٢٣٨، وثوريوم ٢٣٢، وليثيرم ٦).

وتتميّز المجتمعات الصناعيّة باستهلاكها الهائل لمصادر الطاقة المستنفدة، وهذا التطوّر حديث العهد، إذ إنّ المجتمعات الصناعيّة تحوّلت إلى مصادر الطاقة المستنفدة منذ حوالى مئة عام تقريباً. وتتميّز المجتمعات الصناعيّة أيضاً باعتمادها الكبير على استخدام الكهرباء، ممّا يؤدِّي إلى زيادة استهلاكها لمصادر الطاقة. ويرتبط النموّ الاقتصادي إلى حدّ ما بالزيادة في استهلاك الطاقة. ولكنّ الطلب على الطاقة لا يعتمد فقط على نمط اقتصاد معيّن، بل أيضاً على السكّان وعلى ثقافتهم وتقاليدهم ومدى اعتمادهم على الصناعة أو على الخدمات. وترجع أسباب هذه الفروق بين نسب الدخل الوطني واستهلاك الطاقة إلى عدّة عوامل منها حالة المناخ. فالبلد الأكثر برودة يستهلك طاقة أكبر من البلد الذي يتمتّع بطقس معتدل. ومن الأسباب الرئيسيّة أيضاً نمط التصنيع وبنيته. فاحتياجات الطاقة للصناعات المختلفة تتنوّع إلى حدٍّ كبير. والصناعات الثقيلة مثل التعدين، والمعادن، والكيميائيّات وتكرير النفط، هي صناعات تتطلّب طاقة كثيفة جداً لا تتطلّبها صناعات أخرى.

في ضوء هذه الزيادات الهائلة في استهلاك الطاقة، في البلدان الصناعيّة المتطوّرة وفي الصين والهند، تتطلّع تلك

البلدان إلى المصدر الرئيسي للطاقة وهو النفط وتحاول بشتّى الوسائل الحصول على احتياجاتها منه. أمّا بدائل النفط فهي إمّا مرتفعة التكاليف أو موجودة بكميّات غير كافية (الغاز والميثان) أو أنّ عمليّات توليد الطاقة منها غير مناسبة (توليد الكهرباء من الفحم أو من التفاعل الذرّي).

وتعاني البلدان الصناعيّة الغربيّة وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأميركيّة نتائج سياستها الخاصّة في الماضي، والتي كانت تقضي بإبقاء سعر الطاقة منخفضاً جداً. وبسبب تلك السياسات انخفض سعر النفط بنسبة ٢٥ بالمئة ما بين أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٧٢، كما انخفضت مختلف مصادر الطاقة ما بين أعوام (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣). ولم ترتفع الشكوى في ذلك الوقت، لإنّ الجميع كانوا يستفيدون من سعر الطاقة الرخيص جداً.

وتواجه البلدان الصناعيّة الغربيّة مشكلة الانتقال من استعمال مصدر معيّن من الطاقة هو النفط إلى استعمال مصادر أخرى (بعد أن استفادت أكبر فائدة من انخفاض أسعار النفط في الماضي وزادت فيها نسبة النموّ الاقتصادي زيادات كبيرة) وقد تميّزت فترات الانتقال الماضية بعدم حدوث صعوبات بالغة، لأنّ الانتقال كان يتمّ من مصدر إلى مصدر آخر أوفر وأرخص. أمّا الآن فإنّ مصادر الطاقة المستنفدة أو الزائلة تصبح بالنسبة إليهم غير اقتصادية، ولكنّهم يفضّلون شراءها لعدم وجود مصادر من الطاقة المتجدّدة جاهزة للاستعمال وفق الكميّة والحجم نفسهما.

لقد استطاعت الصناعات الغربيّة تحقيق تحوّلات كبيرة في ما يخصّ رساميلها واستخدامها للطاقة بشكل كثيف (بفضل انخفاض أسعار النفط في الماضي) وعلى سبيل المثال حقّقت الصناعات الغربية نجاحات كبيرة في التحوّل من استعمال الخشب إلى استخدام منتجات البلاستيك، ومن استعمال القطن والصوف إلى استخدام النسائج المركّبة، ومن استعمال الصابون إلى استخدام المنتجات الكيميائيّة. أمّا اليوم فتواجه تلك الصناعات مشكلة زيادة أسعار الطاقة، بعد أن تحوّلت عمليّاتها الإنتاجية إلى عمليّات ذات رأسمال كثيف اعتماداً على بقاء سعر النفط رخيصاً. وقد أدّى ذلك إلى بعض الارتفاع في كلفة الإنتاج. علماً أنّ الطاقة ليست العنصر الوحيد الداخل في عمليّات الإنتاج، بل هي من جملة العناصر التي تحسب بواسطتها كلفة إنتاج الوحدات.

ويتّسم تحليل مستقبل الطاقة بأهميّة بالغة، ولكن اتّخاذ القرار بشأن هذا الموضوع يبقى دون أسس ثابتة لعدم توافر الإحصاءات والمعلومات الموضوعيّة. على أنّ المعلومات التي يتداولها المخطّطون الاقتصاديّون حول مستقبل الطاقة تفيد بالآتي: ستكون إمكانات الطاقة المتجدّدة محدودة في الـ ٢٥ سنة المقبلة ولن تشكّل مصدراً جديّاً للطاقة باستثناء الطاقة المائيّة التي سيزيد إنتاجها بالأرقام المطلقة، بينما يتوقّع أن يقلّ الإنتاج بالنسبة إلى مصادر الطاقة الأخرى. ولن تشكّل الطاقة الشمسيّة

مصدراً رئيسيّاً للطاقة، وإن كان استعمالها للاحتياجات الفردية سيتزايد.

أمّا الطاقة النووية فستشكّل بمظاهرها المختلفة، في رأينا، أهمّ مصدر لتزويد الطاقة في العالم على المدى البعيد. إلاّ أنّ تطوّرها خلال السنوات المقبلة يرتبط بعوامل عديدة منها التشريعات ونشاط الهيئات والمؤسّسات والدوائر المطالبة بالمحافظة على البيئة والخوف من انتشار الأسلحة النووية، ومن التلوّث والإشعاعات النووية. إلاّ أنّه من المتوقّع أن تتضاعف نسبة مساهمتها في ميزانية الطاقة الدولية.

أمّا النفط الخام فسيظلّ في الـ ٢٥ سنة المقبلة أهمّ مصدر للطاقة وسيزيد الطلب عليه تدريجاً خلال تلك الفترة، إلاّ أنّ مساهمته في تزويد الطاقة ستتناقص تدريجاً عن مستواها الحالي.

تواجه البلدان المصدّرة للنفط (وهي بلدان نامية) مشكلات من نوع آخر. والهمّ الأساسي الذي يشغل بال تلك البلدان أنّ مصدر الثروة النفطيّة يظلّ محدوداً، وغير قابل للتجدّد. إنّه حصاد لا يجتنى إلاّ مرة واحدة في العمر. وبعد فترة تمتدّ حتى خمسين عاماً، وذلك بحسب البلد المعني ووفقاً لمعدّلات الإنتاج، لن تشكّل عائدات النفط والغاز سوى جزء صغير من مجموع عائدات البلدان المنتجة. والمشكلة هنا هي استبدال النفط والغاز الطبيعي برأسمال وطني آخر كالصناعة والزراعة الحديثة والخدمات أيّ التحوّل من اقتصاد وحيد الجانب إلى

اقتصاد متعدّد القطاعات. إنّ التصنيع لا يزال ضئيلاً والرأسمال المخصّص للتنمية يعتمد اعتماداً شبه كلّي على المصادر الطبيعيّة، ولذا ينبغي للسياسة الصناعيّة والتقنية، وإلى حدّ أكبر السياسة البشرية، أن تنحو في المستقبل إلى التعويض، وإذا أمكن إلى أكثر من التعويض عن استنفاد المصادر الطبيعيّة. والمشكلة الأساسيّة التي تواجه البلدان المصدّرة للنفط هي في تحقيق ثورة تكنولوجيّة ـ صناعيّة ـ اقتصادية تشكّل الثروة النفطية نقطة انطلاق موضوعيّة لها.

أمّا مشكلة البلدان الصناعيّة المستوردة فقد عبّر عنها أبلغ تعبير جون ويست، رئيس شركة «أيه أف سي، أنرجي» إذ يقول: «لا شكّ في أنّ العالم قد دخل مرحلة أقلّ استقراراً. فبعض القوى الجديدة التي تمتلك الأموال الطائلة والطموحات تلعب دوراً أكبر، حتى ولو لم يكن دائماً أفضل. وإمدادات الطاقة المستقرة، أي إمدادات يمكن الاعتماد عليها ـ ذات أسعار معقولة ومستخرجة بطريقة بيئيّة مستدامة ـ لم تعد مؤكّدة. وعلى القوى القديمة ولا سيّما الولايات المتحدة أن تواجه هذا العالم الجديد بمزيد من الاستثمارات في التكنولوجيا البديلة، وشراكات خلاّقة مع الدول المنتجة، إضافة إلى مهارات دبلوماسية أفضل، وجهود قصوى للتوصّل إلى فعاليّة أكبر في توفير الطاقة».

ارتفاع اليورو والاقتصادات العربية

لم يعد اليورو عملة للتداول فقط، إذ ترتّبت على استعماله جملة من التحوّلات الاقتصادية والسياسيّة على المستويين الأوروبي والعالمي. ولم يقتصر تأثيره على الفضاء الأوروبي فقط بل تأثّر العالم كلّه بدخوله إلى الأسواق المالية، وانعكس التعامل به على الأسواق العالميّة كافة نظراً إلى الثقل الاقتصادي للاتّحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي.

لقد وفّر اليورو للدول العربية على غرار الدول الأخرى خياراً نقدياً عالمياً جديداً ساهم في الحدّ من هيمنة الدولار الأميركي. وتنبع أهميّة اليورو بالنسبة إلى الدول العربية من أهميّة علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الاتّحاد الأوروبي. وكلّما كان الارتباط الاقتصادي قوّياً زاد تأثّر اقتصاد البلدان العربيّة بالتغيّرات في قيمة اليورو، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وفي المجالات كافّة، من مصرفية، وتجارية، وحركة رأس المال، وحركة العمالة وتجارة النفط.

ويعتبر الاتّحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للبلدان

العربية نظراً إلى الارتباط الاقتصادي بينهما في المجال التجاري، وفي مجال الاستثمارات. ويستورد الاتّحاد الأوروبي حالياً ما يقارب ٣٥ بالمئة من صادرات الدول العربية إلى العالم، في حين تبلغ وارداته إليها نحو ٤٥ بالمئة من إجمالي وارداته، وهذه النسب قابلة للزيادة في ظلّ توجّه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتّفاقات شراكة مع الاتّحاد الأوروبي، سواء تعلّق الأمر بالدول العربية المتوسطيّة أو بدول مجلس التعاون الخليجي.

لذلك على الاقتصاد العربي في حالة إجراء عمليّاته الاقتصادية أن يضع في رأس اهتماماته وجود قطبين تجاريين عملاقين متنافسين (أميركا والاتّحاد الأوروبي) وأنّ كليهما يسعيان إلى توسيع هيمنتهما الشاملة، وبالأخصّ على المنطقة العربية. مع ملاحظة أنّ العلاقات التجارية العربية ـ الأوروبيّة كانت في الماضي قويّة جداً وتستأثر بالنصيب الأكبر من أنماط التفاعلات الاقتصادية القائمة.

لقد استطاع اليورو تعزيز قوّته في أسواق الصرف، وحقّق التكافؤ مع الدولار، ثمّ تجاوزه في الآونة الأخيرة ليصل إلى سعر صرف يعادل ١,٤٢ دولاراً لليورو الواحد، بعد أن كان يعادل ٠,٩٣ دولاراً عشيّة انطلاقه عام ١٩٩٩. وهذا التحسن يرجع إلى عدّة عوامل منها: انهيار أسواق الأوراق المالية في البورصات وبخاصة بورصة نيويورك، الأمر الذي دفع بالاستثمار إلى التوجّه نحو منطقة اليورو بعدما كانت صناديق الاستثمارات

الأوروبية تتّجه نحو الولايات المتحدة الأميركية. كما أنّ زيادة الفرق في العائد على الودائع لمصلحة اليورو بعد خفض الاحتياطي الفدرالي نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢، ممّا جعل العائد على الاستثمار أفضل في منطقة اليورو منه في الولايات المتحدة. وشاعت في ذلك الوقت أيضاً شكوى متزايدة من قوّة الاقتصاد الأميركي، نتيجة انغماس الولايات المتحدة في مشكلات دولية كبرى.

إنّ التقدّم الذي حقّقه اليورو خلال فترة قصيرة بوصفه عملة دولية قوّية وناجحة لم يكن نتيجة قرارات سياسيّة، بل بسبب وضع حقّقه اليورو على أسس قوى السوق العالمية. ومن المتعارف عليه أنّه كي يتمّ استخدام عملة على نطاق عالمي لا بدّ من توافر مجموعة من الشروط والعوامل أهمّها قوّة الاقتصاد في البلد المصدّر لتلك العملة وهو في هذه الحالة الاتّحاد الأوروبي. وتعتمد حصّة أيّ بلد في التجارة العالميّة على عملته وعلى الطلب عليها. وقد فاقت حصّة الاتّحاد الأوروبي من التجارة العالمية ١٩ بالمئة عام ١٩٩٨، في حين سجّلت حصّة الولايات المتحدة واليابان ١٧ بالمئة و ٨ بالمئة على التوالي.

منذ انطلاق «اليورو» عام ١٩٩٩ شهد العالم تغيّرات عميقة ليس في المجال المالي والنقدي فقط، بل على المستوى السياسي والاقتصادي أيضاً. ودخلت عملة «اليورو» إلى كل

الأسواق العالمية، وليس أسواق الاتّحاد الأوروبي فقط. ويرجع ذلك إلى الثقل السياسي والاقتصادي للاتّحاد الأوروبي على المستوى العالمي. وأصبحت الدول الأوروبيّة الإحدى عشرة التي أدخلت الدفعة الأولى من نظام اليورو تملك اقتصاداً ضخماً يعادل في قوّته الاقتصاد الأميركي. وتكفي الإشارة إلى أنّ دول الاتّحاد الأوروبي صدّرت ٢٢ بالمئة من صادراتها إلى البلدان النامية، التي يجب في هذه الحال دفع المتوجب عليها بعملة اليورو، وليس بغيرها، ممّا يؤدِّي إلى زيادة الطلب على العملة الجديدة في الأسواق العالمية.

وترتبط دول حوض البحر المتوسط في معظمها باتّفاقات الشراكة الأوروبيّة المتوسطيّة، ولذلك تعتمد تلك الدول على اليورو كعملة دفع وتسعير واحتياطي. ولا بدّ لاحقاً من تفكيك أسعار النفط المحدّدة بالدولار في السوق الأوروبيّة على الأقلّ. كما أنّ تراجع دور الدولار بوصفه عملة احتياط ووسيلة تبادل وتسعير في التجارة العالمية، أدّى إلى تقليل الطلب عليه، وبالتالي إلى انخفاض قيمته.

يغدو اليورو يوماً بعد يوم منافساً قويّاً للدولار. كما ستزداد حدّة المنافسة بعد تحوّل العديد من الدول المصدّرة للنفط إلى التسعير باليورو والاعتماد عليه كعملة احتياط، ممّا يؤدِّي إلى عدم استطاعة الولايات المتحدة تسديد كل ديونها ومدفوعاتها الخارجية بعملتها المحلّية ويجعلها تواجه مشكلة تمويل كبيرة.

لقد وفّر اليورو للدول العربية خياراً نقدياً عالميّاً جديداً حدّ من هيمنة الدولار، وهذا الخيار سيكتسب لديها أهميّة أقوى، ويعمّق من درجة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع دول الاتّحاد الأوروبي. مع الإشارة إلى أنّ الاقتصاد العربي يرتبط بقوّة باقتصاد الاتّحاد الأوروبي، وسيزداد التحسن من خلال الاتّفاقات التي يعقدها الاتّحاد مع دول عربية من خلال الشراكة الأورو ـ متوسطيّة (مؤتمر برشلونة ١٩٩٥) أو اتّفاق التعاون الأوروبي ـ الخليجي الموقّع عام ١٩٨٨.

إنّ أبرز معالم العولمة هو التحرير التجاري للسلع والخدمات من ناحية، وتحرير انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة من ناحية أخرى. ويبدو جليّاً استحالة مواجهة البلدان العربية قوى احتكارية كبرى تفرضها تحدِّيات العولمة، نظراً لما يميّز الاقتصاد العربي من تخلّف إنتاجي ورأسمالي. لذا يجب على البلدان العربية ابتكار صيغة اقتصادية للعمل الجماعي، وذلك بإقامة تكتّلات إقليميّة أو دولية، كي تستطيع الإنتاج ضمن الاقتصاد العالمي بأقلّ التكاليف.

وقد واجه التكامل الاقتصادي العربي معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه. وترافق ذلك مع ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، والمخاطر المصاحبة لأوضاع عدم الاستقرار السياسي، وغياب الثقة بقطاع الأعمال،

والغياب التام للتنسيق في خطط التنمية، وعدم إدراك خطورة التحدِّيات التي تواجه البلدان العربية في عصر العولمة الأميركية والأوروبية. كما أنّ كثرة النزاعات المسلّحة (السودان) والحروب الإقليميّة (العراق) أدّتا إلى عدم تفعيل التكامل الاقتصادي العربي على المستوى التجاري، أو على المستوى الرأسمالي.

سيتركّز تأثير اليورو على الاقتصادات العربية عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات، وعلى الاحتياطات من العملات الأجنبية، وعلى عملة الربط الوطنية. أمّا على مستوى التجارة الخارجية فالاتّحاد الأوروبي يشكّل الشريك التجاري الأوّل والأهمّ بالنسبة إلى الدول العربية، وبخاصّة أنّ الجزء الأكبر من الصادرات العربية يوجّه إلى الاتّحاد الأوروبي، كما أنّ القسم الأعظم من الواردات العربية يأتي منه. وتكفي الإشارة إلى أنّ حجم التجارة العربية غير النفطية مع أوروبا يزيد على ١٠٠ مليار دولار، في حين لا يتعدّى ٦٠ مليار دولار مع أميركا. وهذا الحجم مؤهّل للزيادة في السنوات المقبلة.

وتبقى منطقة المغرب العربي الأكثر تعاملاً مع الاتّحاد الأوروبي تاريخيّاً. وقد يتكرّس ذلك أكثر فأكثر من خلال اتّفاقات الشراكة الأورو ـ متوسطيّة التي وقّعتها الدول المغاربية ما عدا ليبيا التي تسعى إلى توقيعها.

وتحظى دول الخليج العربية بأهميّة كبيرة لدى الاتّحاد

الأوروبي في ضوء ما تتمتّع به من أهميّة اقتصادية واستراتيجيّة، حيث تمثّل منطقة الخليج العربي مركز الثقل النفطي العالمي بإنتاجها ما يقارب ١٥ مليون برميل يوميّاً من أصل ٧٠ مليون برميل يوميّاً على المستوى العالمي، فضلاً عن امتلاكها لأكبر احتياطي نفطي في العالم وصل إلى ٧٠٠ مليار برميل عام ٢٠٠٣، أي ٦٦ بالمئة من الاحتياطي العالمي. وتحتلّ دول الخليج موقعاً استراتيجيّاً يوفّر لها خاصّية تجارية مهمّة متميّزة بسوقها الواسعة المستقبلة للمنتجات الأوروبيّة، حيث يعدّ الاتّحاد الأوروبي أكبر شريك لدول الخليج العربية بمبادلات تجارية ضخمة وصلت إلى نحو ٥٠ مليار يورو عام ٢٠٠١. كما يعدّ الاتّحاد ثاني أكبر مستورد للنفط العربي بعد اليابان بقيمة ١٧ مليار دولار عام ٢٠٠١.

لقد أتاح ظهور اليورو للبلدان العربية فرصة كبيرة لربط عملاتها بسلّة عملات الشركاء التجاريين. وبما أنّ الاتّحاد الأوروبي هو أكبر الشركاء التجاريين فيجب أن يحتلّ الحصّة الأكبر في السلّة زيادة على الدولار والين، لإنّ ربط العملات المحلّية بالدولار فقط سيؤثّر في احتياطي العملات وفي التجارة الخارجيّة وفي الميزانية العامّة وفي القروض. لذا يجب على البلدان العربية ربط عملاتها المحلّية بسلّة عملات أجنبيّة لتحقيق الاستقرار الأفضل.

نتائج العولمة

مضت على انطلاقة العولمة وبروزها عدّة عقود. وإذا كان من الصعب تحديد بداية لهذا الانطلاق فإنّه يمكن القول إنّ بداية الثمانينيّات شهدت الموجة الأولى للعولمة مترافقة مع ثورة المواصلات والاتّصالات التي تبقى أحد مكوّناتها الأساسيّة.

لقد سقطت النماذج القديمة في العلاقات الدولية بانهيار النظام الثنائي القطبيّة وبروز النظام الأُحادي القطبيّة الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية. وفي غمار البحث عن إطار نظري جديد أُتيحت لعلماء الاجتماع فرصة اكتشاف العولمة مفهوماً وظاهرة، واتّفقوا على أنّ الإنسانية تنتقل فلسفيّاً وحضارياً من عالم الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وفي العلاقات الدولية من العلاقات الثنائيّة إلى العلاقات المتعدّدة الأطراف، التي تأخذ شكل اتّحادات تضمّ عدداً كبيراً من الدول كالاتّحاد الأوروبي. ومنذ الثمانينيّات دار جدل كبير حول العولمة والمنطق الكامن فيها، وتجليّاتها المتعدّدة وسلبيّاتها وإيجابيّاتها. غير أنّ مرور عقود منذ انطلاقتها في بداية الثمانينيّات جعل الممارسات الفعليّة

لها أهمّ من الجدل النظري بشأنها. وبعبارة أخرى، إنّ التحليل النقدي لممارسات العولمة في السياسة والاقتصاد والثقافة جدير بكشف المدارات المختلفة لها، ممّا يمكّن من الحكم على التقييمات النظريّة المتضاربة حولها، والتي أعطت تعميمات جارفة عنها، سواء على لسان أنصار اللّيبراليّة الجديدة الذين زعموا أنّ الإنسانيّة اهتدت بالعولمة أخيراً، باعتبارها الباب السحري الذي سيؤدِّي إلى التنميّة المستدامة، أو بأصوات أهل اليسار الذين اعتبروها أعلى مرحلة من مراحل الرأسماليّة المعاصرة، وبداية للاستعمار الجديد.

إنّ العولمة اليوم بحاجة إلى إعادة النظر والتقويم، أو بالمعنى الإنكليزي Revisited أي القيام بجردة شاملة للموضوع من زاوية المصطلح والمفهوم والسياسات والممارسات. ولا يعني ذلك أنّ الباحثين طوال الفترة الماضية توقّفوا عن التأمّل النقدي في أحوال العولمة. ولكنّ ما أقصده هو منهج البحث المعرفي الجديد، وبخاصّة منهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أُعطيت تفسيرات كثيرة لظاهرة العولمة تركّز معظمها على أنّ العالم أصبح بفضلها أكثر تجانساً من خلال موجات تكنولوجيّة وتجارية وثقافيّة قادمة من الغرب. وكأنّ تلك التفسيرات تشير إلى أنّ العولمة ركّزت على أنّ العالم أصبح أكثر تجانساً، ما يعني ببساطة نوعاً من أنواع التغريب

Westermization. غير أنّ هناك تفسيرات أخرى ترى أنّ العولمة هي عمليّة تهجين، ممّا يفتح الباب أمام بروز خليط عولمي من القِيَم وأساليب الحياة. ويبدو أنّ تحديد تعريف لظاهرة العولمة أمر بالغ الصعوبة، لإنّ لها مظاهر متعدّدة بحسب السياق الذي تعمل في إطاره. فالعولمة الاقتصاديّة تعني عالميّة العلاقات الاقتصادية من خلال توسيع الأسواق. وفي مجال السياسة والعلاقات الدولية تعني كثافة العلاقات ونموّها وما يمكن تسميّته السياسة المعولمة Global Politics. وفي الاجتماع يتمّ التركيز على المجتمع العالمي والتغيّرات التي طرأت عليه. وفي الثقافة يتركّز الاهتمام على الاتّصالات الدولية وتأثيرها على الثقافة.

لا بدّ إذن من دراسة العولمة بشكل شامل، واستعمال مناهج البحث كافّة. ولا بدّ من دراستها كعمليّة Process. ومن ثمّ كخطاب Discourse. ويدور السؤال هنا حول أهميّة هذه الأبحاث التي قد تتّصف بالتجريد أو التعقيد. إنّ الدراسة الشاملة ستساعد صنّاع القرار والسياسيين بشكل عام والمفكّرين والمثقّفين وصنّاع الرأي العام على اتّخاذ مواقف نقدية من التجليّات المتعدّدة للعولمة السياسيّة والاقتصادية والثقافيّة، ممّا يسهّل عليهم اتّخاذ قراراتهم الاستراتيجيّة.

ترفع العولمة السياسيّة شعارات الديمقراطيّة والتعدّديّة واحترام حقوق الإنسان. ومن شأن هذه الشعارات أن تثير أسئلة شتّى من أهمّها كيفيّة النظر إلى تلك الديمقراطيّة، وكيف طبقها

«المتعولمون» على بلدان العالم الثالث؟ وفي مجال حقوق الإنسان، لماذا تُستثنى إسرائيل التي تمارس إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني؟ وفي المجال الاقتصادي، هل صحيح أنّ العولمة تفتح آفاق التنميّة المستدامة أمام جميع المجتمعات، أم أنّها متميّزة لمصلحة الدول الصناعيّة المتقدِّمة وتتمّ عمليّاتها على حساب دول العالم الثالث؟ وفي المجال الثقافي هل نحن بصدد بزوغ عالميّة حقّاً تشترك في غزل خيوطها جميع الثقافات أم أنّها ثقافة غربيّة خالصة تتركّز حول الحضارة الغربيّة Euro - Centrism. لقد مضى على بدء قطار العولمة أكثر من ثلاثة عقود فما هي النتائج والأهداف التي توصّلت إليها الظاهرة المذكورة؟ سنحاول في ما يلي إعطاء بعض الأجوبة.

في الوقت الذي اصطُلح فيه على وصف العصر الحالي بعصر العولمة، يبدو القطاع الواسع والكبير من سكّان الأرض «المعولمين» غائباً تماماً عن المخطّطات التي ترسمها وتحوكها الدول الصناعية الكبرى، وبالتّالي فهو ممنوع من المشاركة في تحديد مصيره. وتنظر الحركات المناهضة للعولمة إلى ما يجري نظرة الريبة والخوف، وتصف وعود الدول الصناعيّة بأنّها وعود كاذبة. فالدول الفقيرة تعاني مشاكل جمة بسبب تطلّعات الشركات المتعدّدة الجنسيّة والعابرة للقارّات إلى زيادة الأرباح، الأمر الذي يضع تلك الدول أمام مزيد من الفقر والتبعيّة، والتقليص المستمرّ للمكتسبات الاجتماعيّة كالضمان الاجتماعي،

وتحديد حدّ أدنى للرواتب. وعلى جانب آخر يطالب المناهضون للعولمة بعدم المساس بحق الشعوب في تقرير شؤونها الداخليّة، وضمان حدّ أدنى للضمان الاجتماعي وتغيير الاتفاقات التجارية العالميّة.

ولم تَحِد الحركات المناهضة للعولمة عن مطلبها الأساسي، وهو تعزيز المشاركة الشعبيّة في عمليّات اتّخاذ القرار السياسي. وهذا المطلب غير قابل للتحقيق، في وقت تهيمن عليه شركات متعدّدة الجنسيّة قادرة على تجاوز القوانين ممّا يؤدِّي إلى وقوع ضحيّتين: الأولى ضياع الديمقراطيّة، والثانية خراب البيئة بسبب جشع المؤسّسات التي تنصبّ اهتماماتها ومخطّطاتها كافّة على زيادة الأرباح.

ولا يمكن حصر نتائج العولمة ومشاكل الرأسمالية في أوروبا فقط، فقد وصل انتقاد السوق الحرّة والرأسماليّة إلى الوطن العربي، الذي يعاني أصلاً الكثير من المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ويأتي في مقدِّمة هذه المشاكل ارتفاع نسبة البطالة، وغياب التكامل الاقتصادي والخطط الاقتصاديّة الواضحة والمدروسة. ويعترف الكثير من الخبراء الغربيين بوجود هوّة كبيرة بين دول العالم، فبينما يموت الآلاف جوعاً في البلدان النامية يعيش الملايين في العالم في حالة تخمة. لذا ينصح الخبراء بتركيز الدول النامية على التعليم والتدريب، إضافة إلى وضع سياسات واقعيّة للخروج من هذا المأزق. وإذا كانت

العولمة قد ساعدت بلداناً معيّنة على النموّ الاقتصادي فإنّها عملت في المقابل على ارتفاع نسبة البطالة في الدول المتقدِّمة والنامية على السواء.

وما زالت الشركات الرأسماليّة الكبرى توكل جزءاً من عمليّاتها الإنتاجيّة والتشغيليّة غير الأساسيّة إلى شركات خارجيّة أو تنقلها إلى حيث العمالة الرخيصة، ما يُلحق الضرر بالعمالة المحليّة ويثير قلقها. وتساهم شيخوخة المجتمعات في الغرب، وما يتطلّبه الأمر من تعديلات مالية جذرية وتشجيع للهجرة، في تعزيز ذلك القلق. ولذلك ولأسباب أخرى تتصاعد مطالب الحماية الاقتصاديّة في الغرب، وتعبّر عن نفسها بطرق مختلفة من بينها رفض الاستثمارات الأجنبيّة.

إنّ الشركات الكبرى بمجملها نابذة للعنف (كما تقول) وهي تسهم في روح التمدّن الذي يتغذّى منه المجتمع المدني العالمي (كما تدّعي). ولكن ماذا عن السجلّ الأسود لبعض الشركات الكبرى في التواطؤ مع السلطات السياسيّة المنكبّة على تدمير خصومها والمجتمع المدني نفسه، كما فعلت في جنوب إفريقيا قبل الثورة على التمييز العنصري، وكما تفعل اليوم من خلال صناعة الأسلحة والاتجار بها على الصعيد العالمي. وماذا عن بعض التجارات العالمية مثل تجارة الماس التي تعمل من خلال شبكات إجراميّة مؤلّفة من الميليشيات والعصابات المسلّحة؟

لقد طويت صفحة الاستعمار القديم، ولكنّ الفكر

الاستعماري لم ينته بعد، بل هو يتجدّد وما العولمة إلاَّ استمرار له بعنوان آخر. فالمؤسّسات الماليّة والسياسيّة والعلميّة التي نظّرت للاستعمار القديم وقادت حروبه ما زالت قائمة، وهي الفاعل الحقيقي على الساحة الدولية، وهي التي اتّخذت قرار غزو العراق، وقرار إسرائيل بإبادة الفلسطينيين. والفكر الاستعماري القديم المتجدّد هو من اخترع مقولة الاستعمار الجديد المعروف بالعولمة.

ماذا يبقى من الأحلام الورديّة التي نشرها منظّرو العولمة الجدد في الشرق والغرب وفي كلّ مكان؟ لعلّ أقوالهم تلك لا تعدّ إلاَّ «دساً للسمّ في الدسم» أو كما يقول المثل المصري: «اسمع كلامك يعجبني... أشوف أمورك أستعجب».

ما هو الفساد، وما أسبابه وأنواعه، وهل هو ظاهرة تصعب السيطرة عليها؟

يعالج هذا الكتاب العلاقة الجدلية بين ظاهرتي الفقر والفساد اللتين تعمّان العالم، وخاصّة في البلدان التي يسمّونها بالبلدان النامية. ويعرض أشكال الفساد المالي والاقتصادي والإداري والسياسي في لبنان؛ وارتباط هذه الظاهرة بانتشار الفقر في معظم البلدان العربية.

لا يطمح هذا الكتاب المؤلَّف من دراسات استراتيجية صغيرة، تعتمد منهج التحليل الاقتصادي، الأقدر من غيره على تفسير ظواهر الحياة الاجتماعية، إلى تقديم دراسة شاملة. كل ما يبغيه هو إضاءة شمعة صغيرة على طريق إقامة مجتمع العدالة والمساواة، في دولة حديثة متقدّمة.

سمير التنير حائز إجازة في الاقتصاد من المدرسة العالمية للتجارة العالمية - فيينا، النمسا، ودكتوراه من جامعة براغ - تشيكوسلوفاكيا، حيث درّس مادّة التنمية الاقتصادية. عمل في معهد الإنماء العربي كرئيس لقسم الدراسات الاقتصادية. هو حالياً خبير لدى الأمم المتّحدة. صدر له «التكامل الاقتصادي وقضيّة الوحدة العربية»، «نموذج تطبيقي للتنمية في العالم الثالث»، «تصميم أوّلي للمجمّع الصناعي».

DAR
AL SAQI
دار الساقي

ISBN 978-1-85516-311-9
9 781855 163119 >